وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

الاقتصاد الصيني

تأليف: فرانسواز لوموان
ترجمة: د. صباح ممدوح كعدان

آفاق ثقافية
٨٢

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

الاقتصاد الصيني

الاقتصاد الصيني

تأليف: فرانسواز لوموان

ترجمة: د. صباح ممدوح كعدان

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٠

العنوان الأصلي للكتاب:

Francoise LEMOINE
L'Economic Chinoise
Paris, La Decouverte, 2006

آفاق ثقافية
العدد (٨٢)
شباط ٢٠١٠

مـــــدخـــل

في بداية القرن الواحد والعشرين ظهرت الصين كقوة اقتصاديـــة كبرى على المســـرح الدولي. ففـــي عـــام ٢٠٠٦، أصبحت رابع دولة اقتصادية في العالم في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وثالث دولة تجارية.

في نهاية سبعينيات القرن العشرين، وضعت الصين تحديث اقتصادها في المركز الأول من أولوياتها، وعملت كل ما بوسعها من أجل تحقيق هذا الهدف: تخلت تدريجياً عن الخطة من أجل اقتصـــاد الســـوق، وعبـــأت مصادرها الضخمة من اليد العاملة، واستغلت علانية العولمة لتصبح مصـــنعاً للعـــــالم. وبـــذلت جهـــــداً استثماريـــاً هائلاً من أجل تحديث الصناعة، وتطوير البنى التحتية، واستخدام العاملين الذين تضاعف عددهم منذ عشريـــن عاماً ووصل إلى ٧٧٠ مليون نسمة. وازدادت إنتاجية العمـــل بفضـــل الهجـــــرة الريفيـــــة واستخدام تقانات إنتاج وإدارة جديدة. وجذبت الصين رؤوس أموال أجنبية كثيفة خلقت قدرات إنتاجية جديدة في القطاعات التي تستجيب للطلب المحلي والعالمي.

وتحسن مستوى معيشـــة الصينيين تحسناً مهماً، وإن أصبحت الصين مجتمعاً شديد التفاوت تقوم فيه هوة بين الفقراء والأثرياء. ولا يزال متوسط مستوى الدخل الفردي يصنف الصين بين البلدان النامية، ولا يزال أيضاً بعيداً جداً عن متوسط مستوى الدخل الفردي في البلدان الغنية، لكنه حالياً قريب جداً من مستواه في تركيـــا، وليس بعيدا جداً عن مستواه في تايلندا.

أصبحت الصين دولة كبرى بحكم العدد قبل أن تصبح دولة غنية. من هنا فإن صعودها الحالي يتميـــز عـــن صعود قوة اليابان خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين. آنذاك كانت اليابان بلداً متطوراً مع دخل أعلى

من المتوسط العالمي. في حين أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والهجرة الريفية والتحضر في الصين لا تزال في بداياتها.

مع انفتاح الصين، أصبح ما يزيد عن ١٠٠ مليون عامل صناعي (مرتين أكبر من عدد العمال في الدول السبع الصناعية الكبرى) مندمجاً في الاقتصاد العالمي. وهذا ما يفسر السبب في أنها أصبحت أكبر منصة عالمية للإنتاج بالنسبة للشركات الصناعية الباحثة عن مواقع إنتاج منخفضة الكلفة. يزيد العرض الصيني من المنافسة الدولية، ويمارس ضغطاً بخفض سعر العديد من المنتجات المصنعة، ويدفع إلى إعادة تنظيم الإنتاجيات الصناعية في المستوى العالمي. ومنذ ٢٠٠٢، تؤثر حاجتها للطاقة والمواد الأولية المرتبطة بنموها الاقتصادي على توازن الأسواق العالمية.

إن التحدي الذي يواجه الصين من الآن فصاعداً هو الانتقال من النمو الفائق السرعة الذي عرفته خلال السنوات الأخيرة إلى تنمية متوازنة. ومن أجل ذلك عليها تقليص خطوط الانكسار التي تجتاز الاقتصاد والمجتمع (بين فلاحين وأبناء مدن، وأثرياء وفقراء، بين الواجهة البحرية وما تبقى من الصين)، وإعادة مركزة النمو على الاستهلاك المحلي وجعله أقل تبعية للأسواق العالمية، وإبطاء استهلاك الطاقة، وصيانة بيئة متدهورة.

تشير السيناريوهات طويلة الأجل إلى أنه قد يتوجب على الصين مواصلة النمو بأسرع من نمو الاقتصاد العالمي، وأن تصبح محرك تطور الاقتصاد العالمي الذي سيتسم باطراد باتساع مكانة الاقتصاديات الكبرى الصاعدة، والتراجع النسبي لمكانة البلدان الغنية التي ستحافظ رغم ذلك على مستواها في سلم الدخول.

الفصل الأول

الطريق الصيني ما بين ١٩٤٩- ١٩٧٨

أولاً- غياب النمو الاقتصادي قبل عام ١٩٤٩

بالنسبة للصين، شكل منتصف القرن التاسع عشر بداية عهد من الانحدار اتسم بالاضطرابات الاجتماعية والتوغل الأجنبي فيها. فقد أرغمت المعاهدات غير المتكافئة الصين على الانفتاح: موانئ مفتوحة أمام التجارة مع العالم الخارجي، امتيازات أجنبية في المدن الكبرى، تنازل عن هونغ كونغ لانجلترا (١٨٤١)، وعن قسم من منشوريا لروسيا (١٨٦٠)، وعن تايوان إلى اليابان (١٨٩٥). وأدى الوجود الأجنبي في الصين إلى ولادة رأسمالية عصرية قوية في المدن الساحلية مع امتداد لها في الداخل على طول مجرى الأنهار وطرق السكك الحديدية. وتعززت طبقة من المبادهين الصينيين. وتقدمت الصناعة، وبشكل جوهري صناعة النسيج. وتمركزت في شنغهاي. وتطورت الصناعة الثقيلة في منشوريا في ظل الاحتلال الياباني ما بين ١٩٣١- ١٩٤٥. لكن بقي الاقتصاد الصيني الحديث مقتصراً على بعض الجزيرات في عالم ما قبل صناعي. ولم يكن لهذه البقع الحبيسة أي أثر قيادي على ما تبقى من الصين، بل على العكس، لم يتوقف الوضع في الأرياف عن التدهور.

وصل الشيوعيون إلى السلطة في شهر كانون الأول ١٩٤٩، بعد أن أعادوا للصين وحدتها السياسية. وزودهم الاتحاد السوفيتي بنموذج تنمية ودعم اقتصادي ضخم.

ثانياً – النموذج السوفيتي

١- تأسيس الاقتصاد الموجه (١٩٥٣- ١٩٥٧)

في عام ١٩٤٩، كانت البنى التحتيـــة وقدرات الإنتاج مدمرة جزئياً، والتضخم في هيجان. باشرت الحكومة الصينية بإعادة بناء الاقتصاد. وكان قانون الإصلاح الزراعي أول القوانين الاقتصادية التي أصدرتها. فقانون ٢٨ حزيران ١٩٥٠، أعاد توزيع الأراضي بين الفلاحين بشكل يضمن سدس هكتار كحد أدنـــى لكـــل فـــرد راشد. وفي المستويـــات الأخرى، برهـــن البرنامج الاقتصادي الحكومي في الفترة الأولـــى علـــى ليونـــة وليبرالية. فقد صان البرجوازية الحضرية المدعوة للعمل على إعادة بناء الجهـــاز الصناعي والتجـــــاري. وفي عام ١٩٥٢ تجـــاوزت معظم قطاعـــات الإنتاج الرئيســـة إنتـــاج أفضل سنوات ما قبل الحرب، رغـــم أن التدخل العسكري في كوريا بدءاً من تشرين الأول ١٩٥٠ أخذ يقتطع قسماً من مـــوارد الصـــين ويكـــبح بالتأكيد بناء الاقتصاد، لاسيما أن البلدان الغربية قررت حظر جميع أنواع التجارة مع بكين.

ما إن أعيد بناء الاقتصاد حتى الزم اختيار القادة الصينيين السير تدريجياً على الطريق المرسوم بتأثير ما كان يمارسه الفكر الاقتصـــادي السوفيتـــي آنذاك. زود هذا الفكر القادة الصينيين بمرجعيات أيديولوجية وبمبادئ تنظيمية. في البداية تقدم تشييع الزراعة ببطء. لكن في شهر تموز، ســـُرع تشكيل التعاونيات. وفي نهاية عام ١٩٥٦، أصبح مجمل طبقة الفلاحين تقريباً مدمجاً فيها. في مستوى الصناعة، مدت الدولة سيطرتها بسرعة، وفي نهاية عام ١٩٥٦، أصبحت تسيطر مباشرة أوبشكل غير مباشر على مجمل الإنتاج الصناعي تقريبـــاً. وبقيت فئتان كبيرتان فقط من المنشآت: المنشآت العامة وهي تسيطر بشكل واسع، والمنشـــآت الجمعية التي نادراً ما كانت طرق إدارتها مختلفة، لكنها لا تتلقى دعماً من ميزانية الدولة. وهي صغيرة الحجـــم عمومـــاً، وتقع تحت وصاية السلطات المحلية.

وبشكل مواز، أنشئت أجهزة تخطيط مركزي: هيئة تخطيط الدولة، مكتب إحصاء مركزي، وزارات اقتصادية متخصصة. بالطبع، مقارنة مع النموذج السوفيتي، بقي التخطيط بسيطاً، على شاكلة اقتصاد زراعي الجوهر وإنتاجيات صناعية لا تزال بسيطة التنوع.

٢ – الخطة الخمسية الأولى

غطت هذه الخطة سنوات ١٩٥٣– ١٩٥٧، وتوافقت مع فترة نمو سريع جداً. وأملت إرادة تكوين قوة اقتصادية كاملة ومستقلة بذل قدر عظيم من الاستثمارات المخصصة بالأولوية للصناعات الثقيلة (مناجم حديد صلب، صناعات ميكانيكية). وتضاعف الإنتاج الصناعي٣.٢ مرة، وإنتاج الفحم مرتين (وصل إلى ١٣٠ طن)، والحديد الزهر ثلاث مرات (٥ مليون طن)، والفولاذ أربع مرات (٤.٥ مليون طن).

لعب العون الاقتصادي والتقاني الذي قدمه الاتحاد السوفيتي ودول أخرى من أوروبا الشرقية دوراً مركزياً في تنفيذ أول خطة خمسية صينية. وبدءاً من عام ١٩٤٩، وجهت الصين تجارتها نحو البلدان الشيوعية. وفي عام ١٩٥٧، تاجرت معها بما يزيد عن ثلثي (مع الاتحاد السوفيتي ما يزيد عن النصف) مجمل مبادلاتها الخارجية. وزود الاتحاد السوفيتي الصين بتجهيزات تمثل نحو نصف نفقاتها خلال السنوات الخمس، ومنحها، ما بين ١٩٥٠– ١٩٥٤، قروضاً تغطي نحو ١/٥ مبيعاته الإجمالية للصين، وعوناً تقانياً كثيفاً.

لكن صاحب النمو في الصين اختلالات وأعناق اختناق. ومنذ نهاية الخطة الخمسية فتحت حلقات نقاش حول مدى صحة نقل النموذج السوفيتي إلى الصين، ونقل موارد القطاع الزراعي بالإكراه رغم أن مستوى الإنتاج الغذائي يصل إلى عتبة الحفاظ على البقاء.

٣ – القطيعة مع الاتحاد السوفيتي

بدءاً من عام ١٩٥٦، أخذت الخلافات تتفاقم بين الصين والاتحاد السوفيتي. فالصين لم تشارك إطلاقاً في إدانة الستالينية، التي أعلنها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفيتي، ولم تقبل بإمكان التعايش السلمي مع القوى الإمبريالية. كما أن التقارب السوفيتي الأمريكي الذي توجته رحلات نيكسون إلى موسكو وخروتشوف إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٥٠، أدى إلى تآكل الدعم الدبلوماسي الذي يمكن أن تنتظره الصين من حليفها السوفيتي. ففي نظر القادة السوفيت، تمارس بكين سياسة مغامرة في الداخل (مع "القفزة الكبرى إلى الأمام" و"الكومونات الشعبية" المطروحة في عام ١٩٥٨)، كما في الخارج (قصف جزيرة كموى العائدة إلى تايوان والصدامات على الحدود الصينية–الهندية). وفي عام ١٩٦٠، اندلع الخلاف جهاراً، واستدعى الاتحاد السوفيتي خبراءه التقنيين المتعاونين مع الصين؛ وفي عام ١٩٦١، انهارت المبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وسددت الصين القروض السوفيتية قبل أجلها. وكانت الصدمة قاسية بالنسبة للاقتصاد الصيني، لاسيما أنه كان يعاني أزمة خطيرة بسبب فشل القفزة الكبرى إلى الأمام.

ثالثاً – عدم استقرار السياسة الاقتصادية بدءاً من عام ١٩٥٨

أدت نهاية الخطة الخمسية الأولى إلى بدء فترة طويلة من عدم استقرار الاقتصاد الصيني. فبدفع من ماوتسي تونغ دخلت الاهتمامات الأيديولوجية في النقاش الاقتصادي، وبدءاً من عام ١٩٥٨، حاولت طموحات الحكم الثورية الخلاص من التباطؤ الاقتصادي والاجتماعي.

١- القفزة الكبرى إلى الأمام والسنوات السوداء (١٩٥٨- ١٩٦١).

انتهت الخطة الخمسيـــة الأولى إلى طريق مسدود: حدت حالة الزراعة من النمو الصناعي الذي لم يســتطع بدوره امتصـــاص سوى قســم ضعيف من اليد العاملـــة. وكشـــف غرس المجمعات الصناعية الكبيرة عن ضعف البنية التحتيـــة ووسائل الاتصالات في الصيـــن؛ واستخفت الأفضلية الممنوحة للصناعات الثقيلة بشح رؤوس الأموال وضخامة اليد العاملة. لكن في عام ١٩٥٨، عكست القفـــزة الكبرى إلـــى الأمـــام وإنشـــاء الكومونات الشعبية إرادة صرف النظر عن الضغوط الاجتماعية والتقانية والاقتصادية والمالية.

ففي بداية العام ١٩٥٨، طرحت أفكار القفزة الكبرى إلى الأمام: تحرير طاقة الجماهير، تحريـــر العقـــول، القضاء على البيروقراطية، الاستغناء عن النماذج. وأضفى مؤتمر الحزب الشيوعي الثـــامن (أيـــار ١٩٥٨) الطابع الرسمي على طموحات القفزة الكبرى ("اللحاق بانجلترا خلال خمسة عشرعاماً"). وفـــي آب ١٩٥٨، أعطى ماوتسي تونغ الضوء الأخضر لانطلاق حركة تشكيل الكومونات الشعبية التـــي تضـــم التعاونيـــات الزراعية.

خلال العام ١٩٥٨، أصبح التفجـــر الإرادوي سياسة اقتصادية. واستولت حمى الفولاذ على الصين. وفـــي نهاية العام، بلغ عدد الفلاحين العاملين في ورشات الفـــولاذ الزراعية ٢٠ مليوناً؛ وفي مستوى الصناعة في المدن، صارت الإيقاعات الجامحة القاعدة، واختفى التخطيط بمعنى الربط المنطقي، في المستوى القومي، بين الأهداف والموارد. لكن سرعان ما ظهرت نتائج الفوضى التي استولـــت على النشاط الاقتصـــادي كلـــــه: انخفض محصول الحبوب، ما بين ١٩٥٨- ١٩٦٠، بنسبـــة ٣٠%. ورغم الواردات الأولى من الحبوب في عام ١٩٦٠، عاثت المجاعة وسوء التغذية فساداً. وكانت الكلفة الإنسانيـــة لأزمة القفـــزة الكبرى إلى الأمام كلفة باهظـــة الثمن: وفقاً للسلطات الصينية وقع ما بين ١٠- ١٥ مليون ضحايا المجاعة ما بـــين ١٩٥٩- ١٩٦٢؛ لكن قدّر الديمغرافيون الأمريكيون عدد الضحايا بضعف هذا العدد، وبإضافة انحدار معدل الـــولادة

الناجم عن نقص التغذيـــة، تصل الكلفـــة الإنسانية للكارثة الاقتصادية حتى ٦٠مليوناً. كما انهار الإنتـــــاج الصناعي في عام ١٩٦١: فالزراعة لم تعد تزود الصناعة بالمواد الأولية ولا بالأسواق.

أدت كارثة السنوات السوداء (١٩٥٩– ١٩٦١) إلى ظهور سياسة جديـــدة، حصيفـــة ومعتدلة. أصبح الأمر من الآن فصاعداً يتعلـــق بإعادة بناء الزراعة: العـــودة إلى تبجيـــل البواعث الماديـــة، والتربيـــة العلميـــة والتقانية، والمعايير النوعية اكثر من الكمية في تقدير مختلف أنواع الإنتاج، والعودة إلى نظـــام التخطـــيط. واستعاد الإنتاج الزراعي في عام ١٩٦٥ مستواه في عام ١٩٦٠، وفي عام ١٩٦٦ سددت الصـــين كامـــل ديونها إلى الاتحاد السوفيتي.

٢– الثورة الثقافية ١٩٦٦–١٩٧٠

منذ نهاية عام ١٩٦٥، بدأت الثورة الثقافية، وقادت الصين إلى الفوضى خلال العام ١٩٦٧. ففي أيار١٩٦٦، دعت العناصر اليساريـــة الأكثر راديكالية في قمة الحزب إلى تطهير صفوفه من العناصر البرجوازية، وإلى تغيير المجتمع الصيني تغييراً جذرياً بوساطة الحمّيـــة والمثل الثوريـــة وفكر ماوتسي تونغ، "قنبلـــة نوويـــة روحية" فعلية؛ وسرعان ما ظهر الحرس الأحمر (أنصار ماوتسي تونغ من الشبـــاب) وكلاء أنصار الثـــورة الثقافية لغـــزو الحزب.

وتطورت المواجهات العنيفـــة بين لجان الحزب والحرس الأحمر. واشتعلت بؤر الحرب الأهلية خلال العام ١٩٦٧ في كانتون ووهان أكبر مركز صناعي. ولمواجهة التفكك الذي أخذ يهدد الصين، كلفـــت الســـلطات العليا الجيش بإعادة النظام وفرض وصايته على الإدارات كلها. وهدأ الهيجان تدريجياً، وأعيد بناء الجهـــاز الحزبي بعناء بالغ بدءاً من عام ١٩٦٩.

لم ينجم عن الثورة الثقافية أزمة اقتصادية مشابهة لتلك التي أعقبت فشل القفزة الكبرى إلى الأمـــام، خاصـــة بسبب بقاء الزراعة بمعزل عن الثورة. لكن ما أن تخلص الاقتصاد بالكاد من الآثار الهدامة للقفزة الكبـــرى إلى الأمام واسترد عافيتـــه حتى أصيب استقراره بضربـــة جديدة: فقد اختلت الإدارة الاقتصادي المركزيـــة وتعطلـــت. ولا شك بأن الانعكاسات الأكثر ديمومة تمثلت بالهدر البشري: فقد خسر التعليم العـــالي جـــيلاً بأكملـــه تقريبـــاً، بعـــد إغلاق الجامعات في عام ١٩٦٦، التي لم تستعد نشاطها إلا تدريجياً في عام ١٩٧٠، وببرنامـــج محدود شغلت فيه السياسة حيزاً رئيساً.

٣ – عودة الهدوء

ما بين ١٩٧٠– ١٩٧٨، فقدت الاضطرابات السياسية عنفها. حتى عام ١٩٧٧– غير أن بالنسبة للصين تنتهي الثورة الثقافية في عام ١٩٧٦– تعايشت التيارات المناصرة لسياسة اقتصادية نفعية مع استنكار التيارات "الراديكالية" لها. ومنذ عام ١٩٧٥، قدم دينغ تسياوبنغ– وكان آنذاك أحد نواب رئيس اللجنة المركزية للحزب، تقريراً من عشرين نقطة دافع عن إدارة صارمة للمنشآت واللجوء المنهجي للتقانات المستوردة وتحسين مستوى المعيشة.

وفي عام ١٩٧٨، أعلن رئيس الوزراء الجديد هوا قيو فنغ عن انطلاقة جديدة للاقتصاد: خطة ١٩٧٨– ١٩٨٥،تتوقـــع نمو الصناعة نمـــواً مهمـــاً (١٠%سنوياً)، وترتكز على جهد استثماري ضخم، وعلى استيراد واسع للتجهيزات الغربية.

لكن هذا البرنامج لم يكتب له النجاح. وفي كانون الأول استبدلته اللجنة المركزية بكامل هيئتها بأهداف أكثر تواضعاً، وبأول تدابير إصلاحية اقتصادية.

رابعاً – إستراتيجية التنمية

١ – تعبئة الموارد من أجل الصناعة.

عبر القفزة الكبرى إلى الأمام والثورة الثقافية حظيت طموحات تغيير المجتمع في الصين بالأولوية على الأمور الاقتصادية. غير أن الاستراتيجية الاقتصادية استمرت تستمد أولوياتها وحوافزها من نموذج التصنيع الستاليني.

عبر التقلبات السياسية، استمرت مبادئ التنظيم المخطط للاقتصاد، ومنحت الدولة القدرة على تعبئة الموارد وتخصيصها للقطاعات التي تحظى بالأولوية.

تحدد الأسعار والرواتب في المنشآت إدارياً. وتحدد الخطة منح الموارد المالية (استثمارات) والمادية (منتجات وسيطة، ومواد تجهيزية)، والبشرية (يد عاملة) لمنشآت القطاع العام. وتعد هذه المنشآت مجرد أجزاء من الجهاز الإداري تحت وصاية وزارات قطاعية أو بيروقراطيات محلية، وتتحقق أهداف الخطة بالوسائل التي توفرها لها. ولا تتمتع بأي استقلال في اتخاذ القرار، وتحول كامل الأرباح إلى ميزانية الدولة. وهي التي تمول مجمل الاستثمارات تقريباً كرأسمال ثابت في الاقتصاد. وتبقى المبادلات مع الخارج حكراً للدولة يمارسه عدد صغير من الشركات المتخصصة في كل قطاع. اقتصر النظام المصرفي على مصرف احتكاري وحيد، تقوم فروعه بممارسة الرقابة على حسابات المنشآت، وتتطابق عملياتها مع الخطة، وتمنح قروضاً قصيرة الأجل لتصفية العمليات الجارية.

تمول الدولة النمو الصناعي باقتطاعات من العالم الزراعي، رغم تبني سياسة نادراً ما توقفت، بدءاً من عام ١٩٦٠، عن إعلان أولوية الزراعة. واستمر بخس قيمة الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية بخساً شديداً وبشكل منهجي مقارنة مع المنتجات الصناعية؛ هكذا كان استخدام المنتجات الصناعية يكلف الزراعة ثمناً غالياً، أغلى بكثير في الصين منه في البلدان الأخرى. كانت كلفة المواد مرتفعة لدرجة أن تحسين المردودات

ربما يكون غير كاف لجعل استخدامها مربحاً، وتضخم ما لحق بالزراعة من ضرر فقط من واقع ازدياد الكميات التي تستخدمها الصناعة. بالمقابل استفادت الصناعة من انخفاض أسعار المواد الأولية الزراعية (صناعة النسيج)، والمنتجات الغذائية التي تسمح بالحفاظ على مستوى رواتب منخفض. خلال الفترة الماوية كلها، شكل مقص الأسعار وسيلة أساسية لسلب الزراعة ما يسمح بتمويل تحديثها.

انفردت الصين بنسب تراكم (من الناتج المحلي الإجمالي المخصص للاستثمار) مرتفعة تتراوح ما بين ٢٥-٣٠%، في حين أنها في أغلب البلدان ذات الدخل المشابه نادراً ما تتجاوز ٢٠%. وجه جهد الاستثمار لتوسيع قطاع صناعي حديث. في القطاع العام، ذهب ما يزيد عن نصف الاستثمارات في المال الثابت (مبان، آلات، وتجهيزات ضخمة) إلى القطاع الصناعي، وبشكل حصري تقريباً إلى قطاعات الصناعات الثقيلة. فإلى جانب بناء المجمعات الصناعية الكبيرة، شجعت الدولة بناء منشآت صغيرة خدمة للحاجات المحلية واستخدمت المصادر المحلية من مواد أولية ويد عاملة، وآلات غالباً مستعملة، وتقانات بالية، وهذا تكريساً للشعار الماوي: "المشي على الساقين".

تمارس الصين رقابة صارمة على الهجرة الريفية. بما أن الصين لا تستطيع أن تؤمن نفقات البنى التحتية الحضرية وإنشاء الوظائف الضرورية لامتصاص فائض اليد العاملة الزراعية، اعتبرت السلطات الصينية أن سوء الاستخدام في الأرياف أقل ضرراً من جماعات العاطلين عن العمل في المدن. وشكل التنظيم المادي للاقتصاد الزراعي شكلاً ما من أشكال معالجة قضية اليد العاملة الضخمة والموارد المالية المنخفضة.

تساعد البنى الجمعية (كومونات شعبية، ألوية وفرق إنتاج) في تحرير الموارد المحلية لتنوب عن ضعف استثمارات الدولة؛ فهي تنظم اليد العاملة لأعمال البنى التحتية والورشات العملاقة.

٢ – الاكتفاء الذاتي

يعد تخطيط الزراعات القائم على أولوية إنتاج الحبوب في الصين كلهـا، الجناح الثاني من السياسة الزراعية. ويتعارض هذا الهدف المتمثل بالهـم المهووس لتأمين الغذاء لسكان متزايدي العدد مع تخصص إقليمي، ويرمي إلى الاستقلال الغذائي الذاتي في المستويين المحلي والقومي.

خلال هذه الحقبة، بقيت مبادلات الصين التجارية مع الخارج ضعيفة الحجـم، ومحـدودة بسـبب قـدراتها التصديرية. واستخدم قسم مهم من الواردات لتخفيف التوتر الدائم في التوازن الغذائي. تزامنت ثلاث موجات من شراء المعامل والتقانات الغربية مع طرح برامج الاستثمارات الداخلية: فـي ١٩٦٣-١٩٦٩، ١٩٧٣-١٩٧٤و١٩٧٨. وأقامت الصين علاقات دبلوماسية مع اليابان منذ ١٩٧٢، ووقعت معاهدة سـلام وصـداقة معها في عام ١٩٧٨، وعلاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة في شهر كانون الأول ١٩٧٨. وتعـددت اتفاقات التجارة والتعاون مع البلدان الغربيـة. وما أن قررت الصين اللجوء رسمياً إلى القـروض الغربيـة لتمويل مشترياتها حتى تقاطرت عروضها منذئذ بكثافة.

بعد وفاة شو ان لاي (رئيس الوزراء)، ثم ماوتسي تونغ (رئيس الحزب) في عام ١٩٧٦، ورث الماويون بآن معاً إدارة الحكومة وإدارة الحزب الشيوعي الصيني. لكنهم استبعدوا تدريجياً من السلطة، وفي شهر كـانون الأول ١٩٧٨، بدأت اللجنة المركزية في نزع الطابع الماوي عن الاقتصاد. وحل شعار"التحديث الاجتماعي" محل شعار"صراع الطبقات". في الوقت نفسه بدأت محاكمة الإستراتيجية الاقتصادية المتبعة منـذ عشـرين عاماً.

رابعاً- الحصيلة: الصين في أواخر السبعينيات

من سلبيات العصر الماوي أن الفقر شكل الطابع العام للصين نهاية السبعينيات. ويأتي الفشل الأعظم من واقع أن الإنتاج الزراعي الذي تبع نموه بالكاد النمو السكاني أدى إلى جمود كمية الأغذية الجاهزة للفرد. في عام ١٩٧٨، كانت الحصة الحرورية اليومية للفرد تدور حول ٢٠٠٠حريرة، وهي أدنى من العتبة المعتبرة كافية (٢٤٠٠حريرة). شكل القمح ٩٠% من المصادر الحرورية، وكان استهلاك اللحوم هو الأضعف في العالم الثالث (حصة الفرد سنوياً: ٩ كغ من اللحوم و٥ر٣ كغ من السمك). ويعيش قسم كبير من الصينيين تحت عتبة الفقر، وتشير الاستقصاءات إلى أن في عام ١٩٨١ وجد ٢٥ مليون صيني لا يأكلون ملء بطونهم، أي لا يشبعون.

من جهة أخرى، بقي تقدم دخل الأسرة المالي ضعيفاً (نحو ٥ر٢% وسطياً في العام). في الأرياف، ازدادت بالكاد الموارد العينية التي توزعها الأجهزة الجمعية، وانخفضت بلا شك الدخول من أصول شخصية. وفي المدن انخفض متوسط الراتب الحقيقي. وأصبح التوسع في عمل النساء المصدر الوحيد لتأمين نوع من التقدم في دخل الأسرة.

فيما بين ١٩٥٢- ١٩٧٨، بلغت نسبة النمو الاقتصادي ٦%، وفقاً للمصادر الرسمية التي تميل للمبالغة، وبلا شك ٤ر٤%. غير أن النمو السكاني الشديد (+٢% سنوياً) امتص قسماً مهماً من هذا النمو بحيث يعيد نسبة تقدم الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى نحو ٢%، وارتفع عدد سكان الصين من ٥٧٥ مليوناً حتى ٩٦٣ مليوناً.

ومع ذلك، خلال تلك الفترة حققت الصين تقدماً لا خلاف عليه في عدة مستويات، شكلت أسس الإقلاع الاقتصادي بعد عام ١٩٧٨. فيما بين ١٩٥٢-١٩٧٨، تجاوز النمو الاقتصادي الصيني نمو عدد من البلدان

النامية وخاصة نمو بلدان آسيا الجنوبية الشرقية مثل الهند أو باكستان. وإن حقق الاستهلاك الفردي قليلاً من التقدم، فإن الخدمات الاجتماعية في مستوى الصحة والتعليم غيرت الأوضاع المعيشية للصينيين.

في مستوى الصحة، منحت السياسة الماوية الأولوية للوقاية من الأمراض، فوفرت نشراً واسعاً للعناية الصحية الأساسية:برامج لقاحات، تحسين البيئة الصحية (التزويد بالمياه الصالحة للشرب). في نهاية سبعينيات القرن العشرين، أصبحت الصين تتمتع بمستوى من التجهيزات الصحية وكثافة في الملاك الصحي يتجاوز بكثير مستوى البلدان الأخرى منخفضة الدخل. آنذاك أصبح مجمل سكان الصين تقريباً يحظى بتغطية نظام التكافل الاجتماعي الدنيا. في الأرياف، وفر نظام التعاونيات الطبي لمعظم الفلاحين تغطية لنفقاتهم الطبية؛ ويقوم بالرعاية الصحية الأساسية مليون من الأطباء الحفاة رقيقي التأهيل. وفي المدن، يتكفل القطاع العام الذي يستخدم أربعة أخماس العمال بالنفقات الطبية.

يعد ما حققته الصين في مستوى الصحة خلال ثلاثين عاماً من إنجازات أمراً مذهلاً: ما بين ١٩٥٠-١٩٨٠، ارتفع متوسط العمر من ٤٠ عاماً حتى ٦٦عاماً، وانخفض معدل نسبة وفيات الأطفال من ١٧٠ بالألف حتى ٤٠ بالألف.

تركز الجهد في مستوى التربية على تعميم التعليم الابتدائي. وتراجعت الأمية، لكنها لا تزال منتشرة بين ثلث البالغين بموجب إحصاء ١٩٨٢. لكن النتائج كانت أقل أهمية في مستوى التعليم الثانوي والعالي اللذان كانا هدف الثورة الثقافية. فقد عانى جيل كامل (١٦٠مليون إنسان)، أو ما سمي "الجيل الضائع"، من نتائج تعليم يرى أن من الأفضل أن تكون أحمر [شيوعياً] من أن تكون خبيراً. ومع ذلك ففد عاد النظام التعليمي إلى مجراه الطبيعي من جديد في أواخر سبعينيات القرن العشرين.

أخيراً وضعت الصين قواعد جهازها الصناعي بتطوير صناعتها الثقيلة (حديد صلب، كيمياء، طاقة). وغرست بذور صناعة زراعية صغيرة، شهدت انتعاشاً فوق العادة في ثمانينيات القرن العشرين. خلال هذه

الفترة أصبحت الصناعة القطاع الاقتصادي المسيطر، وأسهم في عام ١٩٧٨ بما يقرب من نصف إنتاج السلع والخدمات. لكن لم تستخدم الصناعة إلا جزءاً ضئيلاً من الصينيين العاملين، وبقيت الصين بلداً زراعياً بالدرجة الأولى.

بنية الاستخدام والإنتاج (%)

	استخدام		ناتج محلي إجمالي	
	١٩٥٢	١٩٧٨	١٩٥٢	١٩٧٨
زراعة	٨٤	٧١	٥٠	٢٨
صناعة وبناء	٧	١٧	٢١	٤٨
خدمات	٩	١٢	٢٩	٢٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الصيني، ٢٠٠٢.

يبقى أن ما تحقق من تقدم كانت كلفته البشرية باهظة الثمن، ورغم الجهود المبذولة لم تشهد الصين إقلاعا اقتصادياً حقيقياً. ففي سبعينيات القرن العشرين توسعت الهوة بين الصين والجيل الأول "للاقتصاديات الصناعية الجديدة" الصاعدة في آسيا. فقد شهدت كل من هونغ كونغ، وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة تقدماً بالغ السرعة في إنتاجها ومستوى معيشتها (نسب نمو فردي تبلغ ٦%). وشكل نجاح هذا النموذج وإرادة اللحاق بهذه "التنانين" خلفية تغيير الإستراتيجية الاقتصادية في الصين بدءاً من عام ١٩٧٨.

الفصل الثاني

نحو اقتصاد السوق

أولاً – مسيرة طويلة

بدءاً من عام ١٩٨٠، تخلى النظام الاقتصادي الصيني تدريجياً عن التخطيط. ولم يكن ما اتخذ من إصلاحات في عام ١٩٧٨ مدرجاً في جدول بياني إجمالي. في البداية اقتصرت طموحات هذه الإصلاحات على تنشيط الإنتاج والإنتاجية. لكن ما تحقق من نجاحات أدى إلى انتشارها التدريجي ليشمل الاقتصاد كله. وبعد مضي ربع قرن على بداية الإصلاحات تغيرالاقتصاد الصيني تغيراً جذرياً. لكن الانتقال كان لا يزال بعيداً عن الإنجاز. وبعد مرحلة تميزت باللامركزية الاقتصادية والمالية،شرعت الصين منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين تبني المؤسسات والأدوات التنظيمية اللازمة لاقتصاد السوق.

١ – مرحلة انطلاق الإصلاحات (١٩٧٨– ١٩٨٤)

في كانون الأول ١٩٧٨، أعطت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الضوء الأخضر لإزالة التشييع الزراعي. فانتشر تفكيك البنى الجمعية والعودة إلى نظام الاستغلال العائلي للأراضي انتشار النار في الهشيم. وفي مستوى الصناعة، هدفت التدابير المتخذة إلى تحسين النظام القائم بدون إقحام: أعيد العمل بمبدأ الربح كمعيار لإدارة المنشآت، والمكافآت الإنتاجية للموظفين. واقتصر الانفتاح على الخارج على

بعض الأقاليم "الرائدة" في جنوب الصين (مقاطعة قواندونغ)، بعيداً عن الأقطاب الصناعية الكبرى. في هذه المرحلة ظهرت الإصلاحات غامضة وبالغة الهشاشة وقابلة للمراجعة.

٢ – نظام اقتصادي ثنائي (١٩٨٤– ١٩٨٩)

قادت الآثار الإيجابية لهذه الإصلاحات السلطات الصينية إلى التوسع فيها. ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر١٩٨٤، أطرت اللجنة المركزية للحزب على نظام مختلط يتعايش فيه السوق والخطة. يبدأ بتحرير الأسعار، ولا مركزية التجارة الخارجية، وتوسيع درجة استقلال المنشآت. وكان الهدف من ذلك هو تخطيط يتسم بالليونة ودلالي، يضمن التوازنات الإجمالية ويستخدم وسائل تنظيم الاقتصاد الجمعي• (قروض، ضرائب). وفي عام ١٩٧٨، ذكر المؤتمر الثالث عشر للحزب مفهوماً جديداً هو"مرحلة انطلاق الاشتراكية"، لتبرير ما اتخذ هيئة العودة إلى الرأسمالية.

تراجع التخطيط، واتسع نطاق الاقتصاد التجاري بحيث أن في نهاية تسعينيات القرن العشرين، أصبح الاقتصاد يعمل بنظامين. فقد تعايشت بنيتا أسعار، حتى داخل المنشآت الكبيرة التي كان أغلب مبيعاتها وتموينها لا يزال مخططاً، وتنفذ الأخرى عملياتها الجوهرية في الدورة التجارية. جنب هذا النظام الصين صدمة تحرير مفاجئة، لكن صاحبها تعدد الهروب من سوق إلى أخرى. وأدت التوترات التضخمية في منتصف ستينيات القرن العشرين إلى التفاوت الحاد بين الأسعار الحرة والأسعار المخططة. فتعدد التهريب، واتخذ الفساد والمضاربة أبعادا لا سابق لها وشكلا خلفية أحداث شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩. فاندلعت المظاهرات بدءاً من نهاية شهر أيار/مايو في بكين وبعض المدن الكبيرة ضد النظام والفساد. وفي ٤ و٥ حزيران قام الجيش بقمعها.

• الاقتصاد الجمعي: فرع في علم الاقتصاد يدرس الأحجام المجمعة بغض النظر عن التصرفات الفردية. المعرب.

٣ – تجميد الإصلاحات (١٩٨٩– ١٩٩١)

في خريف عام ١٩٨٨، لمقارعة التضخم جمدت الحكومة الصينية الإصلاحات، وفرضت الرقابة من جديد على الأسعار. وبعد أزمة شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩، صاحب هذه الإجراءات خطاب أيديولوجي وصرامة سياسية. جعلت التغيرات الاقتصادية الجارية منذ العام ١٩٧٨ موضوع اختصام.

عندئذ شهدت الإصلاحات الاقتصادية فترة من التوقف، لكن في نهاية الأمر، بدا أن ما حصل من تغييرات لا عودة عنها. ذلك أن العالم الزراعي والسلطات الصينية المحلية، وخاصة سلطات المناطق الساحلية، التي حظيت بهامش من المناورة الاقتصادية، قاوموا مقاومة عنيفة كل عودة إلى الوراء. وفي نهاية عام ١٩٩١، وجه انهيار الاتحاد السوفيتي صفعة مصيرية للمحافظين، لأنه أدى إلى قناعة القادة الصينيين قناعة تامة بأن شرعية الحكومة في الصين تقوم على ازدهار الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة الصينيين. فقد تطور توازن القوى في اللجنة المركزية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ لصالح الإصلاحيين.

٤ – نحو "اقتصاد السوق الاجتماعي"

في شهر كانون الثاني/يناير١٩٩٢، أثناء زيارة دينغ تسياو– بنغ للصين الجنوبية، أرسل إشارة البدء باستئناف الإصلاحات. وفي خريف العام نفسه، حدد مؤتمر الحزب الشيوعي الرابع عشر هدفاً جديداً هو "اقتصاد السوق الاجتماعي".

وتسارع تحرير الأسعار، وتغلبت الأسعار الحرة (في نهاية عام ١٩٩٢، طالت ٨٠% من تجارة الجملة والمفرق). وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، استأنفت لجنة الحزب المركزية إصلاح منشآت القطاع العام، نص على تنوع في أشكال ملكيتها مع التأكيد دوماً على دور القطاع العام الرئيس. وفي عام

١٩٩٤، هدفت الإصلاحات المؤسساتية إلى إنشاء نظام مصرفي حقيقي، ونظام ضريبي، ونظام صرف العملة.

أخيراً، في شهر كانـــون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أدى دخول الصيـــن إلى منظمة التجارة العالمية إلى انفتاحها انفتاحاً أوسع على السوق العالمية، وشكل هذا الانفتاح وسيلة بيد القادة الصينيين للحفاظ على ديناميكية الإصلاحـــات. وفي الوقت نفسه الذي ظهرت فيه الكلف الاجتماعية لهذه التغييرات، أوجد تحديث المنشآت العامة وجهاز الدولـــة بعض "الخاسرين". وظهر أن تنفيذ إجراءات تحرير الأسعار واللامركزية في هذه المرحلة أصعب مما كان عليه الحال في المراحل السابقة.

ثانياً – التغيير في الاقتصاد الزراعي

١ – العودة إلى المستغلات العائلية

فيما بين ١٩٧٩– ١٩٨٣، حدثت "ثورة صامتة" في الأرياف. فمنذ عام ١٩٧٨، ظهر في بعض المقاطعات الفقيـــرة "عقود مسؤوليـــة" بين الإدارة الزراعيـــة عـــائلات الفلاحيـــن أو الجماعات العائلية. تقوم على المبدأ التالـــي: تتعهد هذه الأخيرة بتسليم الدولة كمية متفق عليها من المنتجات، وتتصرف بحرية فيما تبقى منها. وسرعان ما عُممت هذه التجربة على الصين كلها. وفي نهاية العام ١٩٨٤، أصبح ما يزيد عن ٩٥% من عائلات الفلاحين تعمل في إطار عقود الاستغلال العائلي للأرض، التي تبقى ملكية جماعية لكن مقسمة بين العائلات لحظة توقيع العقود (رفعت مدتها الزمنية تدريجياً من ثلاث حتى ثلاثين سنة).

في الوقت نفسه، زادت الدولة زيادة مهمة الأسعار التي تشتري بها من الفلاحين ما سمي بالمنتجات العشرين "الأساسية"، وخاصة الحبوب. وفي ما بين ١٩٧٩– ١٩٨١، زادت هذه الأسعاربنحو٤٠%. ولم تنعكس هذه الزيادات إلا جزئيـــاً على أسعار المفرق، وغطـــت الدولة الفرق بين أسعار الإنتاج وأسعار الاستهلاك. وفي

بدايـــة الثمانينيات مثلـــت مبالغ دعم الأسعار الزراعية نحو ربع الميزانية القوميـــة، ما أدى إلى وقوع عجز فيها. هكذا ذاب إسهام الزراعة في تمويل نمو الصناعة كما يذوب الثلج بفعل الشمس.

وعلى اثر إلغاء احتكار الدولة للحبوب في عام ١٩٨٢، ثم لجميع المنتجات تقريباً بعد عام ١٩٨٥، ازدهرت الأسواق الحرة. وانتعشت تعاونيات البيع، وسُمح بتجارة المسافات البعيدة الخاصـــة في عام ١٩٨١، وتنوعت شبكات التوزيع، واتخذت الدولة تدابير لصالح تخصص البلـــدات وتنوع الزراعـــات. وبتشجيع من السلطات الصينية سرعان ما نمت النشاطـــات غير الزراعية، في الصناعة والنقل والتجارة، واستخدمت اليد العاملة المحررة بفعل الأوضاع الجديدة للإنتاج الزراعي. وتحولت الورشات القائمة في إطار الكومونات الشعبية وارتفع إنتاجها، وتأسست منشآت جماعية وتعددت المنشآت الخاصة.

وبدءاُ من عام ١٩٨٣، فككت الكومونات الشعبية، وأخلت مكانها تدريجياً لأجهزة إدارية محلية: حكومات الكانتونات ولجان القرى، وهذه الأخيرة ينتخبها أبناء القرى.

٢- صعوبات استقرار السياسة الزراعية

في النصف الأول من الثمانينيات، اعتمدت سياســـة المنتجات الزراعية الكبرى (قطن، حبوب، الزيتونيات) على نظام أسعار ثنائي: سعر ثابت للمنتجـــات التي يجب تسليمها للدولة، وسعر ســـوق. وبدءاً من عام ١٩٨٥، أخذت الدولة تحدد الحجم الأقصـــى بالسعر المضمون، والباقي يباع بأسعار السوق. وأدى ازدهار الإنتاج والمضاربـــة (وصل المخزون نحو عـــام ١٩٩٥إلى ما يعدل إنتاج عام كامل) إلى هبوط أسعار السوق إلى ما دون السعر المضمون في عام ١٩٩٧. وبعد أن حاولت الدولة دعم الأسعار، قررت تحرير تجارة الحبوب، وفي عام ٢٠٠٤ أصبحت خاضعة كلياً للمنافســـة، وألغيت الأسعار الثابتة والحصص. وأثار انخفاض الإنتاج ونفاد المخزون ارتفاعاً شديداً في الأسعار.

لم يكن هناك إذن نظام ضبط ناجع للأسعار وللإنتاج الزراعي. ومما فاقم المشكلة عدم الدمج في السوق المحلية وعجز وسائل النقل، ما أدى إلى تراكم المخزون في بعض الأقاليم في حين أن بعض المناطق الأخرى لجأ ت للاستيراد.

٣- أزمة العالم الزراعي

حتى منتصف الثمانينيات، تحسن مستوى معيشة الفلاحين بسرعة، وانخفض الفرق بين مستوى معيشتهم ومستوى معيشة أبناء المدن. ثم انخفض هذا التلاقي بين الجانبين، فقد أصيبت دخول الفلاحين الحقيقية بالركود، وتدهور مستوى معيشتهم مقارنة مع أبناء المدن. وانخفضت ربحية زراعات الحبوب، وتحول القادر من هؤلاء الفلاحين عن زراعة الحبوب إلى نشاطات أخرى أكثر ربحية. وعددت السلطات المحلية الرسوم والرسوم الإضافية لتأمين نفقات الخدمات الاجتماعية وتأمين البنى التحتية التي تقع على عاتق الدوائر المالية المحلية سيئة الإدارة والمعرضة للاختلاس. وعانت الأرياف من عدم كفاية الاستثمارات في البنى التحتية والتقانات الزراعية. وتعوز الأقاليم الفقيرة الوسائل، وتوظف الاستثمارات في الأقاليم الغنية أولاً في النشاطات غير الزراعية.

حافظت المستغلات العائلية على بقائها بفضـــل العوائد الماليـــة غير الزراعية التي تمثل نصف الدخول الصافية التي تأتي من الوظائف التي تعرضها الصناعات الزراعية، وباطراد من الهجرة نحوالمدن.

لم يصاحب المستغلات الزراعية الاعتراف بحقوق الملكية الخاصـــة للأراضي. ما أدى إلى عدم نشوء سوق عقارية رسمية، حتى إن كان بالإمكان التنازل عن حقوق استخدام الأراضي بشكل مؤقت بين عائلات الفلاحين. تميز هذا النظام بضمان توزيع عادل نسبياً للأراضي. في حين أن حراك السكان المتنامي جعل الكثير من الفلاحين مزارعيـــن بنصف وقت، كما نجم عن هذا النظام أيضاً تأمين شبكـــة من الأمن في

غيـــاب تغطية الضمـــان الاجتماعي. إذ يحتفظ المهاجرون المؤقتون بحقوقهـــم على الأراضي وبإمكانهـــم العودة إلى القرى عند اللزوم.

ومع ذلك فإن قضية حق تملك الأراضي أصبحـــت قضيـــة حادة. فقد حرمت ملكيـــة الأراضي الجماعيـــة الفلاحيـــن من رأسمال، ومنحـــت السلطـــات المحليـــة حق مصادرة أراضيهم (غالباً بتعويض بخس) لبناء العقـــارات والمصانـــع وأخذت هذه الممارســـات من المضاربة التي تنمو في أطراف المدن الكبرى تثير استياء الفلاحين.

منذ عام ٢٠٠٤، أعلنت البرامج الحكوميـــة، وخاصة خطـــة ٢٠٠٦- ٢٠١٠ أولويات لصالح المنتجـــات الزراعيـــة ودخول الفلاحين. وتتمثل العقبة الأولى على طريـــق تحسين أوضاعهم بالتضخم السكاني في المناطق الزراعيـــة، التي لا يمكن تجاوزها إلا تدريجيـــاً، طالما أن السلطـــات الصينيـــة تريد التحكم بالهجرة الريفيـــة لكي تستطيـــع إدارة نتائجها الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً – المنشآت: تحرر الدولة من الالتزام

١- إصلاح منشآت القطاع العام الصعب

في عام ١٩٨٠، أصبحت منشآت القطاع العـــام تتمتع بحق الاحتفاظ بقسم من أرباحها بهدف تمويل استثماراتها الجاريـــة ومكافآت موظفيها. وفي عام ١٩٨٣- ١٩٨٤، استعيض عن تحويل أموال المنشآت إلى الميزانية العامة بضريبة تصاعدية على ما تحققه من أرباح. مقابل ذلك، توجب على هذه المنشـــآت من الآن فصاعـــداً تمويـــل استثماراتهـــا بقروض مصرفية، مسددة مع الفائدة، وليس عن طريق منح مجانية من ميزانية الدولة.

وتلتزم منشآت القطاع العام بتحقيق عدد أقل من الأهداف المخططة الملزمة، وبإمكانها إنتاج منتجات أخرى "خارج الخطـــة" وبسعر أعلى. وهكذا فإن زيادة الإنتاجيات شكلت باعثـــاً للخروج "من الأعلى" من النظام الموجه.

وفي منتصف الثمانينيات، لكي تضمن تسديد الضرائب المستحقة، عممت الدولة "عقود المسؤولية"، وهي عقود تعقـــد بين منشآت القطاع العـــام والإدارات الوصيـــة عليها، تحدد بخاصة واجبات هذه المنشـــآت بخصوص إسهاماتها في ميزانيـــة الدولـــة. وفي بدايات التسعينيـــات، تخلت الصين عن هذا النظـــام الذي يخضع منشآت القطاع العـــام للسلطات المحلية. لكن هذا الفصل بينهمـــا كشف عن صعوبـــة قطع الروابط العضويـــة بين هذه المنشآت والإدارات الحكومية.

ولضمان استقلال هذه المنشآت وضمان حقوق الدولـــة المالكـــة لها بآن معـــاً، تحولت المكاتب الإدارية للمقاطعات والمحلية منها إلى شركات إدارة أصول الدولة. وأفلحت هذه الشركات، إبان التسعينيـــات، في تنفيذ سياسة الدولة الرامية إلى خفض أعداد هذه المنشآت، لكن ساد لبس بين الممارسات الإدارية والأهداف الاقتصادية.

إبان التسعينيات، لم تقاوم منشآت القطاع العـــام الصناعيـــة اشتداد المنافسة في السوق. ورغم أنها أفضل تجهيزاً ولديها يد عاملة أفضل كفـــاءة، فإن إنتاجهـــا أضعف من إنتـــاج المنشآت الأخرى، وتدهورت نتائجها المالية. ففي عام ١٩٩٨، كان ما يقرب من نصف عدد هذه المنشآت خاســـراً، ولم تتمكن من الحفاظ على بقائهـــا إلا بفضـــل قروض مصرفية، وإعانات من الميزانية العامة، وتأخر في تسديد الضرائب.

تعود هذه النتائج السيئة في جزء منها إلى ما يعانيه الكثير من صناعات هذه المنشآت من تدهور، ووراثتها لوظائف اجتماعية واسعة جداً مثل الضمان الاجتماعي وسكن مستخدميها. وقد نقلت مسؤوليـــات هذا النوع من المنشآت تدريجياً إلى البلديات، أو إلى تلك التي خضعت للخصخصة. كما أن إداراتها أصبحـــت موضع اتهـــام. فهي لا تخضـــع إلى انضباط مالي صارم، وتسهم التداخلات الإدارية في سيرورة القرارات إلى

ترقيق المسؤوليات. وفي غياب حقوق ملكية راسخة، لم يكن من النادر أن تحول الأصول الرابحة لشركات القطاع العام إلى فروع جمعيـــة أو خاصـــة، وأن تحافظ الشركـــة الأم فقط على النشاطـــات الخاسرة والديون. وشكلت خصخصة الأرباح ومجمعة الخسائر ظاهرة من الضخامة بحيث يصعب تقدير مداها، لكن الإدارة الصينية نفسها قدّرت أن،ما بين ١٩٩٠– ١٩٩٥، تعـــرض ما يعـــدل عشـــر إيرادات الميزانية للاختلاس سنوياً.

٢ – نحو الخصخصة

في إطار هذا السياق تأكدت باطراد إرادة الدولة في التحرر من التزام الحفاظ على منشآت القطاع العام بدون ذكر اصطلاح الخصخصة رسميـــاً. فمنذ عام ١٩٩٣، قرر الحزب أن من الواجب على الصين أن تحظى ب "نظام منشآت عصري"، وأن تحول منشآت القطاع العام إلى شركـــات. وحدد القانون الخاص بالشركات، الذي دخل حيز التطبيـــق في شهر كانون الثاني/يناير١٩٩٤، وضع النظام الداخلي للشركات ذات المسؤوليـــة المحدودة والشركـــات المغفلـــة. وأدى تغيير النظام الداخلي إلى إمكان جعل رأس مال الشركات مفتوحاً. وفي عام ١٩٩٧، أعلن مؤتمر الحزب الخامس عشر أن على الدولة التحرر من الالتزام برأسمال قطاع الدولة، وألا تحتفظ بوضع مسيطر إلا في عدد محدود من القطاعات الإستراتيجية (احتكارات طبيعية، تقانات عالية).

ومنذ عام ١٩٩٥، أصبحت سياســـة الدولـــة بخصوص منشآت القطـــاع العـــام تقتضي "التخلص من الصغيرة منها والإبقاء على الكبيرة" منها. وحققت "خصخصـــة الصغيرة" منها تقدماً سريعـــاً. فأغلقت المنشـــآت الصغيرة الأكثر عجزاً، ودمجت الأخرى أو خُصخصت. وسيطرت السلطات المحلية على سيرورة الخصخصة بكاملها، من تقدير ثمن الأصول حتى إجراءات المنح. فالمنشآت التي جرى بيعها غالباً ما حصل عليها مديروها والكوادر المحلية، أما الأخرى فقد بيعت إلى مستثمرين أجانب.

أما تحويل منشآت القطاع العام الكبيرة والمتوسطة، فقد تقدم ببطء. وغالباً ما بقـــي رأسمال معظم المنشآت التي حولت إلى شركات، وحتى تلك التي أدرجت في سوق الأوراق المالية، بقي كله أو معظمه ملكاً للدولة. وفي عام ١٩٩٨، ألغيت الوزارات القطاعيـــة. وفي عام ٢٠٠٤، شكلت "هيئة مراقبة وإدارة أصول الدولة"، مهمتها ممارسة حقوق الدولة المالكـــة على أكبر منشآت القطاع العام. وقررت عدة توجهات إستراتيجية بصدد الدمج والتملك والاستثمار في الخارج. وعينـــت المديريـــن، ونظمت الرقابـــة ومتابعة نتائج نحو ٢٠٠ شركة كبيرة. وعهد إلى السلطـــات المحلية تحديد مصير الشركات الأخرى.

تقلص القطاع العام

	١٩٧٨	١٩٩٥	٢٠٠٤
١- عدد المستخدمين في منشآت الدولة			
- بالملايين	**٧٥**	١١٣	٦٧
- نسبتهم إلى مجمل عدد عمال المدن	٧٨	٦٠	٢٥
٢- عدد المستخدمين في المنشآت الصناعية			
- بالملايين	٢٥	٤٠	١٠
- %من مجمل عدد العمال العاملين بالصناعة في المدن	٨٠	٦٦	٣٢

المصدر: كتاب الإحصاء الصيني السنوي، عدة سنوات.

أسهمت أسباب أيديولوجية وسياسية واجتماعية في بطء السير نحو الخصخصة. لكن خلال ربع قرن، خسر القطاع العام تفوقه في الاقتصـــاد. فقد انخفض عدد منشآت القطاع العـــام أو التي تسيطر عليها الدولة حتى النصف منذ عام ١٩٩٥، وحتى ١٥٠ ألف منشأة في عام ٢٠٠٣. وفقد بالإجمال ما يقـــرب من ٥٠ مليون وظيفـــة، منها ٢٠ مليونـــاً في الصناعـــة الحضرية. ولم يعد يؤمن سوى ثلث الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي. ويفسر تراجع الاقتصاد أيضاً بازدهار المنشآت الخاصة أكثر مما يفسر بالخصخصة.

٣- صعود القطاع الخاص

استغرق الاعتراف بالقطاع الخاص مكوناً اقتصادياً مستقلاً زمنـــاً طويـــلاً. فقد اعترف دستور عام ١٩٨٢ بالمنشآت الخاصة الفردية (أقل من ثمانية عمال) منشـــآت مكملـــة للقطاع الخاص. وتوجب الانتظار حتى المراجعـــة الدستوريـــة لعام ١٩٩٩ لكي تعترف بالمنشـــآت الخاصة مكوناً مهماً من الاقتصـــاد؛ والمراجعة الدستورية لعام ٢٠٠٤ لكي تضمن حصانة الملكية الخاصة (شريطة الحصول عليها بالطرق القانونية). عملياً كما في حكم القانون، بقي هناك تمييز بحق المنشآت الخاصـــة التي حُظر عليها أمداً طويلاً، مثلاً، العمـــل في بعض قطاعات النشاط الاقتصادي (البنية التحتيـــة، توزيع المياه والكهرباء، صناعة السيارات) في الوقت نفسه الذي فتحت فيه هذه النشاطات أمام المستثمرين الأجانب.

إذن بدأت المنشآت الخاصة تظهر بشكل غير قانوني. وتوجب الانتظار حتى شهر تموز/يوليو ١٩٨٨، لوضع النظام الداخلي القانوني الخاص بهـــا، وإلغاء الحد من عدد العاملين فيها، والانتقال بالوراثة. يميز التصنيف الصيني دائماً بين **المنشآت الفردية** بأقل من ثمانية عمال، والمنشآت الخاصة التي تستخدم ما يزيد عن ثمانية عمال، والكتلة الكبيرة منها تتكون من المنشآت الفردية والعائلية التي تؤمن ما يزيد عن نصف وظائف القطاع الخاص خارج قطاع الزراعة.

تشكل الشركات أجنبية رأس المال قسماً ديناميكيا من القطـــاع غير العـــام. وتأخذ صيغة رأس المال المختلط أو منشآت أجنبية رأس المال بالكامل.

وتوفر لنا دراسة تحليلية للمنشآت وفقاً لطبيعة رأس المال المسيطر عليها (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠٠٥) وإحصائية النشاطات الاقتصادية لعام ٢٠٠٤، وهي أكمل من سابقاتها وتظهر جانباً من النشاطات غير الرسمية، وغير المجدولـــة حتى اليـــوم، توفر أفضل تقدير للحدود المتتالية للقطاعين العام والخاص.

يستخلص منهما أن القطاع الخاص أصبح من الآن فصاعداً يمارس دوراً مسيطراً في النشاط الاقتصـــادي الصينـــي. فقد أنتج نحو ثلثي الناتـــج المحلـــي الإجمـــالي في عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤، وأسهم بما يزيد عن نصف إنتاج الخدمات، وبثلاثة أرباع النشاط التجاري والتعميري. ويلعب دوراً مهيمناً في الصناعـــة (٦٠% من الإنتاج)، فإنتاج المنشـــآت ذات الأغلبية الأجنبية يمثل ثلث ما ينتجه القطاع الخاص.

ثقل القطاع الخاص في إنتاج مختلف القطاعات (تقديرات ١٠%)

	١٩٩٨	٢٠٠٤ (*)
زراعة	٩٦	٩٦
صناعة	٤٨	٦١
بناء	٤٩	٧٦
خدمات	٢٦	٥٦
الناتج المحلي الإجمالي	٥٠	٦٨

(*) مع الأخذ بالحسبان مراجعة الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠٠٥a) والمكتب القومي للإحصاء.

لكن غالباً ما تبقى الحدود بين القطاعين العام والخاص حدوداً ضبابيـــة. ويتسم الانتقال الصيني بنظام غامض لحقوق الملكية وعدم التوافق بين الوضع القانوني ونمط الإدارة. فقد اختارت بعض المنشآت تسجيلها كمنشآت جمعيـــة ("القبعات الحمراء") لتكون في مأمن من التمييز وأن لا تلتحق بالقطـــاع الخاص إلا بتتابع زوال هذا التمييـــز. وبشكل عام لا يمكن لمنشأة خاصـــة أن تنمو بدون دعم السلطات السياسية الصينية. من جهـــة أخرى، أصبحت منشآت كبيرة معظم رأسمالها للدولة منشآت رأسمالية خاصة.

رابعاً – تأسيس نظام مصرفي

١ – الحاجة إلى وساطة

كان إعادة توزيع الموارد المالية أحد نتائج الإصلاحات. فخلال العام ١٩٨٠، تحت تأثير التحول إلى الاقتصاد النقدي وارتفاع الدخول النقدية، ازداد التوفير المالي العائلي زيادة سريعة، وارتفعت إيراداته من ٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٨ حتى ٧٣% في عام ١٩٩٠، و٨٧% في عام ٢٠٠٤. في الوقت نفسه، انهارت قدرة ميزانية الدولة على التمويل (أنظر أدناه). ولكي تأخذ على عاتقها إعادة توجيه الادخار العائلي وتمويل الاستثمارات، توجب عليها تأسيس نظام مصرفي حقيقي.

ففي عام ١٩٨٣، استبدل الاحتكار المصرفي بنظام مصرفي على مستويين: المصرف المركزي (مصرف الصين الشعبي) المسؤول عن وظائف الاقتصاديات الجمعية (نسب فائدة، قرض سياسي)، ومصارف من الدرجة الثانية وهي المصرف الزراعي والمصرف الصناعي والتجاري، ومصرف الصين، ومصرف الإنشاء والتعمير؛ وهي مصارف القطاع العام الكبرى، ومتخصصة حين انطلاقها، لكن، بدءاً من عام ١٩٨٦، سمح لها بالتنافس في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي.

كما أنشئت مصارف جديدة ومؤسسات مالية غير مصرفية، غالباً بمبادرة من السلطات المحلية، وأكثر من ذلك أيضاً في المستوى الصناعي. وحدت الحكومة من نمو قطاع مصرفي خاص لكي تحتفظ بهذا المقلد الرفيع من مقاليد السلطة: لا يوجد إلا مصرف صيني خاص وحيد. ونمت دوائر رأسمالية غير رسمية لتتويج هذه الحدود وتمويل المنشآت الصغيرة الخاصة.

وعزز إصلاح عام ١٩٩٤ سلطة المصرف المركزي، وخاصة قدرته على فرض احترام سياسته الاقتصادية الجمعية أمام السلطات المحلية، التي غالباً ما دفعت إلى تجاوز خطط الإقراض. لكن حافظ على

تبعيته للحكومة. وعينت الحكومة لجنـــة السياسة النقدية، مدتها ست سنوات ولها سلطة وحيدة تتعلق بسياسة المصرف؛ حددت السلف لتمويل العجز في الميزانيـــة بنسبة ١٠% على الديون الضريبيـــة. وأدت إعادة التنظيم الإداري الإقليمي للمصرف المركزي إلى حلول تسعة فروع تضم عدة مقاطعات محل الاثنين والثلاثين فرعاً القائمة آنذاك.

وحول القانون المصـــرفي لعام ١٩٩٥ مصارف القطاع العام الأربعـــة الكبـــرى إلى مصارف تجارية مسؤولة عن أرباحها وخسائرها، وعليها تطبيق المعايير الاحترازية الدولية. كما أنشئت ثلاثة مصارف تنموية مهمتها تمويل المشاريع الحكومية التي لم تعـــد تقـــع على عاتق المصارف التجارية وهي مصرف التنميـــة الزراعيـــة ومصرف الاستيراد والتصدير ومصرف التنمية. وفي الوقت الحاضر، يتكون النظام المصرفي الصيني من أربعة مصارف كبرى للقطـــاع العام، وثلاثة مصارف تنميـــة، واثنا عشرة مصرفاً تجارياً بتغطية قومية، والعديد من مصارف المدينة وتعاونيات إقراض ريفية وحضرية وفروعـــاً للمصارف الأجنبية.

٢- قوة المصارف وهشاشتها

يملك النظام المصرفي الصيني سيولات غزيرة بفضل موجودات الادخار العائلي. وهذا الادخار هو ادخار أسير عدم وجود توظيفات بديلـــة: في عام ٢٠٠٤، كانت مصارف القطاع العام لا تزال تتمتع بموقف مالي مسيطر مع ما يزيد عن نصف الودائع والقروض؛ لكنها فقدت حصصـــاً في السوق لصالـــح المؤسسات المالية الأخرى، وتواصل تمويل المنشآت العامة بخاصة، التي من المفترض أنها تتمتع بضمان ضمني من الدولة، وقليلاً ما تسهم نسبياً في تمويل القطاع الخـــاص، رغم أنه شكل القسم الأكثر حيوية من الاقتصـــاد خلال تسعينيات القرن العشريـــن. وانتهت سياستها الإقراضيـــة لمنشآت القطـــاع العام التي كان معظمهـــا

في وضع مالي حرج، إلى تراكم مكثف للقروض المشكوك فيها، أي غير القابلة للتسديد أو التي تسديدها غير مؤكد.

لهذا السبب توجب على السلطات الصينية القيام بعمليات باهظة الكلفة لإنقاذ مصارف القطاع العـــام. ففي عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥، خصصـــت الدولـــة (وزارة المالية والمصرف المركزي) ما يعدل ٤٣٠ مليار دولاراً، أو ما يعـــدل ٣٠% من الناتج المحلي الإجمـــالي الصيني، لإعادة رسملة هذه المصارف أو الخلاص من ديونها المشكوك فيها. ومع الأخذ بالحسبان لما بقي من الواجب فعله، فإن قيمة فاتورة الإنقاذ تقرب من ٦٠٠ مليار دولار، أي ما يعدل ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي الصيني.

بالتأكيد تحسنت كثيراً أوضاع المصارف الكبرى. فقد مثلت الديون المشكوك فيها ١٠% من قروضها المستحقة في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٥، مقابل ٢٦% أيضاً في عام ٢٠٠٢. لكن ليس من المؤكد أن هذا التحسن سوف يدوم. فمنذ عام ٢٠٠٣، منحت المصارف بشكل مكثف قروضاً لتمويل استثمارات صناعية وعقارية. ويوشك أن يحصل زيادة جديدة للعجز عن التسديد أو التأخر فيه في السنوات القادمة.

٣ – المستثمرون الأجانب من أجل إنقاذ المصارف الصينية

حُررت تدريجياً نسب الفوائد على القروض، وألغيت سقـــوف نسب الفوائـــد كليـــاً منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٤. وسوف يتوجب على المصارف تنويع شروط الإقراض وفقاً للمجازفة، وتسهيل تمويل المنشآت الخاصة. يبقى أن هذه الأخيرة غالباً ما تعوز إدارتها الشفافية الأمر الذي لا يسهل تقدير مدى ملاءتها•، وأن مصارف القطاع العام لا تزال بعيدة عن اكتساب ثقافة إدارة المخاطر، ثقافة المصارف في اقتصاد السوق.

• مدى قدرتها على التسديد. المعرب.

ولتوفير رؤوس الأمـــوال، والخبرة والتأهيـــل التي تحتاجها المصارف الصينيـــة، تعتمد الحكومة الصينيـــة من الآن فصاعداً على المستثمرين الأجانب. فمنذ عام ٢٠٠٢، أصبحت الشركات الأجنبية تتمتع بحق الإسهام المباشر في المصارف الصينية بنسبة ٢٥% من رأس المال (٢٠% بالنسبة للمســـاهم نفســـه). وفي نهاية عام ٢٠٠٥، استثمر فيها ما يزيد عن ٢٠ مليار دولار. وأسهم المستثمرون الأجانب إسهامات مباشـــرة في مصارف القطاع العـــام الكبرى (باستثناء المصرف الزراعي)، وفي ١٥ مصرفاً أخرى، والقائمة تطول دائماً. وفي ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، أدرج مصرف الاتصالات، خامس المصارف الصينية في سوق هونغ كونغ للأوراق المالية، ويحظى المساهمون الأجانب بلا شك بما يزيد عن ٣٠% من رأسماله. كما أدرج مصرف الإنشاء والتعميـــر أيضاً في سوق هونغ كونـــغ في شهر تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٥، وحصد ٩ مليارات دولار، وتبعه مصرف الصين في عام ٢٠٠٦، وحصد مبلغاً مماثلاً.

وتفسر سلوكيات المصارف الصينية والمصارف الأجنبية هذه، بواقع افتراض زوال معظم القيود على نشاط المصارف الأجنبية في الصيـــن بدءاً من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، طبقاً لتعهدات الصين من أجل دخولها إلى منظمـــة التجـــارة العالميـــة. فبالنسبـــة للمصـــارف المنجذبة باحتياطي الادخـــار الصيني الضخـــم وبالنمو الاقتصادي الاستثنائي للصيـــن، يعني الاستثمار في أحد المصارف المحلية الحصول على بطاقة دخول إلى السوق الصينـــي الذي يؤدي إلى الوصول إلى موارد مالية بالعملة المحلية. أما بالنسبة للمصارف الصينية، فهـــي بحاجة إلى هؤلاء المستثمرين الاستراتيجيين استعـــداداً لمواجهـــة المنافسة بدءاً من عام ٢٠٠٧. إذن تتنازل الصيـــن عن جزء من سيطرتهـــا على المصارف مقابل التمهيد للارتقـــاء بهذا القطـــاع إلى مستوى السيطـــرة على المخاطـــر وعرض المنتجات المصرفية. لكن عدم شفافية حسابات المصارف الصينية وقواعد إدارتها الحالية، وضعف المشاركة المسموح بها تجعل من استثمارات المصارف الأجنبية رهاناً حقيقيـــاً حيث من الممكن أيضاً جني مصدر ثراء بقدر إمكان ضياع المبالغ المستثمرة.

٤ – أسواق مالية فتية

في عام ١٩٩٠، افتتح سوق شنغهاي للأوراق الماليـــة، وفي عام ١٩٩١، سوق شنزان. وشهدت أسواق الأوراق المالية تقدماً سريعاً في نهاية التسعينيات، وتباطأ منذ عام ٢٠٠١. وفي عام ٢٠٠٤، وصل التقويم السوقي لأسواق الأوراق المالية الصينية حتى ٤٥٠ مليار دولار، ما جعل الأسواق المالية الصينية تحتل المرتبة الثانية عشرة عالمياً، لكن تعود ملكية القسم العظم من الأسهم إلى الدولة الصينية ومستثمرين عاميـــن مؤسساتيين، ولا تخضـــع لحرية التداول. وفي شهر أيلول/سبتمبر٢٠٠٥، بدأ إصلاح هدفه جعل مجمـــل الأسهم قابلاً للتـــداول. وفي السنوات الخمس الأخيرة أصبحت أسواق الأوراق المالية بعيـــدة عن أن تساير نمو الاقتصاد الصيني، فقد مثل التقويم السوقي للأسواق المالية ما يعدل ٦% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥.

يضاف إلى ذلك أنها أسواق مجزئة، يتكون القسم الأهم منها (ما يزيد عن ٩٠% من التقويم السوقي) من أسهم بالعملة المحلية يملكها مساهمون صينيون (تدعى أسهم أ)، والقسم الآخر منها يتكون من أسهم بالعملة الصعبة (أسهم ب) مخصصة للمستثمرين الأجانب. لكن منذ عام ٢٠٠١، فتحت أمام المستثمرين الصينيين الذين بحوزتهم عملة صعبة. حتى ذلك الوقت إذن كانت أسواق الأوراق المالية الصينية قليلة الانفتاح على المستثمريـــن الأجانب، وشكل قرار عام ٢٠٠٢ السماح للمستثمرين الأجانب بتملك حصص في الشركات العامة المدرجة شكل تغيراً مهمـــاً. لكن الأسواق المالية الصينية تعانـــي من عيوب مهمة: قوانين تنظيمية ناقصة خاصة فيما يتعلق بالمساهميـــن، ونشاط بسيط الشفافيـــة، ومنشـــآت تزور حساباتها، وعدد قليل جداً من الشركـــات المحددة الثمـــن ما يسهل المضاربـــة ويؤدي إلى المبالغة في تحديد ثمن الأسهم (أ) في السوق.

أسهمت أسواق رؤوس الأموال العائلية إسهامـــا بسيطاً في تمويل المنشآت الصينية. فقد ظهر أن سوق الأوراق المالية في هونغ كونغ أكثر جاذبية، إذ حصدت فيها الشركات الصينية رؤوس أموال تفوق كثيراً ما

حصدته في أسواق شنغهاي وشنزان. ويوجد في أسواق هونغ كونغ نحو خمسين شركة صينية مسعرة الأسهم (أسهم هـ)، ونحو ثلاثين شركة من شركات المخاطرة red chips، وهي شركات هونغ كونغية قانوناً لكن المساهم الأكبر فيها هو من الصين القارية.

خامساً – نظام ضريبي ومالية عامة

١ – عودة الدولة المركزية

أدت الإصلاحات إلى تقليص مهم لقدرة ميزانية الدولة على تعبئة الموارد المالية. فقد ضاق الوعاء الضريبي لأن منشآت القطاع العام، المصدر الرئيس للموارد المالية أصبحت تعاني من فقدان التوازن، في حين أن القطاع الخاص الصاعد بسيط الخضوع للضريبة (قطاع غير رسمي). إضافة إلى ذلك، أسهمت اللامركزية في تقليص العائدات الضريبية، وانخفض وزن ميزانية الدولة (ميزانية جامدة في المركز والمقاطعات) من ما يزيد عن ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٨ حتى ١٢% في عام ١٩٩٤. وبشكل مواز تضخمت "الأموال الإضافية" (رسوم مستقلة تجبيها وكالات حكومية وإدارية محلية) بحيث أنها أصبحت تعادل ثلاثة أرباع الواردات الضريبية.

وضع الإصلاح الضريبي لعام ١٩٩٤ قواعد تقسيم الضرائب بين الميزانية المركزية وميزانيات المقاطعات، وأسس إدارة منفصلة لجباية الضرائب المركزية، وخفض الأموال الإضافية. وفرض رسماً على القيمة المضافة (TVA)، وضريبة تصاعدية على دخل الأفراد، وضريبة على الشركات (٣٧%)، وضريبة على المنشآت الخاصة، وضريبة على الأرباح. وأصبحت ضريبة القيمة المضافة تشكل المورد الرئيس (٣٧% من موارد الميزانية العامة في عام ٢٠٠٤) أمام الضريبة على أرباح المنشآت الخاصة (١٦%)، ولا تمثل الضريبة على الأفراد العاديين سوى ٧% من الموارد الضريبية.

على اثر هذا الإصلاح، ارتفع تدريجياً وزن واردات الميزانية في الناتج المحلي الإجمالي حتى ١٩%، وإذا ما أضيفت الأموال الإضافية وأموال الضمان الجماعي يصل إلى ٢٧% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي نهاية التسعينيات، اتبعت السلطات الصينية سياسة ميزانية توسعيـــة بهدف إنعاش النمو، ما أدى إلى عجـــز في الميزانية، بقي مع ذلك محصوراً في أقل من ٣% من الناتج المحلي الإجمالي. ومنذ عام ٢٠٠٣، ترجم الازدهار الاقتصادي بتقدم الواردات الضريبية وتقلص عجز الميزانية. ويبقى وضع ميزانيـــة الدولـــة في الصين وضعاً متوازناً نسبياً، بعد نقـــل مسؤولية الحفاظ على بقاء منشآت القطاع العام عائمة إلى المصارف. وهو حل معاكس لذلك الذي تبنته الهند حيث الدين العام ضخماً. لكن وضع المصارف في الصين صحي نسبياً، حيث يبقـــى الدين العـــام معتدلاً (٢٢% في عام ٢٠٠٤)، والدين الخارجي أيضاً (نحو ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي). لكن إذا ما أضيفت الديون المشكوك فيها التي أخذتها الدولة على عاتقهـــا، فإن مجمل الدين العـــام يتجاوز الـــ ٧٠% من الناتج المحلـــي الإجمالي. وإذا ما أضفنا أيضاً الدين المستور لنظام التقاعـــد، فإن التوازن المستقبلي للمالية العامة يبدو مشكوكاً فيه.

٢- علاقات المركز بالمقاطعات

إن قواعد تقاسم الواردات الضريبية بين المركز والمقاطعـــات، كما وضعت في عام ١٩٩٤، لا تنسجم مع تقسيم النفقات بين مختلف المستويات. فقد انخفضت حصة الواردات الضريبية المحصلة في المقاطعات مقارنـــة مع حصة الحكومـــة المركزيـــة. إذ هبطت من ٧٠% من مجمل الواردات في عام ١٩٩١ حتى ٤٥% في عام ٢٠٠٤. وفي حين أن النفقات الاجتماعية تقع إلى حد كبير على عاتق السلطات المحليـــة، فإنها لم تحظ بموارد مالية مناسبة. كما أن لا مركزية هذه النفقات تجعل الحكومات المحلية تعتمد على تحويلات الحكومة المركزية. وتقودهـــا إلى اللجوء لتحصيل أموال إضافيـــة، وأخرى غير مشروعة، وإلى الديون (رواتب غير مدفوعة). ويشكل هذا النظام أحد أسباب ضعف النفقات الاجتماعية ويسهم في مفاقمة

اللامساواة بين الأقاليم، لأن أفقر الأقاليم يتمتع بأقل هامش لزيادة دخوله. ففي التسعينيـــات زاد التفاوت زيادة مهمة في نفقات الميزانيـــة بالنسبة للفرد الواحـــد بين أغنى المقاطعات وأفقرها.

سادساً- الانفتاح على العالم الخارجي

١- استثمارات أجنبية مباشرة

شكل الانفتاح على العالم الخارجـــي أداة قوية في خدمـــة سياسة التحديث الاقتصادي. ولتسريع عملية النمـــو واستدراك التخلـــف التقاني، اتخذت السلطات الصينية منذ البدايـــة تدابير لجذب رؤوس الأموال الأجنبيـــة، وتشجيع الصناعـــات التصديرية. فحتى دخولها في منظمـــة التجـــارة العالميـــة، اتبعت الصين سياسة انتقائية بالنسبة للتجـــارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فقد سمح قانون شهر تموز/يوليو١٩٧٩ الخاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بإنشاء شركات بأموال مختلطة في الصين، حيث يتوجب على الشريك الأجنبي أن يمتلك على الأقل ٢٥% من رأس المال. وفيما بعد توضح الإطار التشريعي والتنظيمي واستكمل، دائماً بهدف جذب الرساميـــل الأجنبية مع توجيهها نحو بعض قطاعـــات النشاط وبعض المنـــاطق. وأنشئت أيضاً منشآت تعاونيـــة مختلطة بصيغـــة ألين (مع قواعد لتوزيع الأرباح بموجب عقد). أخيراً منذ عام ١٩٨٦، سمح القانون بتأسيس منشآت أجنبية رؤوس الأموال بالكامل لكن ضمن شروط مقيدة.

في عام ١٩٧٩، أنشئت أربع مناطق اقتصادية خاصة في مقاطعتي قواندونغ وفوجيان، تقدم للمستثمرين الأجانب شروطاً تفضيلية (خفض الضرائب على الأرباح، باستثناء الرسوم الجمركية). وخلال الثمانينيات، شملت هذه الشروط المميزة المناطق الساحلية بأكملها حيث أنشئت مناطق تنميـــة اقتصاديـــة وتقانية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية. وميزت القوانين الضريبية نسب الضريبة على الأرباح بالنسبة للشركات أجنبيـــة رأس المال بالكامل وفقـــاً لمكان مقارها: خفضت نسبة الضريبة الطبيعية من ٣٣% حتى ٢٤% في الأقاليم

المفتوحة، وحتى ١٥% في المناطق الاقتصادية الخاصة وفي مناطق التطوير الاقتصادي والتقاني. ومنذ عام ١٩٩٣، أصبح بإمكان المقاطعات الوسطى والداخلية أيضاً اتخاذ تدابير مماثلة لجذب الاستثمارات الأجنبية. وحتى عام ٢٠٠٦، أرجأ التوفيق بين نسبة الضريبة بين المنشآت الصينية والمنشآت الأجنبية، لكن أصبح من المتوقع أن يحصل ذلك في عام ٢٠٠٧.

تميز اللوائح الصينية الشروط المقدمة وفقاً لوضع الاستثمار الأجنبي في القطاع وهي: ١)- مشجعة (صناعات تصديرية، قطاعات عالية التقانة، وصناعات إحلال الواردات)، ٢) مسموحاً بها؛ ٣) مقيدة.

ولكي تدخل إلى منظمة التجارة العالمية وافقت الصين على إلغاء قسم كبير من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي ما بين ٢٠٠٢- ٢٠٠٦، فتحت الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لتجارة الجملة والمفرق، والاستيراد والتصدير، وخدمات ما بعد البيع، وخدمات الاتصالات، والمصارف وشركات التأمين. وبالنسبة للنشاطات الثلاث الأخيرة، لا يزال هناك حدوداً للمساهمة الأجنبية برأس المال. ويلاحظ أنه حيث يمكن ذلك، يدلل المستثمرون الأجانب على تفضيل واضح للشركات التي يمكنهم السيطرة على رأس مالها بأكمله.

٢ – السياسة التجارية

جرى تحرير التبادل التجاري بشكل جد تدريجي. فخلال الثمانينيات، تم تدريجياً تفكيك تنظيم التبادل التجاري الموجه؛ وفي عام ١٩٩٢، لم تعد الخطة الإلزامية تحدد سوى جزء بسيط من الواردات (٢٠%). وتشظى احتكار التجارة الخارجية أمام تعدد شركات التجارة الخارجية والمنشآت المرخص لها بالتبادل مع الخارج.

أ – **حماية السوق الداخلية وتشجيع الصادرات.** تم انفتاح السوق الداخلية بشكل مسيطر عليه. فحتى منتصف التسعينيات، تضمن نظام الواردات تعرفات جمركية مرتفعة، وحصص وتراخيص استيراد، وتمتع بعض شركات الاستيراد بحقوق حصرية لبعض المنتجات. وبدءاً من عام ١٩٩٥، خفضت الصين بسرعة تعرفاتها الجمركية؛ وأدت التزاماتها لدخول منظمة التجارة العالمية إلى استمرار هذه الحركة.

تطور التعرفات الجمركية (متوسط غير مدور)

	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٤
جميع المنتجات	٤٢ر٩	٣٦ر٣	٢٣ر٦	١٧ر٥	١٦ر٦	٩ر٨
منتجات أولية	٣٦ر٢	٣٢ر١	٢٥ر٤	١٧ر٩	٢١ر٦	١٣ر٢
منتجات مصنعة	٤٤ر٩	٣٧ر٦	٢٣ر١	١٧ر٤	١٦ر٢	٩ر٥

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠٤.

ولتشجيع الصناعات التصديرية والاستثمارات الأجنبية التي ربما عانت من ارتفاع الرسوم الجمركية، طبقت الصين، منذ منتصف الثمانينيات، نظاماً جمركياً تفضيلياً: استثنى المنتجات المستوردة بهدف التجميع أو التحويل من أجل التصدير من الرسوم الجمركية، وطبق الشيء نفسه على التجهيزات المستوردة من قبل شركات أجنبية رأس المال. وأصبحت الرسوم الجمركية تجبى فقط على المنتجات المستوردة للبيع في السوق المحلية، فتبقى بذلك محمية.

وقد سبق أن طُبق هذا النظام الثنائي في آسيا حيث شجعت اليابان وكوريا الجنوبية في زمانهما التصدير بتحرير الدخول إلى سوقهما مع بعض التأخير. وكان له تأثيرات ضخمة في الصين لأنه طبق على كامل ترابها (وليس فقط في المناطق الخاصة)؛ ولأن خلال التسعينيات عززت مسيرة العولمة جاذبية الصين بالنسبة للمنشآت الصناعية الباحثة عن مواقع إنتاج منخفضة الكلفة.

ب – الدخول إلى منظمة التجارة العالمية. بتاريخ ١١كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أصبحت الصين عضواً في منظمة التجارة العالميـــة. ونص بروتوكول الدخول إليهـــا على تنفيـــذ مختلف التزاماتهـــا خلال فترة انتقالية تنتهـــي في عام ٢٠٠٦. وأصبحت في الوقت نفسه عضواً في اتفاقـــات تجارة الخدمات (الجـــات)، وحقوق الملكية الفكريـــة المتعلقة بالتجارة (TRIP)، والتدابير المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة (TRIM).

ويعتمـــد القادة الصينيـــون على الانفتاح المتنـــامي على المنافسة الدولية، عن طريـــق الواردات والمستثمرين الأجانب، لتسريع إعادة الهيكلة والعقلنـــة في مجال الصناعة كما في مجال الخدمات.

وإلى جانب الالتزامات الخاصـــة بالانفتاح على الاستثمارات المباشرة الأجنبية (IDE)، تعهدت الصين بخفض المستوى المتوسط لتعرفاتهـــا الجمركية على المنتجات الصناعية من ٢٢% في عام ٢٠٠٠ حتى ٩% في عام ٢٠٠٥. وصاحب هذا التخفيض خفـــض "لقمـــم التعرفة pics tarifaires" التي تعيـــق دخول بعض المنتجات إلى السوق المحلية، وخاصة السيارات. هكذا تخلت الصين عن قسم من هامش المنـــاورة في استخدام سياسة تجارية انتقائية لحماية الســـوق المحلية. وفي القطاع الزراعي، خفضت الحماية بتوسيع حصص التعرفات المخفضة، وخفض تعرفـــات المنتجـــات التي لا تخضع للحصص. هكذا انخفض متوسط الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية من ٢٢% حتى ١٥%. وإن لم تؤد درجة تحرير واردات المنتجات الزراعية إلى اضطراب الأسواق المحلية، فإنها حدت من إمكانات ارتفاع الأسعار في السوق المحلية.

٣ – قابلية صرف محدودة

في الأول من كانون الثاني/يناير١٩٤٤، وضعت السلطات الصينية نسبة صرف وحيدة أعقبـــت استخدام العديد من نسب الصرف. وفي كانون الأول/ديسمبر١٩٩٦، أدخلت قابلية جزئية لصرف العملة اقتصرت

على العمليات الجارية. كما سرت قابليـــة الصرف على عمليـــات جارية أخرى مثل ترحيـــل أرباح المنشآت الأجنبية في الصيـــن إلى الوطن الأم. وخضعت عمليات في رأس المال (قروض واكتتابـــات في الخارج) للحصول على تراخيص وسقوف. وبعد أن تعلمـــت من درس الأزمة المالية الآسيوية أخطار التحرير المبكر، أرجأت السلطات الصينية قابليـــة التحويل بالنسبة لعمليات رأس المال، المعلنة سابقاً للعام ٢٠٠٠. ورفعت القيود المفروضـــة على رؤوس الأموال تدريجيـــاً؛ وفي عام ٢٠٠٦، سهلت شراء العملات الصعبة بالنسبة للمنشآت الراغبة بالاستثمار في الخارج.

يعد نظـــام نسبة صرف اليوان نظام تعويم خاضع للسيطرة الشديدة. إذ يتدخل مصرف الصين من أجل الحفاظ على سعر الصرف في هوامش محصورة التقلب (+/- ٢ر٠%). وفي ما بين ١٩٩٤- تموز٢٠٠٥، بقيت القيمة الاسمية ٨ر٢٨ يوان مقابل دولار أمريكي. وإبان الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨، وما أدت إليه من خفض قيمـــة معظم العملات الآسيوية، قاومت الصين ضغوط المضاربة التي مورست عليها من أجل خفض قيمة اليوان الصيني.

ومنذ عام ٢٠٠٣، مورست على الصين ضغوط دولية لرفع قيمة العملة الصينية. وفي ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٥، أدخلت السلطات الصينية إصلاحاً على نظام الصرف. فرفعت سعر اليوان بنسبة ٢% (١١ر٨ يوان مقابل واحد دولار أمريكي). وثبتت نسبـــة الصرف بموجب سلة عملات لا تضم الدولار الأمريكي فحسب، بل اليورو والين أيضاً. وبذلك لم تدع مجالاً لتبديل سعره إلا بمقدار بسيط.

الفصل الثالث

بنيـــــان الاقتصـــاد

يبلغ عدد سكان الصين ١٫٣١٤ مليار نسمة، أي ما يعدل ربع سكان العالم. يقطنون بلداً مساحته ٩٫٦ مليون كم٢، أي مساحة تزيد قليلاً عن مساحة الولايات المتحدة الأمريكية. ويحد المناخ والتضاريس من مساحة الأراضي الزراعية في الصين، لكن باطنها يحتوي على موارد طبيعية جديرة بالاعتبار. كما أن التحول السكاني الذي بدأ منذ خمسينيات القرن العشرين أصبح ناجزاً في الوقت الحاضر. وما شهده العهد الماوي من تغيرات مهمة في مستوى الاستخدام والإنتاج اللذان يشكلا طرفا النمـــو الاقتصادي تسارعت بشكل جدير بالاعتبار خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة.

أولاً- سكان الصين

تشكل قومية الهـــان ٩٢% من سكان الصين التـــي تضم أيضاً ٥٥ أقلية قوميـــة. تقسم الصين إدارياً إلى ٢٢ مقاطعة، وخمس مناطق مستقلة ذاتياً، وأربع بلديات تتبع بكين مباشرة هي شنغهاي وتيانجين وبكين وشونغ-كنغ. منها تسع مقاطعات يزيد عدد سكان كل منها عن ٥٠ مليون نسمة، وأربع مقاطعات يزيد عددهم في كل منها عن ٨٠ مليون نسمة هي هينان وشاندونغ وسيشوان وقواندونغ. وتميز استراتيجية التنميـــة في الثمانينيـــات بين ثلاث مناطق جغـــرافية كبرى هي شرق الصين ووسطها وغربها. وكل منطقة

منها غير متجانسة، لكن التمييز بينها يتوافق مع مفهوم النمـــو الذي ينتشر من الشرق إلى الغرب مع تأثيرات قيادية مأمولة وتكاملية بين الأقاليم الساحلية الأكثر تصنيعاً والأقاليم الداخلية.

يعيش نحو ٨٠% من الصينيين على أرض تعدل أقل من نصف مساحة الصين. وتضم المقاطعات الشرقية ٤٠% من السكان على أرض تعدل مساحتها ١٤% من مساحة الصين، وتشمل المقاطعـــات الوسطى العشر٣٥% من السكان يعيشون على مساحة تعـــدل ٣٣%، والقسم الغربي ٢٣% على مساحة تعـــدل ٥٧% من التراب الصيني. وتبلغ الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع الواحد أقل من ١٠ أشخاص في المقاطعات الغربية من تسينجيانغ وكين–هيه، وما يزيـــد عن ٥٠٠ شخص في المقاطعـــة الوسطى هينـــان والمقاطعـــات الساحلية جيانغتسو وشاندونغ.

١ – مرحلة سكانية انتقالية ناجزة

أ– انخفاض مبكر لمعدل الوفيات عند الولادة. إن المرحلة السكانية الانتقالية التي بدأت في العهد الماوي بانخفاض معدل الوفيات عند الولادة هبطت تدريجياً من ١٨ بالألف في بداية الخمسينيات حتى ٥ر٦ بالألف في بداية السبعينيات بفضل تحسن شروط المعيشة، وتقدم علم الصحة والعناية الصحيـــة. وفي نهاية التسعينيات، تجاوز معدل العمر السبعين عاماً. وحتى نهاية السبعينيات بقي معدل النمو السكاني الطبيعي مرتفعاً، يزيد عن ٢% سنوياً لأن معـــدل الولادات استمر على شدته.

ب – انخفاض معـــدل الـــولادات. بقيت سياسة الرقابة على الولادات متواترة، وأدت القفزة الكبرى إلى الأمام والثورة الثقافية إلى توقفها. وتوجب الانتظار حتى بداية السبعينيات للبدء بتطبيق سياسة صارمة ومستمـــرة. وشددت الرقابة على الولادات بدءاً من عام ١٩٧٩ مع تبني سياسة الطفل الوحيد. لكن منذ عام ١٩٨٤، لم تعد هذه السياسة تطبق بصرامة إلا في المدن. وصاحبت التدابير المشجعة للطفل الوحيد (مجانية

التعليم، ورعاية طبية) عقوبات في حالة ولادة طفـــل ثان (غرامات، حسم من الرواتب)، ثم ممارسة العقم بعد الطفل الثاني. أما في الأرياف، فيعتمد إمكان الحصول على طفل ثان (بل ثالث بالنسبة للأقليات القومية) على الظروف واختلاف الأقاليم.

في أقل من جيل، انخفض الإخصاب بشدة. فالنساء الصينيات اللاتي كان لديهن خمسة أطفال وسطياً في بداية السبعينيات، أصبح لديهن أقل من طفلين في عام ٢٠٠٠، أقل بقليل مما يجب نظرياً من أجل الحفاظ على تجديد الأجيال.

وانخفض معدل الولادات الذي لا يزال ٣٤ بالألف في عام ١٩٦٩ حتى ١٨ بالألف بعد عشر سنوات. وطرأ تباطؤ على هذا الانخفاض في الثمانينيات نتيجة ضعف الرقابة الناجم عن تفكيك البنى الجمعية في الأرياف. لكن هذه الرقابة استؤنفت في التسعينيـــات، وانخفض معـــدل الولادات إلى أقل من ١٣ بالألف منذ عام ٢٠٠٢.

أنجزت الصين مرحلتها السكانية الانتقالية، وأصبحت تتسم بمعدل ولادات (١٣ بالألف)، ووفيات (٦ر٥ بالألف)منخفض. وفي بداية القرن الواحد والعشرين ارتفع عدد سكان الصين بنسبة نحو ٦ر٠ سنوياً، أي ما بين ٧– ٨ مليون شخص سنوياً.

ج – حصة ذكورة مرتفعة. أدت سياسة الرقابة على الولادات إلى تعزيز التمييز ضد الإناث. وترتبط ضخامة تفضيـــل الذكور بالقيـــم التقليدية وباعتبارات اقتصـــادية بآن معـــاً. ففي الأرياف لا يوجد نظـــام تقاعدي، ومن ثم فإن مسؤولية الآباء المسنيـــن تقـــع على عاتق الأبناء. وأثار معيـــار الطفل الوحيد ارتفاعاً في حصة ولادات الذكور مقـــارنة مع حصة ولادات الإناث، التي ارتفعت من ١٠٥ في عام ١٩٨٩ حتى ١١٥ في عام ١٩٩٥. وهناك تخلف في تسجيل ولادات البنـــات (يحتفظ بذلك الآباء بفرصة ثانية للحصـــول على صبي)، وإجهـــاض انتقـــائي. وإن بدا أن قتل الأطفـــال حديثي الولادة ممارسة هامشيـــة، فقد أدى

التمييز إلى مبالغة شديدة في معدل وفيات البنات حـــديثات الـــولادة. ففي عام ٢٠٠٠، لم يزد عدد الشريحة العمرية ما بين ١٠– ١٤ سنة عن ١٥٠ مليون بنت مقابل ١٧٠ مليون صبي.

د – مستوى التعليم. انخفضت نسبة الأمية بانتظام. فقد انخفضت نسبة الأميين بين البالغين من ٣٤% في عام ١٩٨٢ حتى ٩% في العام ٢٠٠٠ (تاريخ آخر إحصاء سكاني). ويعزى هذا التقدم جزئيـــاً إلى وفاة الأجيال المسنة، والتردد المتزايد للأشخاص بالاعتراف بانتمائهم إلى هذا الصنـــف. والواقع أن الإحصائيات تشير إلى المستويات التي يدعيها الأشخاص أنفسهم.

وتشير الاستقصاءات إلى أن عدد الأميين وأشباه الأميين بلغ ١١٨ مليوناً في عام ٢٠٠٤. وتشير المقارنة مع الهند إلى تقدم الصين في مستوى التعليم الابتدائي، ففي عام٢٠٠٤، أصبح مجمـــل الفتيان الصينيين (١٥– ٢٤ سنة) يعرفون القراءة، مقابل أقل من ثلثي الفتيان الهنود. وفي عام ٢٠٠٤، أنهى ثلث الصينيين البالغين التعليم الابتدائي، وما يزيد عن النصف التعليم الثانوي (الحلقة الأولى بالنسبة للأغلبية)، ونحو ٦% في مستوى التعليم العالي.

٢ – تحضر وهجرة

أ– **تحضر متأخر.** إبان الفترة الماوية، كبح التحضر بقسوة عبر تسجيل إداري يخصص، منذ عام ١٩٥٨، مكان إقامة الفلاحين (هوكو)، وتقنيـــن المواد الاستهلاكية الغذائية بآن معاً، بحيث يصبح من المستحيل على المهاجرين غير الشرعيين المحتملـــين العيش في المـــدن. وتشير الإحصائيـــات إلى ارتفاع عدد سكان المـــدن بسرعة كبيرة ما بين ١٩٥٣– ١٩٦٤ (ارتفعت حصتهم من ١% حتى ١٨%). لكن بعد ذلك تباطأ هذا التقدم، وأصبح يعود أساساً إلى النمو السكاني الطبيعي في المدن. ووصلت حصتهم حتى ٢١% في عام ١٩٨٢.

صاحب الإصلاحات الاقتصادية تراخ في الرقابة على الهجرة، واختفى التقنين الغذائي. وتشير الإحصائيات إلى سرعة ارتفاع عدد سكان المدن، فقد ارتفع من ٢١١ مليون نسمة في عام ١٩٨٢ حتى ٣٠٠ مليون نسمة في عام ١٩٩٠، وأصبح يعدل ٢٦% من مجموع سكان الصين. يُفسر قسماً من هذا التطور بتوسيع حدود المدن الإدارية التي، أخذت، بدءاً من عام ١٩٨٤، تشمل أرباضاً زراعية. وخلال التسعينيات، سجل عدد سكان المدن ارتفاعاً متسارعاً، وارتفعت حصتهم حتى ٣٦% في عام ٢٠٠٠ (٤٥٩مليون). إبان هذه الفترة جاء قسم من ارتفاع عدد سكان المدن من دمج أعداد المهاجرين الزراعيين المقيمين فيها.

ب – ازدهار الهجرة. ليس من السهل التمييز بين سكان المدن وسكان الأرياف، لأن حركات الهجرة المؤقتة، غالباً غير شرعية، تضاف إلى هجرة شرعية شديدة المراقبة. في بداية الثمانينيات، بلغ عدد المهاجرين المؤقتين نحو ٣٠ مليون مهاجر. وبعد عشر سنوات، ارتفع عددهم إلى ما بين ٧٠– ٨٠ مليون؛ وفي عام ٢٠٠٠، تراوح عددهم ما بين ١٣٠– ١٤٠ مليون مهاجر سواء أكان لديهم (أم لا) رخصة إقامة في المدينة. ونادراً ما تجاوزت الغالبية العظمى منهم حدود مقاطعاتها، لكن ازدادت هجرة ما بين المقاطعات، واتجهت أساساً إلى المناطق الساحلية: تعد مقاطعة قواندونغ لوحدها ربع عدد المهاجرين.

خلال الثمانينيات، بدأت الهجرة الريفية بالتراخي مع منح الفلاحين رخص إقامة مؤقتة في الضواحي الزراعية. وفي التسعينيات، فتحت أبواب المدن الصغيرة تدريجياً أمام المهاجرين الذين لديهم مسكن ووظيفة دائمين. وهدف ذلك تشجيع نمو المدن الصغيرة والمتوسطة بكبح نمو المدن الكبيرة. وتقوم سلطات المقاطعات والبلديات حالياً بممارسة رقابة على شروط الحصول على رخصة إقامة في المدن. هكذا ألغت بعض المقاطعات حديثاً الحواجز المؤسساتية أمام الهجرة الريفية، لكن المدن الكبيرة، وخاصة العواصم مثل بكين وشنغهاي، تمارس سياسة انتقائية تحد بشدة من الهجرة الريفية.

لا يزال المهاجرون يخضعون في الأعم الأغلب لتمييز حقيقي. فبعض الوظائف (منشآت القطاع العام والخدمات العامـــة) مغلقة أمامهم، ويشغلون الأعمال الشاقة وسيئة الأجور التي يأنف أبناء المدن عن ممارستها، مثل البناء. ولا يمكنهم الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، وخاصة من المؤسسات التعليمية أو الضمان الاجتماعي. وفي عام ٢٠٠٠، مثل المهاجرون ٢٠% من سكان بكين، و٢٥% من سكان شنغهاي ومقاطعة قواندونغ.

رغم بعض التلطيفـــات، يؤدي النظام الحالـــي إلى استمرار التمييز بين المهـــاجرين الريفيين ويواصل مفاقمة عدم المســـاواة في الوضع القانوني والرواتب. وتنوي السلطات مواصلة الرقابة على الهجرة، خاصة نحو عواصم المدن الكبيرة أولاً، لأن دمج المهاجرين يكلف المدن مبالغ طائلـــة لأنه يتوجب عليها إنشاء بنى استقبال تحتية (مساكن، مدارس)، وشمول القادمين الجدد بالتعويضات الاجتماعية المحصورة بأبناء المدن. وثانياً لأن السلطات المحلية تأخذ بالحسبان تردد سكان المدن بخصوص دمج المهاجرين الذين يمارسون ضغطاً على الرواتب والامتيازات الاجتماعية.

ثانياً – الاستخدام: وفرة اليد العاملة

١- انفجار عدد العاملين

خلال النصف الثاني من القرن العشريـــن، واجهت الصيـــن انفجاراً رهيبـــاً في عدد العاملين (١٥-٦٤ سنة)، فقد ارتفع عددهم من ٣٥٠ مليون عامـــل في عام ١٩٥٣ حتـــى ٦٢٠ مليون في عام ١٩٨٠، وحتى ٨٩٠ مليـــون في عام ٢٠٠٠. وارتفع وزنهم بالنسبة لمجمل عدد السكان من ٥٩% في عام ١٩٥٣ حتى ٧٠% في عام ٢٠٠٠. وكانت وفرة اليد العاملـــة عاملاً ملائمـــاً للنمـــو، لكـــن توفيـــر الوظائف شكل أيضاً تحديـــاً مهمـــاً بالنسبة للاستراتيجية الاقتصادية. وواجهت الدولة دفقـــاً في أعداد العاملين بمعدل ٩

مليون سنوياً مابين ١٩٥٣- ١٩٨٢، و١٤ مليون سنوياً ما بين ١٩٨٢- ٢٠٠٠. هكـذا تزامـن عهـد الإصلاح الاقتصادي مع ضغط شديد بشكل خاص من أجل تأمين الوظائف.

البنية السكانية حسب الشرائح العمرية في الإحصائيات الخمس

	١٩٥٣	١٩٦٤	١٩٨٢	١٩٩٣	٢٠٠٠
المجموع بالآلاف	٥٩٤٣٥٠	٦٩٤٥٨٠	١٠٠٨١٨٠	١١٣٣٦٨٠	١٢٦٥٨٣٠
شرائح عمرية %					
٠ – ١٤	٣٦	٤١	٣٤	٢٨	٢٣
١٥– ٦٤	٥٩	٥٦	٦٢	٦٧	٧٠
ما يزيد عن ٦٠	٤	٤	٥	٦	٧

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الصيني، ٢٠٠٢.

هكذا نجد أن نسبة الإسهام مرتفعة بشكل خاص (ما يزيد عن ٨٠% في عام ٢٠٠٠). فقد تضاعف عدد العاملين خلال العهد الماوي ليرتفـع من ٤٠٠مليـون في عام ١٩٧٨ حتى ٧٦٨ مليون في عام ٢٠٠٠. وقد اختلفت الاستراتيجية المتبناة بعد عام ١٩٧٨ لمواجهة هذا التحدي السكاني اختلافاً جذرياً عن استراتيجية العهد الماوي.

٢ – اضطراب الاستخدام

أ – الاستخدام القطاعي ما بين ١٩٧٨– ٢٠٠٤. خلال العهد الماوي، ارتكز الخيار الماوي على إقامة العامليـن حيث وجـدوا، أي في الأريـاف. وما بين ١٩٥٣– ١٩٧٨، امتصت الزراعة ما يزيد عن نصف نمو عدد العاملين– ارتفع عدد العمال الزراعيين من ١٧٣ مليون عامل حتى ٢٨٣ عامـل– لقاء استخدام قسم منهم استخداماً مكثفاً في الزراعـة وإنتاجية بسيطة. وأدى نزع التشييـع عن استغـلال الأراضـي إلى فيض في اليـد العاملـة واضطرابات حادة في بنية الاستخدام. ومنذ عام ١٩٨٧، امتصت الزراعة خمس

النمو في عدد العاملين فقط، وهبط وزنهـــا في الاستخدام العـــام. ومنذ عام ١٩٩١، انخفض عدد العمـــال الزراعيين، مسجلاً انعطافاً حاداً. وما بين ١٩٧٨- ٢٠٠٤، امتص قطاع الخدمات ما يزيد عن نصف نمو الوظائف، والصناعة ٣٠%.

تطور الاستخدام في القطاعات الكبرى

	١٩٧٨	١٩٩٥	٢٠٠٤
الزراعة بالملايين	٢٨٣	٣٥٥	٣٥٢
%	٧١	٥٢	٤٧
الصناعة والبناء بالملايين	٦٩	١٥٧	١٦٩
%	١٧	٢٤	٢٣
الخدمات بالملايين	٤٩	١٦٩	٢٣٠
%	١٢	٢٥	٣١

المصدر: كتاب الإحصاء الصيني السنوي ٢٠٠٥.

في عام ٢٠٠٤، عمل أقل من نصف عدد العاملين في قطاع الزراعة (بما فيهم "الفلاحين العاملين" والمهاجرين المؤقتيـــن)، و٣٠% في قطاع الخدمات، و٢٢% في قطاع الصناعة. وتجاوز الاستخدام في قطاع الخدمات الاستخدام في قطاع الصناعة، لكن بقي ضعيفـــاً في قطاع الزراعة مقارنـــة مع ما يلاحظ في الاقتصاديات المشابهـــة: بلغ ٣٩% من مجمـــل الاستخدام في إندونيسيا، و٥٥% في البرازيل. ويعد التخلف الكمي والنوعي ارث من عصر الاقتصاد الموجه المرتكز على الصناعة.

ب – نمـــو هزيل في الاستخدام. خلال العقد الأخير، كان النمو الاقتصادي في الصين بسيطاً في إحداث الوظائف. ففـــي ما بين ١٩٩٤- ٢٠٠٤، ازداد الاستخدام الكلـــي بمعدل ١٣% فقط. في حين أن الإنتاج أكثر من تضاعف. ويعود ضعف المرونة في إحداث الوظائف إلى انخفاض مستوى الاستخدام في القطاع الزراعي، لكن أيضاً إلى "التخلص من التضخم" في منشآت القطاع العام ما بين ١٩٩٦- ١٩٩٨. فأعداد

العاملين في الصناعة المصنعة (مدن وأرياف) بعد أن بلغت الذروة في عام ١٩٩٥، انخفضت من ١٣٠ مليون حتى ١٠٨ مليون ما بين ١٩٩٥- ١٩٩٩، لترتفع قليلاً بدءاً من عام ٢٠٠٢. والواقع أن قطاع الصناعة أصبح قطاعاً تنافسياً جداً حيث البحث عن مكاسب في إنتاجية العمل أضحى شرطاً للبقاء بما في ذلك بالنسبة لمنشآت القطاع العام التي تتسم بضخامة اليد العاملة.

٣ – بطالة ووظائف مؤقتة في المدن.

منذ بداية الإصلاحات، ارتفع عدد عمال المدن بقوة من ٩٥ مليون عامل في عام ١٩٧٨ حتى ٢٦٥ مليون عامل في عام ٢٠٠٤. ويأتي قسم مهم من هذا النمو من عدد المهاجرين الذين يمثلون نحو٢٠ – ٢٥% من عمال المدن حالياً.

منذ منصف التسعينيات، تتسم الصين الحضرية بظهور بطالة كثيفة، وبأهمية الوظائف في القطاع غير الرسمي• من الاقتصاد.

أ – بطالة كثيفة. وهي ظاهرة لم تكن معروفة في الصين قبل الإصلاحات. وقد ظهرت فيها وتضخمت في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين. وحسب الأرقام الرسمية، ارتفعت نسبة البطالة (الحضرية) من ٩ر٢% في عام ١٩٩٥ حتى ٤.٣% في عام ٢٠٠٣، لكن هذه النسب لا تشمل في الواقع العمال العاطلين عن العمل الذين يتقاضون تعويضات والمستثنين من طالبي العمل لمن تزيد أعمارهم عن ٥٢ عاماً بالنسبة للرجال وعن ٥٤ عاماً بالنسبة للنساء. في الحقيقة، لربما وصلت النسبة حتى ٨% في عام

(*) القطاع غير الرسمي هو قطاع لا يخضع في النشاط الاقتصادي لأي اشتراك في الضمان الاجتماعي أو لدفع الضريبة. يتعلق بنشاطات مشروعة (أي يمكن التصريح عنها، مثل العمل في السوق السوداء) أو غير مشروعة (مثل البغاء والاتجار بالمخدرات، وابتزاز الأموال، الخ). إن القطاع غير الرسمي وقطاع العمل بالخفاء مسميان لمسمى واحد.

١٩٩٥، وحتى ٥ر١١% في عام ٢٠٠٠. ووصلت حتى ٢٠% في بعض المقاطعات المعنية بإعادة هيكلة منشآت القطاع العام في شمال شرقي الصين.

حتى منتصف التسعينيات صاحب النمو الصناعي زيادة عالية في التوظيف في الصناعة، لكن بعد ذلك لم يعوض إحداث الوظائف في القطاع الخاص عن خفض عدد الوظائف في المنشآت العامة.

ب – قطاع غير رسمي منجماً رئيساً للوظائف. يتمثل التغير الثاني المهم في ازدهار الوظائف في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الحضري. فمنذ ١٩٩٧ يعود الفضل في ارتفاع عدد الوظائف في المدن إلى ارتفاع عدد الوظائف "غير الرسمية" التي تشمل بآن معاً العمال في المنشآت الصغيرة، و"أعمال المفرق" وتجارة الشوارع وغيرها، ولكن أيضاً العمال "غير المصرح عنهم" في المنشآت المرخصة، أي عمال السوق السوداء الذين غالباً ما يكونون من المهاجرين العاملين في المنشآت الحضرية. ففي ما بين ١٩٩٧– ٢٠٠٣، ارتفع عدد الوظائف في "القطاع غير الرسمي" من ٣٠ مليون حتى ١٠٠ مليون شخص، وشكل ٣٨% من مجموع الوظائف الكلي، أي ما يزيد عن عدد الوظائف في منشآت القطاع العام. وعلى العكس، انحدر عدد الوظائف الرسمية (منشآت القطاع العام، الجمعية، الخاصة الفردية والشركات) بالأرقام المطلقة بما يزيد عن ٢٠ مليون وظيفة منذ عام ١٩٩٧. وهي تتكون من ١٥٧ مليون وظيفة في عام ٢٠٠٣. هكذا تغيرت بنية الوظائف تغيراً حاداً لصالح الوظائف المؤقتة بدون غطاء اجتماعي ولا عقود عمل.

أكد الإحصاء الاقتصادي لعام ٢٠٠٤، أهمية القطاع غير الرسمي. وبوصفه إحصاء أكثر كمالاً من سابقيه، فقد ألقى الضوء على النشاطات التي بقيت في الظل حتى ذلك الوقت. فأخذها بالحسبان يرفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٧%. وفي الوقت نفسه، كشف تقرير رسمي أن الغالبية العظمى (٨٠%) من المنشآت الخاصة الصينية لا تحترم حق العمل ولا تسهم في الضمان الاجتماعي.

٤ – سوء استخدام كثيف في المناطق الزراعية

في عام ٢٠٠٤، أصبح القطاع الزراعي يستخدم ٤٠% من اليد العاملة. لكن يُقدر بأنه باستخدام التقانات الحالية يكفي ٢٠% منها لتأمين مستوى الإنتاج نفسه. ويوضح هذا التفاوت أهمية سوء الاستخدام الشديد الذي يسم هذا القطاع، ويشير إلى وجود فائض يعمل في الزراعة يقدر بنحو١٥٠ مليون شخص.

رسم بياني لتطور الاستخدام الحضري ما بين ١٩٨٥–٢٠٠٣: صعود القطاع غير الرسمي (بالملايين)

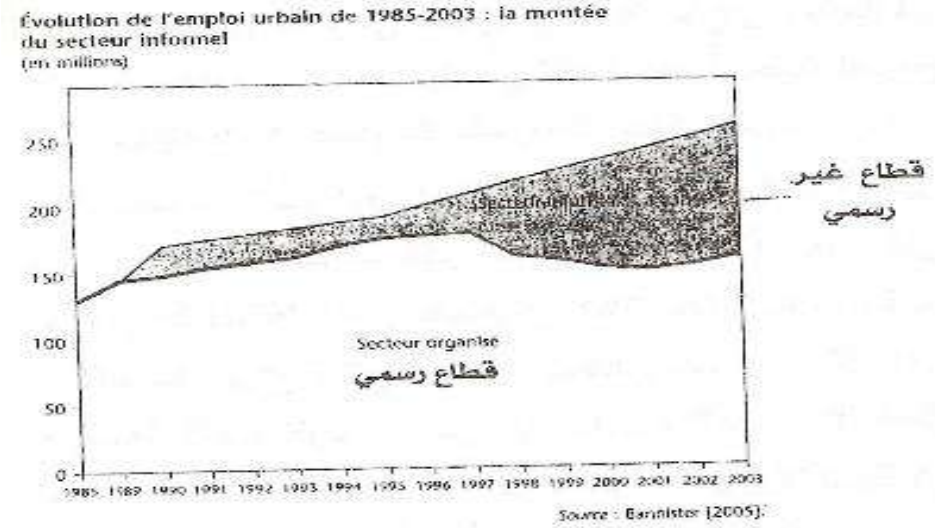

المصدر: بانيستر (٢٠٠٥).

في الثمانينيات، سمح نمو المنشآت في الأرباض والقرى لعدد من الفلاحين بالإقلاع عن العمل في الزراعة بدون مغادرة الريف. وفي عام ٢٠٠٤، أصبحت هذه المنشآت تستخدم ما يقرب من ١٤٠ مليون شخص، يضاف إليها المنشآت الخاصة والفردية (٤٠ مليون عامل). أخيراً، يقع ما يزيد عن ٣٥% من الوظائف خارج قطاع الزراعة، وهي غالباً ما تكون وظائف موسمية تفسح المجال أمام العمال من الفلاحين للإسهام بالنشاط الزراعي. وتمنح هذه النشاطات عائلات الفلاحين دخولاً إضافية مهمة. لكن منذ منتصف التسعينيات،

أخذت دينامية المنشـــآت الريفية تتراجع، وأصيب عدد العامليـــن في منشآت القـــرى والأرباض بالجمود، وظهر منذ ذلك الوقت فصاعداً أن الهجرة الريفية هي الوسيلة الوحيدة لتقليص سوء الاستخدام الزراعي.

وفي عام ٢٠٠٥، لربما تجاوز عدد المهاجرين (نحو ١٥٠ مليون شخص) عدد العاملين في منشآت الأرباض والقرى.

تستخدم الصناعة المصنعة الريفية ٧٠ مليون شخص، أي ما يزيـــد عن مرتيـــن من الصناعة الحضرية. ومن ضمنها المنشآت القائمـــة في المناطق الصناعية خارج الحـــدود الإدارية للمدن والتي قد تكون منشآت برؤوس أموال أجنبية.

رسم بياني للاستخدام في الصناعة المصنعة (بالملايين)

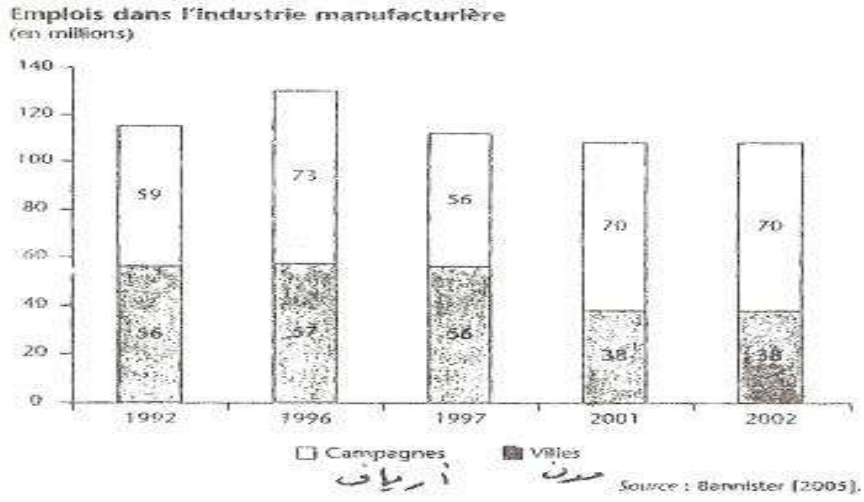

المصدر: بانيستر (٢٠٠٥).

٥- نشوء سوق عمل

في حين أن في العصر الماوي كانت اليد العاملة تعين بشكل استبدادي في مختلف الوظائف في المن كما في الأرياف، ظهرت منذ التسعينيات، سوق عمل "يتقابل فيها عرض الوظائف مع الطلب عليها"، وتحدد فيها الرواتب.

لكن الإحصائيات المتوفرة لا تسمح بتقدير وضع سوق العمل بدقة في الصين. فالسلاسل المؤقتة الخاصة بالاستخدام والرواتب ينقصها الترابط المنطقي وجد ناقصة، كما أنها لا تحتوي بشكل شبه كامل معطيات عن الرواتب والأجور في المنشآت الريفية.

وتتفق التحليلات على اعتبار أن سوق العمل الصيني سوقاً مجزئاً. فرواتب العمال تختلف بحسب القطاعات/ المناطق التي يعملون فيها، وأهم خط للتقسيم هو الخط الذي يفصل بين المدن والأرياف.

في مستوى الصناعة، ارتفعت الرواتب والأجور الحضرية في القطاع الرسمي (وهو القطاع الوحيد الذي يوجد فيه سلاسل رسمية للأجور) بسرعة كافية. ففي ما بين ١٩٨٩– ٢٠٠٤، ازداد الراتب المتوسط بنسبة ٨% سنوياً، مع تسارع واضح بنسبة ١٢% سنوياً بدءاً من ١٩٩٧. غير أن إذا ما أخذنا بالحسبان انخفاض النفقات الاجتماعية الواقعة على عاتق المنشآت (إعانة من أجل السكن، صحة العمال)، فإن كلفة العمل ربما ازدادت بسرعة أقل. وتعد الزيادات التي طرأت على الرواتب والأجور زيادات مهمة في المستويات عالية المهارة، التي تعاني من شح نسبي. ففي عام ٢٠٠٤، أصبحت الرواتب الأعلى المتوسطة هي رواتب قطاع المعلومات (حيث عدد العاملين يزيد مرتين ونصف عن عدد العاملين في الصناعة). منذ عام ١٩٩٧، صاحب انخفاض عدد العاملين في قطاع الدولة "استدراك" واضح جداً للرواتب المتوسطة مقارنة مع رواتب القطاع الخاص (والأجنبي).

وتبين الاستقصاءات أن أجور عمال المنشآت الريفية ومنشآت المهاجرين أقل بنحو مرتين وسطياً من أجور عمال المنشآت الحضرية (٥ر٠ دولار بالساعة مقابل دولار واحداً بالساعة في عام ٢٠٠٠)، وأنها زادت قليلاً أولم تزد ما بين منتصف التسعينيات وعام ٢٠٠٣. ففي مقاطعة قواندونغ لم يعد المستوى المنخفض للأجور يجذب المهاجرين، وواجه المنشآت شحاً في اليد العاملة خلال العام ٢٠٠٣. ووفقاً لاستقصاء المصرف الشعبي الصيني، كان ما يكسبه العمال العاملون في هذه المقاطعة أقل من نصف دولار في الساعة في العام ٢٠٠٥.

هكذا نجد أن القسم الأعظـــم من اليد العاملـــة في الصناعة المصنعة الصينية يعمل في المناطـــق الحضرية، المكونة إلى حد واسع من عمال قليلـــي المهـــارة، وبراتب منخفض، ارتفع ارتفاعاً بسيطاً خلال العقد الأخيـــر. وهذا ما يفسر منافســـة سعر الصادرات الصينية الشديدة. "إن الاقتصاد الزراعي في المقطعات الداخلية يغذي الاقتصاد الرأسمالي في المناطق الساحلية" (Bannister,2005).

ثالثاً – تغير بنى الإنتاج

منذ ١٩٧٨، استمرت بنية إنتاج القطاعات الكبرى بالنمو على حساب قطاع الزراعة. إذ هبط وزن الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون ١٥% في عام ٢٠٠٤، في حين بقي وزن الصناعة مستقراً، وارتفع وزنه في قطـــاع الخدمات. تعكس هذه التغيرات البنيوية سرعة النمو لحـــد ما في القطاعات المختلفة، لكن أيضاً زيادات نسبية في الأسعار. وإن كانت الصناعة هي القطاع الأسرع في زيادة الإنتاج (٥ر١١% سنوياً)، فقد صاحـــب هذا النمو انخفاض نسبي في أسعار المنتجات المصنعة نتيجة للمكاسب الحقيقية في الإنتاجية. وعلى العكس، زادت أسعار الخدمات زيادة نسبية، بدون إمكان تحديد ما إذا كان ذلك يعزى إلى ارتفاع الرواتب في هذا القطاع حيث مكاسب الإنتاجية ضعيفة (تأثير بالاسا effets Balassa) أم إلى ارتفاع التعرفات العامة.

قدّر الإحصاء الاقتصـــادي لعام ٢٠٠٤ زيادة أهمية الخدمات التي ينتمي جزء كبير منها إلى القطـــاع غير الرسمي. ففي ذاك العـــام، أنتج قطاع الخدمـــات ٤١% من الناتج المحلي الإجمـــالي (وليس ٣٢% وفقـــاً للمعطيـــات السابقة)، والصناعة ٤٦% (بدلاً من ٥٢%)، والزراعة ١٣% (بدلاً من ١٥%).

تطور الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الكبرى

	وزن الناتج المحلي الإجمالي			نسب النمو السنوي	
	١٩٧٨	١٩٩٣	٢٠٠٤(*)	١٩٧٨-١٩٩٢	١٩٩٢-٢٠٠٤
ناتج محلي إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩,٦	٩,٥
زراعة	٢٨	١٩	١٣	٥,٢	٣,٧
صناعة وبناء	٤٨	٤٦	٤٦	١١,٤	١١,٥
خدمات	٢٤	٣٤	٤١	١١,٢	٩,٨

(*) مراجعة ٢٠٠٤ .

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي الصيني ٢٠٠٥.

رابعاً – الزراعة والعالم الزراعي

١- "عدد كبير من الرجال وشح في الأرض"

تلخص هذه الجملة الصينية وضع الزراعة في الصين. فالمناخ والتضاريس يجعلان قسماً كبيراً من مساحة الصين غير صالح للزراعة. فإحصاء عام ١٩٩٦، يشير إلى أن مساحة الأرض المزروعة هي ١٣٠ مليون هكتاراً، أي ما يعدل سدس مساحة الصين. ويبقى نصيب الفرد من المساحة المزروعة ضعيفاً، فهو هكتار واحد لكل ١٠ أشخاص، لكنه أعلى مما هو عليه في تايوان (هكتار لكل ٢٥ شخص)، وفي اليابان (هكتار لكل ثلاثين شخص). ويعوض نمو المحاصيل المتعددة (محصولان أو ثلاثة في العام) عن ضعف مساحة الأراضي المزروعة. وتنخفض مساحة هذه الأراضي (حسب الإحصاء الزراعي لعام ١٩٨٩، كانت ٥ر١٣٢ مليون هكتار) نتيجة نمو المدن وانتشار التصنيع الريفي.

أدت القيود المفروضة على الهجرة الريفية إلى تضاعف كثافة العاملين في الزراعة مرتين خلال أربعين عاماً، إذا ما قيست بعدد العاملين في كل هكتار، ويوجد حالياً ثلاثة عمال لكل هكتار. وأدى توزيع

الأراضي العادل بعد إزالة التشييع إلى سيطرة المستغلات الصغيرة (أقل من هكتار) على الزراعة الصينية، أي أن مساحتها أصغر بمرتين من مساحتها في اليابان.

٢ – نمو المحاصيل وتنوعها

أ – قفزة المحاصيل منذ ١٩٧٨. ما بين ١٩٧٨–٢٠٠٤، ارتفع الإنتاج الزراعي مرتين أسرع مما كان عليه الحال خلال الخمس والعشرين سنة السابقة (٥ر٤% سنوياً مقابل ٢ر٢%). وأدت زيادة المحاصيل منذ ربع قرن إلى تحسن مهم في غذاء السكان مع الاحتفاظ بهدف الاكتفاء الذاتي.

تعد الصين المنتج الأول للقمح في العالم، قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بإنتاج يبلغ ٩٠ مليون طن في عام ٢٠٠٤؛ وأول منتج للأرز، قبل الهند، مع ١٨٠ مليون طن، والمنتج الثاني في العالم للذرة الصفراء (١٣٠ مليون طن)، بعد الولايات المتحدة. وفي السنوات الأخيرة، بلغ إنتاج الحبوب عموماً (حبوب ودرنات وصويا) نحو ٤٧٠ مليون طناً. وارتفعت كميات إنتاج الذرة الصفراء والصويا استجابة لتسارع الطلب على العلف. والواقع أنه طرأ انخفاض على الاستهلاك الغذائي الفردي المباشر للحبوب، الذي يتراوح ما بين ١٥٠– ١٦٠ كيلوغرام للفرد (ما يقرب من ٥٠% من الإنتاج) نتيجة استخداماته الصناعية (زيت، مشروبات روحية)، وخاصة في تربية المواشي. لكن نواتج الزراعة في الصين مرتفعة. فإنتاج القمح بالهكتار (يقرب من ٤ طن)، والأرز (٦ طن)، هما مرتان أعلى منه في الهند أو تايلندا، وقريب منه في اليابان. غير أن إنتاج الذرة الصفراء أقل بوضوح مما هو عليه في الولايات المتحدة (٨ر٤طناً مقابل ٩ر٨ طن). وتفسر هذه النتائج باستخدام الأسمدة والتوسع في الري بحيث يغطي ما يزيد عن نصف المساحة المزروعة.

ب – تنـــوع المحاصيل. شهد إنتاج المحاصيل الزراعية الأخرى نمواً أسرع من نمو إنتاج الحبـــوب. ففي ما بين ١٩٧٨– ٢٠٠٤، تضاعف إنتاج القطن ثلاث مرات (من ٢ر٢ حتى ٣ر٦ مليون طن)، وإنتاج الزيوت ست مرات (من٢ر٥ حتى٣٠ مليون طن). وفي ما بين ١٩٨٤– ٢٠٠٤، سجلت تربية المواشي ازدهاراً مهماً، وارتفع إنتاج اللحوم من ١٩ مليون طن حتى ٧٠ مليون طن.

هكذا تغيرت بنيـــة الإنتاج الزراعي مع التـــراجع النسبي للـــزراعات النباتية (وخاصة الحبـــوب) التي هبط إسهامهـــا في الإنتاج الزراعي من ٨٠% حتى ٥٠% لصالح تربية المواشي التي تسهـــم حالياً بنسبة ٤٣% في الإنتاج الزراعي. وفي إطار المزروعـــات، انخفضت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب لصالح زراعة الخضراوات.

في المستوى الزراعي، احترمت الصيـــن هدفها الرامي إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبـــة للحبـــوب، بإنتاج ٩٥% مما تستهلكـــه. وترتكز الواردات بالدرجة الأولـــى علـــى الصويا (٢٠ مليون طن عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤). وبالنسبة للحبوب، يجب ألا يـــؤدي انخفاض حماية التعرفة الجمركية المتفاوض عليه مع منظمة التجارة العالمية إلى التأثير على الأمن الغذائي. ذلك أن تبديل العادات الغذائية، مع ارتفاع استهلاك اللحوم، هما اللذان سيستمران بأقصى شدة في تحديد حاجات الصين من وارداتها من المنتجات الغذائية الحيوانية. فبعد أن كانت فائضة أمداً طويلا، أصبحت المبادلات الغذائية خاسرة في عام ٢٠٠٤.

٣ – نشاطات غير زراعية

تعد نهضة النشاطات غير الزراعية في الأرياف بدءاً من عام ١٩٧٨ استجابة لضرورة إحداث وظائف لامتصاص فرط اليد العاملة الزراعيـــة، والفرص المتاحة نتيجة تحريـــر النشاطات في النقل والتجارة والبناء، ورغبة السلطات المحلية في زيادة العائدات الضريبية، وازدياد طلب العائلات الزراعية.

وليست هذه النشاطات غير الزراعية ضرورية للاقتصاد الزراعي فقط، بل أيضاً لأنها تؤمن للفلاحين قسماً جوهرياً من عائداتهم المالية ولمجمل الاقتصادي الصيني. وقد نمت الصناعات الزراعية بخاصة في المقاطعات الساحلية التي تسهم في دينامية الكل. فقد غيّر ازدهار الصناعات في هذه المقاطعات تغيراً مهماً الأرياف الواقعة بالقرب من المدن، وخلق فضاءات ريفية صناعية مدمجة دمجاً قوياً في اقتصاد المراكز الحضرية الكبرى، وفي الأسواق المحلية والعالمية.

خامساً – موارد حرارية ومعدنية

١ – توازن طاقة

تعد موارد الطاقة الحرارية والموارد المعدنية موارد مهمة في الصين. إلا أن قسماً منها يقع في مناطق بعيدة عن مراكز الاستهلاك، وخاصة في شمال الصين ووسطها وغربها. ومن جهة أخرى لم تتبع زيادة الإنتاج تسارع الحاجات إليها.

يأتي احتياطي الصين من الفحم (١٢٦ مليار طن، ١٣% من احتياطي الفحم العالمي) في المرتبة الثالثة بعد احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. أما احتياطي الهدروكربون• فهو أكثر تواضعاً وبنسبة ٥ر١% من الاحتياطي العالمي من البترول. لأن التنقيب عنه لا يجري بشكل منهجي. وتعد الطاقة الكهرمائية طاقة مهمة (تقدر بنحو ٣٧٩ GW)، لكن الطاقة المستهلكة لا تمثل إلا قسماً من الاحتياطي الجاهز. بدأ تشغيل السد العملاق المثلث الفتحات على نهر اليانغتسي في عام ٢٠٠٣. ومع إنجازه في عام ٢٠٠٩، تزيد قدرة الطاقة الصينية بمقدار خمس مرات القدرة الحالية. ويزود الصين بالطاقة لمعالجة نقص الوقود في الجنوب.

يعد الفحم المصدر الأول للطاقة في الصين، وهي المنتج والمستهلك الأول له في العالم. ففي عام ٢٠٠٣، أصبح إنتاج الفحم (٦ر١ مليار طن) يعادل ٦٠% من مجمل الاستهلاك الخام للطاقة، لكن وزنه في تراجع

• المكون من اتحاد الكربون مع الهيدروجين. المعرب

نسبي. ويؤمن البترول (١٧٠ مليون طن) ٢٠% من الاستهلاك الخـــام، وهو في تقـــدم. ويسهم الغـــاز (٣٠٤ مليار م٣) والكهرباء الهيدروليكية والنووية على التوالي بما يعدل ٢%، ٥ر١%، ٥ر٠%. ولا يزال الحطب (الخشب) يسهم بما يعدل ١٤% من مجمل استهلاك الطاقة الخام في الصين.

استهلاك الطاقة التجارية في الصين في عام ٢٠٠٣ (%)

القطاع		مصدر الطاقة	
المجموع	١٠٠	مجمل الطاقة الخام	١٠٠
زراعة	٤	فحم	٦٨
صناعة	٧٠	بترول	٢٣
بناء، نقل، تجارة	١١	غاز طبيعي	٣
منزلي	١١	هيدروكهرباء	٧
أخرى	٤		

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الصيني ٢٠٠٥.

في التسعينيات، تمتعت الصين بتوازن شبه كامل في الطاقة، لكن النمو تصاحب بانخفاض في كثافة الطاقة. وفي عام ٢٠٠١، غطت الصين بنفسها ٩٠% من احتياجاتها. ومنذ ذلك الوقت تسارع استهلاك الطاقة تسارعاً قوياً. وفاض إنتاج الفحم عن الطلب عليه، وزادت الصادرات منه (١٠٩ مليون طن). لكن ازداد استهلاك البترول بسرعة أهم بكثير من الإنتاج، وانفجرت الواردات منه: استوردت الصين ٨٠ مليون طن من البترول ومشتقاته في عام ٢٠٠١، و١٢٠ مليون طن في عام ٢٠٠٣، و١٦٠ مليون طن في عام ٢٠٠٤، أي ما يعـــدل ٥٠% من الاستهلاك. ولمواجهـــة الزيادة المحتملة لحاجاتهـــا من المحروقـــات، تطور الصين آبار البترول والغاز (حوض تاريم). وتعمل على تمديد أنابيب البترول والغاز التي تربطها مع مناطق الاستهلاك في الشرق؛ وتنقب عن خامات النفط في البحر (خليج بوا–هيه ودلتا نهر اللؤلؤ). وتتنافس الصين والبلدان الإقليمية الأخرى على احتياطي البترول الكامن في بحر الصين الجنوبي (جزر سبراتلي).

سادساً – القفزة الكبرى في الصناعة

١ – قطاعات جديدة

خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، شكلت الصناعة محرك النمو في الصين، وشهدت تغيرات كثيرة: تحرير النشاطات، وتطور سوق شديدة المنافسة مع وصول لاعبين جدد، بما في ذلك الأجانب، وازدهار قطاعات جديدة، وانفتاح على منافسة الواردات، ومكاسب إنتاجية.

وشهدت الصناعة المصنعة تقدماً سريعاً بوجه خاص، وتبدلات قطاعية عميقة. وأصبحت صناعات جديدة مثل الصناعات الكهربائية والإلكترونية في مقدمة النمو، بدفع من المستثمرين الأجانب وبطلب خارجي وداخلي قوي. وفي عام ٢٠٠٤، أصبحت تشكل خمس الإنتاج الصناعي. كما لعبت صناعة تجهيزات النقل دوراً محركاً أيضاً.

وعلى العكس، أصبحت القطاعات التقليدية أقل ديناميكية نسبياً، بل في تراجع. فقبل الإصلاحات، كانت صناعة التعدين قطب استراتيجية التصنيع، أعاقتها قدرات إنتاجية في طور الشيخوخة، ومنشآت قليلة النجاعة، أعيدت هيكلتها. فالنسبة لفرع الصناعة النسيجية، جرت عقلنة المنتجات الأولية (خيوط وأنسجة)، وأصبح إنتاج المنتجات الجاهزة (ألبسة، جلود وأحذية) بالغ الديناميكية. وبقيت الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية أهم قطاعات الإنتاج.

٢ – لاعبون جدد

إذا ما استثنينا كوكبة المنشآت الصغيرة، تضم الصناعة الصينية ما يقرب من ٢٢٠ ألف منشأة: منها ٢٠٠٠ منشأة كبيرة، و٢٢ ألف منشأة متوسطة الحجم، و٢٠٠ ألف منشأة صغيرة الحجم. وتتقاسم الفئات الثلاث الإنتاج بالتساوي تقريباً. وهذا القطاع "المنظم"، الذي تزيد أرقام مبيعات منشآته عن ٥ ملايين يوان، والذي تتوفر حوله معلومات مفصلة، يغطي إنتاجه ٩٠% من الإنتاج الصناعي الكلي.

تضم صناعة الأنسجة منشآت القطاع العام أو التي تسيطر عليها الدولة، ولا تزال تنتج، في عام ٢٠٠٣، ٤٠% من الإنتاج الصناعي الكلي، وتنتج المنشآت الجمعية ٦% منه، ومنشآت صينية خاصة أو برأس مال معظمه أوكله رأسمال خاص ٥ر٣٠% منه، ومنشآت برأسمال معظمه أوكله أجنبي ١٩% من الإنتاج. وعندما يعلم المرء أن ٨٠% من الإنتاج الصناعي في الصين، في عام ١٩٧٨، كانت تنتجه منشـــآت القطـــاع العـــام يدرك مدى التغييرات الحاصلة.

بنية الإنتاج الصناعي (%)

	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
آلات وتعدين	٣٠	٢٤	٢٣
كهربائيات وإلكترونيات	٥	٩	٢١
كيماويات وبتروكيمياويات	٢٧	٢٦	١٩
غذائية زراعية	١٠	١٥	١٠
نسيج وألبسة	١٨	١٥	١٠
خشب، ورق، طباعة	٤	٤	٩
تجهيزات نقل	٣	٤	٨
مختلفة	٣	٣	١

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الصيني، طبعات مختلفة.

ولا تزال منشآت القطـــاع العـــام إجمـــالاً تتمتـــع بحضور مهم في بعض الصناعات الاحتكارية مثل صناعة التبغ، وتلك التي تتطلب استثمارات ضخمة مثل النفط والصناعة الكيماوية النفطية والفحم والتعدين. وهي تعمل في بعض القطاعات الأخرى في بيئة تنافسية.

وزادت إنتاجيتهـــا وربحيتها تزايداً قوياً. لكن هذه النتائج الجيدة تخفي الاستقطاب المتنامي بين منشآت كفوءة جداً وأخرى متعثـــرة. ففي عام ٢٠٠٤، أصبح ما يزيد عن ثلث منشآت القطاع العام يعاني عجزاً مالياً.

وتتمتع منشآت القطاع الخاص بحضور قوي في الصناعات التقليدية (صناعات غذائية، أنسجة، أثاث، منتجات معدنية)، لكن أيضاً في بعض قطاعات إنتاج المواد الاستهلاكية الدينامية مثل التجهيزات الكهربائية.

منذ التسعينيات شجعت الدولة على تأسيس مجمعات صناعية كبيرة على طراز الكيريتسو اليابانية أو الشيبول الكورية. وتعمل أكبر المجمعات الصناعية الصينية في القطاعات الاحتكارية أو شبه-الاحتكارية (صينوبيك وسنودك في الصناعة البترولية)، لكن عدداً صغيراً من "الأبطال القوميين" ظهر في القطاعات التنافسية، وأصبحوا قادة في سوقهم، ومنافسون جداً في الأسواق العالمية: التجهيزات الكهربائية المنزلية (كليون وهاييـر)، والرائيات (كونكا وشانغ-هونغ)، والمعلوماتية (لينوفو)، والاتصالات (هوا- ويه، وزدتي). وتطور هذه المجمعات استراتيجية عالمية بدعم من الدولة. وترمي استثماراتها في الخارج إلى تأمين موارد تموينية (مواد أولية)، وتوسيع أسواقها بكسب شبكات توزيع تجارية، والحصول على التقانة. وتبقى هذه المجمعات الصينية الكبيرة متوسطة الحجم مقارنة مع المجمعات العملاقة العالمية، وإحدى عشرة منها فقط تدرج على قائمة أكبر خمسمائة منشأة عالمية. وتعاني أيضاً من ضعف بنيتها المالية ونظام إدارتها. ولا تزال معظمها تحت سيطرة الدولة المباشرة، ونادرة تلك التي لها وضع قانوني خاص بالكامل.

مجموعات المبيعات الصناعية المصنعة

حسب نمط المصانع في عام ٢٠٠٤

صناعة مصنعة	المجاميع	منشآت صينية		منشآت أجنبية
		قطاع عام	أخرى	رأس المال
غذائية	١٠٠	٣٢	٤٢	٢٦
أنسجة، جلود	١٠٠	٩	٥٨	٣٤
خشب، ورق، متنوعة	١٠٠	١٦	٥٧	٢٨
كيماوية وبتروكيماوية	١٠٠	٤٦	٣٢	٢٢
الآت، تعدين	١٠٠	٤٠	٤٢	١٨
تجهيزات نقل	١٠٠	٥٩	٠	٤٢
تجهيزات كهربائية				

وإلكترونية	١٠٠	١٥	١٨	٦٨
غير مقسمة الأنصبة	١٠٠	٥	٥٣	٤٢

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الصيني ٢٠٠٥.

أ – دور المنشآت أجنبيـــة رأس المـــال. أصبحت المنشآت أجنبية رأس المـــال تحتل مكانة مرموقة في مشهد الصناعة في الصين. ففي عام ٢٠٠٤، وصل إسهامها في الإنتاج الصناعي إلى الثلث (إذا ما أضيف إليها المنشآت التي يتمتع فيها رأس المال الأجنبي بنصيب صغير). ويتوزع هذا الإنتاج بالتساوي بين قسم من المنشـــآت المصدرة من هونغ كونغ وتايوان، من جهة، والمصدرة من الفروع الأجنبية الأخرى، من جهة أخرى. وتسيطر على القطاعات الجديدة التي أسهمت في تأسيسهـــا: فهي تنتـــج ما يزيد عن ثلثي إنتـــاج التجهيزات الكهربائية والإلكترونية. كما أن وزن المنشآت أجنبية رأس المال ثقيل بقوة أيضاً في إنتاج تجهيزات النقل.

وتمتـــع جميع الشركات متعددة الجنسيـــات بحضور في الصيـــن. في البداية، تباينت استراتيجيات الفروع وفقاً للقطاعات، واتخذت وضعاً في الصين إما لخدمة السوق المحلية، وإما من أجل بناء قواعد للتصدير. لكن أصبحت تجمع باطراد بين هذين النشاطين وتدمج الصين في شبكاتها العالمية للإنتاج والمبادلات. حالياً يتوزع الإنتاج الصناعي للشركات أجنبية رؤوس الأموال بالتساوي تقريباً بين التصدير والتسويق في الصين. هناك عدة أسباب تفسر انجـــذاب المستثمرين الأجانب للسوق الصينية، أهمهـــا: حجمها وديناميتها وما حققـــه انفتاحها من تقـــدم، وانخفاض كلفة قوة العمل فيها. كما لعب بلا شك دوراً أيضاً ضعف القطـــاع الخاص المحلي. فتهميش المنشآت الصينية الخاصة نتيجة وضعها القانوني العارض ونقص الموارد المالية ترك الساحة حرة أمام المستثمرين الأجانب. إضافة إلى ذلك، وجدت هذه المنشآت في اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية في إطار المغامرات المشتركة joint-ventures وسيلة للخلاص من ضعف مواردها المالية نفسه.

٣- استثمارات أجنبية واستدراك تقاني

أ – سياسة تقانية. منذ ١٩٧٨، راهنت الصين على اكتساب التقانات الأجنبية لتسريع نموها، ومنحت الاستثمارات الأجنبية واستيراد التقانات دوراً مركزيـــاً. والواقع، بقي شراء الامتيازات وسيلة ثانوية، وتركز على التقانات العالية الداخلة إلى الصين مدمجة في المنتجات التي تستوردها الفروع الأجنبية.

في ظل هذه الشروط، لم يظهر بعـــد في بداية القرن الواحد والعشرين أن حضور الشركات الأجنبية قد أدى إلى تحسن ملمـــوس في قـــدرات المنشـــآت الصناعية التقانية الصينية. ورغم تعدد مراكز البحوث والتنمية التي أحدثتها الشركات الأجنبية في الصين، فقد وجهت حتى الآن بشكل أكبرباتجاه مواءمة إنتاجها مع الطلب المحلي منها نحو البحث.

ولا تزال القاعدة العلمية والتقانية للغالبية العظمى من المنشآت الصينية ضعيفة إجمالاً. لكن يظهر عدد من المنشآت الصينية فاعلاً مهماً في مستوى التقانات الجديدة والمعلوماتية والاتصالات.. فقد أنشئت بنيتها التقانية ومؤسسات التقانة العالية الخاصة بها. وهي بآن معاً شريكة العملاقات العالميات ومنافســـات لها في إطار التحالفات الاستراتيجية. وتبقى هذه الحالات استثناءً وليس القاعدة، لكنها تشكل مؤشرات عن ظهور نواة من المنشآت الصينية شديدة الالتزام في البحث والتنمية وبقدرات الاختراع.

أخيراً، منذ الثمانينيـــات، وعت السلطات الصينية أثمان التبعية التقانية، وتبنت سياسة جعلت من برامج البحث والتنمية القومية هدفاً أولياً.

وهذا يعني بذل جهد متزايد في مجال البحث. فنفقات البحث والتنمية التي انخفضت حتى ٧ر٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧، وصلت حتى ٣ر١% في عام ٢٠٠٣، وتوجب رفعها ثانية حتى ٥ر١% في عام ٢٠٠٥. ويتجلى عنصر آخر من هذه السياسة التقانية الجديدة بمحاولة فرض معاييـــر تقانية خاصة بالصين ترمي إلى خفض كلف التبعيـــة. ففي بدايات العقـــد الأول من القرن الواحد والعشرين، وصل مبلغ

جعالات الملكية الذي دفعته الصين حتى ٣٥ مليار دولاراً سنوياً. وتجهد الصين لفرض معاييـــرها الخاصة بها بالنسبة للجيل الثالث من الهواتف المحمولة، والجيل الجديد لقارئات الـــ DVD، واتصالات الشابك. وتحاول الصين أيضاً التغلب على ضعفها التقاني بالاعتماد على القوة التي يمنحها إياها حجم سوقها وضخامة الموارد البشرية القـــادرة على تعبئتـــها. وتعد هذه السياسة رداً استراتيجياً: فهو وسيلة الصين لمواصلة تحسين صناعاتها القومية في سياق جديد فرضه دخولها إلى منظمة التجارة العالمية الذي يحـــد من أدوات الحماية الأخرى. لن يمر هذا الخيار بدون مجازفات، لأن وضع معايير جديدة قد يقود إلى إخفاقـــات وطرق مسدودة وأثمـــان للفرص المتاحة بالنسبة لبعض المنشآت الصينية.

في السنوات الأخيرة، حققت الصين تقدماً عظيماً في المستوى العلمي والتقاني، لكنها لا تزال متخلفة جداً مقارنة مع البلدان الصناعية. ففي المستوى العالمي، تحقق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ٩٠% من إبداعات وتسجيل براءات الاختراع، ولا تسهم الصين في ذلك إلا بنسبة ٣ر٠%.

ب – صناعة السيارات. تقـــدم صناعة السيارات مثالاً عن قطاع نما بفضـــل الاستثمارات الأجنبية. فبعد أن كان شبه غير موجود في الصين في العهد المـــاوي، لم ينطلق إنتاج السيارات السياحية إلا في بداية التسعينيـــات مع وصول المستثمـــرين الأجانب. وفي عام ٢٠٠٥، وصل عدد ما انتج من سيارات سياحية في الصين إلى ما يقرب من ثلاث ملايين سيارة (أي ما يعدل ٤ مرات إنتاجها في عام ٢٠٠٠). ما يجعل الصين تحتل المرتبة الثالثة في العالم بإنتاج السيارات بعد الولايات المتحدة واليابـــان. وتتمتع جميع الشركات متعددة الجنسيات (فولكسفاكن، جنرال موتورز، هونداي، تيوتا، دايلمر، PSA) بحضور في الصين عبر المخاطرات المشتركة للمجمعات الصينية الكبرى، لأن القانون يحظر على المستثمرين الأجانب تملك ما يزيد عن ٥٠% من رأسمال هذا القطاع. وتتقاسم هذه المجمعات ٧٠% من سوق دينامية جداً، لكنها تنافسية جداً منذ أن أدى دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية إلى خفض الرسوم الجمركية. وحالياً، يدمج إنتاج

السيارات نسبة عالية من المكونات المحلية، لأن الاستثمار الأجنبي قاد إلى نمو التجهيزات الصينيـــة والأجنبية وتشكيل نظام صناعي كامل. فظهر حديثاً سيارات صينية بالكامل "مستوحاة" من نماذج أجنبية (شيري، جيلي). ما يشهد على وجود إرادة سياسية لإنشاء صناعة سيارات قومية. فقـــوة السوق الصينية ضخمة، لاسيما أن القادة اختاروا بوضوح أن يجعلوا من السيارة أحد "الحلقات القائدة" للنمو، رغم ما ظهر من كلف السيارات الحرارية والبيئية. لكن طموح الصين هو أيضاً أن تصبح قاعدة عالمية للتصدير، فرغم تواضع صادراتها في عام ٢٠٠٥، فإنه تجاوز وارداتها.

الفصل الرابع

نمـــو اقتصـــادي وتنميـــة

أولاً – صعود دولة اقتصادية كبرى

بعد عصر طويل من الانحطـــاط، ما بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القـــرن العشرين، بدأ الاقتصاد الصيني تصحيح مساره في العهد المـــاوي، والتزم بمسار استدراك سريع منذ عام ١٩٧٨. وفي بداية القـــرن الواحد والعشرين، وصل إلى مصاف القوى الاقتصادية الكبرى العالميـــة. ففي ما بين ١٩٥٠– ١٩٧٨، بلـــغ النمو الاقتصادي المتوسط العالمي. وفيما بين ١٩٧٨– ٢٠٠٢، حطم جميع الأرقام القياسية، وليس بإمكان هامش الشك في إيقـــاع النمو في الصين أن يشكك في حقيقة سيرورة الاستدراك الجاريـــة منذ خمس وعشرين عاماً.

١– مسائل قياس

إنه لمن الصعب قياس حجم الإنتاج والنمو في الصين بسبب حجمها وتخلفها الاقتصادي، وضعف جهازها الإحصائي، والتغيرات في الطرائق والمفاهيم المستخدمة التي تتواءم مع تخلف طرائق ومفاهيم النظام الاقتصادي، وأخيراً، بسبب استخدامها لأغراض سياسية.

وفقاً للإحصائيات الرسمية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ر٩% وسطياً سنوياً ما بين ١٩٨٠-٢٠٠٥، أي ما يعدل ٥ر٨% للفرد. وتدع تحليلات متلاقية مجالاً للظن بأن إيقاع النمو في الثمانينيات والتسعينيات، يجب تصحيحه بانخفاض ما بين نقطة أو نقطتين بالمائة. فقد أدت مرحلتان من التضخم إلى اضطراب النمو الحقيقي. ومنذ العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، هناك سوء تقدير أيضاً. وأياً كان هامش الشك، فإن إيقاع النمو هو إيقاع جدير بالاعتبار. لكنه ليس بلا سوابق، لأنه يذكر بالإيقاع الذي شهدته اليابان في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وسنغافورة في السبعينيات. لكن في حين أن نموهذين البلدين تباطأ فيما بعد، فإن النمو في الصين حافظ على إيقاع مرتفع جداً خلال ما يزيد عن العقدين.

٢ – دولة اقتصادية كبرى

في ربع قرن، أصبحت الصين قوة اقتصادية كبرى. فمع ٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بالدولار الثابت) أصبحت بحجم قوة عظمى أوروبية. وفي ٢٠٠٦، استطاعت تجاوز بريطانيا العظمى، واحتلت المرتبة الرابعة عالمياً بعد الولايات المتحدة، واليابان وألمانيا. وإذن ليست هي بعد دولة اقتصادية عظمى، فهي لا تزال بعيدة وراء الولايات المتحدة التي تنتج ما يقرب من ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والاتحاد الأوروبي بدوله الخمس عشرة (٢١%)، أو حتى اليابان (١١%). وخلال السنوات العشر الأخيرة، كانت الصين أحد محركات الاقتصاد العالمي الرئيسة، بإسهامها في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي تجاوز ١٠%. بالطبع تستخدم هذه التقديرات نسبة أسعار الصرف التي تبخس قيمة اليوان، لكنها هي النسبة نفسها التي يستخدمها المصدرون والمستوردون الصينيون، كما المضاربون الأجانب في عملياتهم مع الصين. فهي تسمح بقياس قيمة المنتجات الصينية بالدولار بالأسعار التي تحصلها في الأسواق العالمية.

النمو الاقتصادي في آسيا الشرقية، ١٩٦٠- ٢٠٠٥،

نسبة متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي (%)

	١٩٧٠-١٩٦٠	١٩٨٠-١٩٧٠	١٩٩٠-١٩٨٠	٢٠٠٥-١٩٩٠
اليابان	٩ر٠	٣ر٣	٣ر٤	١ر٣
كوريا الجنوبية	٥ر٤	٦ر٥	٧ر٤	٤ر٦
هونغ كونغ	٧ر٠	٦ر٦	٥ر٢	٢ر٩
سنغافورة	٦ر٨	٧ر٤	٥ر٠	٣ر٤
تايوان	٦ر٨	٧ر٦	٦ر٥	٤ر٤
تايلندا	٥ر٠	٤ر٤	٦ر١	٣ر٧
الصين	١ر٢	٤ر٣	٧ر٦	٨ر٥

المصدر: قاعدة معطيات تشيليم، CEPII.

إذا ما استخدمنا نسبة التغطية التي تعكس قوة اليوان الشرائية الداخلية، فإن وزن الصين في الاقتصاد العالمي هو أكبر بثلاث أو أربع مرات، وتجاوز آنفــاً اليابان. لكن هذا النمط من التقدير مفيد بخاصة لقياس مستوى معيشة السكان. ويخدم أيضاً في تقدير أهمية القدرة الكامنة لبلد صاعد، لأنه يسمح بتثمين عملته. في حالة الصين، إن تقدير تكافؤ قوة اليوان الشرائية أمراً مشكوكاً فيه بوجه خاص.

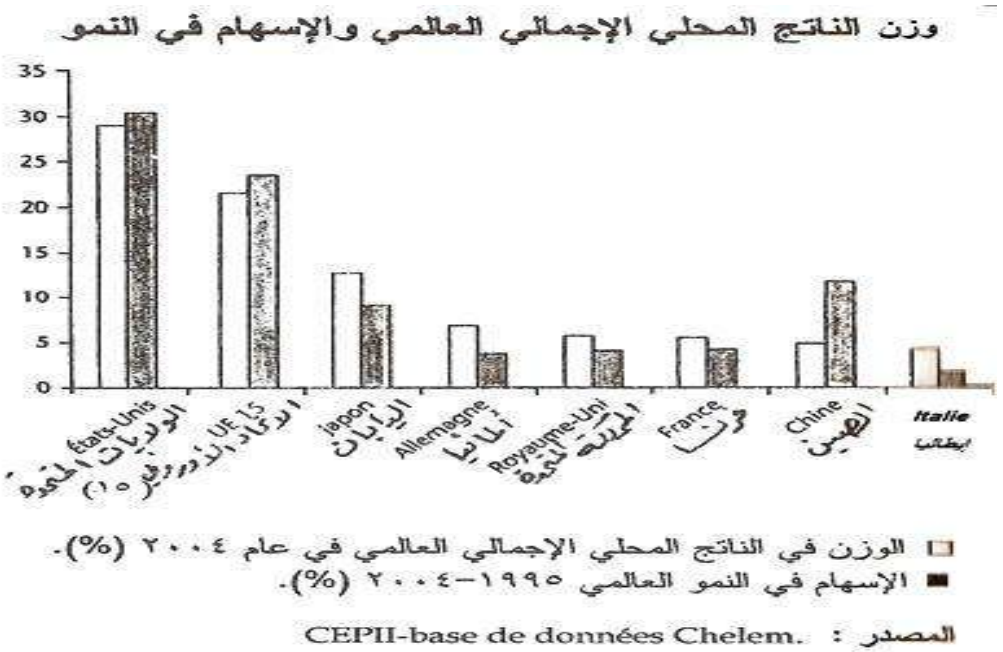

٣- مسار استدراك

أصبحت الصين قوة اقتصادية كبرى قبل أن تصبح دولة غنية. على خلاف اليابان التي سبق أن كانت بلداً متقدمـــاً في الستينيـــات حين حصلت التغيرات البنيويـــة فيها (خاصة الهجرة الريفية)، فإن الصين من حيث دخل الفرد لا تزال بعيدة عن دخل الفرد في البلدان الغنية، وهي تسير في مسار استدراك سريع.

في عام ٢٠٠٥، بلغ الدخل الفردي في الصين (٣٦٠٠ دولاراً، بتكافؤ مستوى المعيشة) ثلثا متوسط الدخل الفردي العالمي، في حين كان يبلغ السدس فقط في عام ١٩٨٠. وملئ قسماً من المسافة التي تفصله عن البلدان الغنية، حين ارتفع الدخل الفردي في الصين من٥% من الدخل الفردي في البلدان الغنية (الولايات المتحدة وأوروبا) في عام ١٩٨٠ حتى ٢٥% في عام ٢٠٠٥. في حين أنها كانت أفقر من الهند قبل خمسة وعشرين عاماً، ويبلغ الدخل الفردي الصيني اليوم مرتين أكبر من الدخل الفردي الهندي.

تشير مقارنات الدخل الفردي في آسيا الشرقية إلى أن، في عام ١٩٨٠، كان الدخل الفردي في الصين متخلفا عشرين عاماً عن الدخل الفردي في تايلندا، وأن، في عام ٢٠٠٥، انخفض هذا التخلف إلى خمس سنوات. بالطريقة نفسها، كان الدخل الفردي في الصين متخلفاً بنحو ثلاثين عاماً عن الدخل الفردي في تايوان في عام ١٩٩٠، وأقل من خمسة وعشرين عاماً حالياً. وفي عام ٢٠٠٥، كان الدخل الفردي في الصين مشابهاً لمثيله في اليابان في بداية الستينيات، وللدخل الفردي في هونغ كونغ في بداية السبعينيات، وفي كوريا الجنوبية في منتصف الثمانينيات.

الناتج المحلي الإجمالي في آسيا الشرقية ما بين ١٩٦٠– ٢٠٠٥

دولارPPA	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥
اليابان	٤٩٠٠	١١٥٠٠	١٥٩٠٠	٢٢٢٠٠	٢٥٠٠٠	٢٧٠٠٠
كوريا الجنوبية	١٧٠٠	٢٨٠٠	٤٩٠٠	١٠٠٠٠	١٦٠٠٠	١٩٧٠٠
هونغ كونغ	٢٩٠٠	٥٧٠٠	١٠٩٠٠	١٨١٠٠	٢٤٠٠٠	٢٧٦٠٠
سنغافورة	٢٣٠٠	٤٤٠٠	٩٠٠٠	١٤٧٠٠	٢٣٠٠٠	٢٤٢٠٠
تايوان	١٤٠٠	٢٧٠٠	٥٧٠٠	١٠٧٠٠	١٨٢٠٠	٢٠٣٠٠
تايلندا	١٠٠٠	١٦٠٠	٢٤٠٠	٤٤٠٠	٦٠٠٠	٧٥٠٠
الصين	٤٠٠	٥٠٠	٨٠٠	١٦٠٠	٤٢٠٠	٦٣٠٠

المصدر: قاعدة معطيات تشيليم، CEPII.

ثانياً – نوابض النمو

١ – رأسمال، عمل وإنتاجية

يُفسر النمو الصيني في المقام الأول بتعبئة مهمة لعوامل الإنتاج من عمل ورأسمال. فخلال الفترة ١٩٨٠– ٢٠٠٤، ازداد عدد العاملين زيادة سريعة (٥ر٢% سنوياً)، وارتفعت نسب الاستثمار ارتفاعاً وصل إلى مستويات استثنائية، حتى بالنسبة لتلك المرصودة في آسيا، والتي تجاوزت ٤٠% في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وارتفعت إنتاجية العمل بفضل نقل اليد العاملة من الزراعة إلى القطاعات الأخرى، وزيادة رأس المال الجاهز لكل عامل، وتحسين نوعية اليد العاملة وأشكال التنظيم الجديدة. في مستوى الزراعة، تعود المكاسب الإنتاجية السريعة جداً، في المقام الأول، إلى "الثورة الصامتة"، ثم إلى انخفاض الاستخدام. وفي مستوى الصناعة، تسارعت إنتاجية العمل بقوة خلال السنوات الأخيرة. فقد ارتفعت القيمة المضافة لكل عامل بما يزيد عن ١٠% سنوياً. وفي مستوى الخدمات، كان التقدم أبسط (٥%). وتتطابق محاولات قياس إسهام مختلف العوامل على التوالي باعتبار أن زيادة رأس المال شكلت العامل الرئيس للنمو منذ عام ١٩٧٨. يأتي بعد ذلك ازدياد عدد اليد العاملة والمكاسب في الإنتاجية. في الصين كما

في البلدان الأخرى، من الصعب قياس مكاسب الإنتاجية الكلية لهذه العوامل (المرتبطة بأفضل استخدام لرأس المال والعمل والتقدم التقاني داخل القطاع)، لكن قد تكون بنسبة ٤- ٥% سنوياً خلال السنوات العشرين الأخيرة.

منذ عام ٢٠٠٢، تسارع الاستثمار، خاصة بتأثير سياسات السلطات المحلية التوسعية، ووصل إلى مستويات متفاوتة (بلا شك بما يقرب من ٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥)، حتى في بلدان آسيا الشرقية. علماً بأن الأزمة المالية ١٩٩٧- ١٩٩٨ أوضحت المخاطر المرتبطة بنموذج النمو المتسم بالمبالغة بالاستثمار، وسوء تخصيص الموارد، وتواطؤ المصالح السياسية والاقتصادية.

٢ – من نمو سريع إلى تنمية متوازنة؟

منذ عام ١٩٧٨، كان النمو الاقتصادي في الصين نمواً دائرياً، تتناوب فيه مراحل "السخونة البالغة" بازدهار المنتجات والنزعات التضخمية (١٩٨٤-١٩٨٥؛ ١٩٨٨-١٩٨٩؛ ١٩٩٣-١٩٩٥) مع مراحل "البرودة" حين يتباطأ النمو ويُمتص اختلال التوازنات. ومنذ نهاية العام ٢٠٠٢، دخل الاقتصاد الصيني في مرحلة نمو قوي مختلفة عن المراحل السابقة:أقوى محركاتها الاستثمار (الذي تقدم من ٢٥% حتى ٣٠% سنوياً) والتصدير (+٣٠-٣٥% سنوياً من حيث القيمة). ولم يترافق بنزعات تضخمية. ارتفعت أسعار المدخلات، لكنها لم تنعكس على أسعار المخرجات، لأن التنافس كان شديداً في سوق المواد الاستهلاكية، وجهدت المنشآت على امتصاص ارتفاع كلف الإنتاج من أرباح الإنتاجية وضغط هوامشها.

غير أن نظام النمو هذا هو نظام غير متوازن. ففي عام ٢٠٠٦، اتسم الكثير من القطاعات بفرط الإنتاج (الفولاذ، الألمنيوم، السيارات)، وأصبح النمو الصيني تابعاً للأسواق الخارجية، وقابلاً للانثلام مع كل تغير مفاجئ عرضي في الظرف الدولي. ورغم تقدمه بنسبة ١٠%-١٤% سنوياً، لا يزال الاستهلاك الأسري يظهر حلقة ضعيفة في النمو. فنظام نمو الاستهلاك الأسري في معظم الاقتصاديات الصاعدة في آسيا الشرقية

لا يزال ضعيفاً نسبياً (نحو ٥% من الناتج المحلي الإجمالي)، لكن الصين تشكل حالة متطرفة، مع استهلاك خاص مثّل أقل من ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣.

ثالثاً – مستوى معيشة

١ – مؤشرات تنمية بشرية

فيما بين ١٩٨٠– ٢٠٠٥، ارتفع متوسط الدخل الفردي ارتفاعاً مهماً (تضاعف ثماني مرات)، وأصبحت الصين في تصنيف البنك الدولي من الآن فصاعداً بلداً من البلدان النامية متوسطة الدخل. فمؤشرات "التنمية البشرية" التي تأخذ بالحسبان الأوضاع الصحية والتعليم، تضع الصين في مستوى الفيليبين أو تونس أو تركيا. ويشير متوسط العمر عند الولادة (٧٢ سنة)، ونسبة التعليم بين البالغين (٩٠%)، ومعدل وفيات الأطفال (٣٠ بالألف)، إلى أن مستوى التنمية البشرية في الصين أعلى منه في الهند. في هذه المستويات، كانت الصين قبل الإصلاحات تتمتع بتقدم واضح، لكن منذ التسعينيات، أدى الجهد المبذول في مستوى الصحة والتعليم إلى تخلفها عن الهند.

لم يختفِ التخلف والفقر. ففي عام ٢٠٠٣ كان نحو عشر الصينيين يعاني من سوء التغذية، ونحو ١٥% منهم يعيش تحت عتبة الفقر النقدي مع دولار واحد (PPA) يومياً. وإذا ما أخذنا بالحسبان عتبة الفقر المحددة وفقاً للمعايير القومية، فإن هذه النسبة تنخفض حتى٥%.

٢ – استهلاك غذائي

منذ عام ١٩٧٨، تحسن الاستهلاك الغذائي بسرعة لأنه تجاوز عتبة ٢٤٠٠ حريرة يومياً للفرد منذ عام ١٩٧٩، وتبلغ حصة الفرد من الآن فصاعداً نحو٣٠٠٠ حريرة. لكن إذا كان لا يزال يوجد مناطق شح في الأرياف، فإن الاستهلاك الفردي من الحبوب وصل إلى ٢٥٦ كغ سنوياً، وتنوع الغذاء. ووصل الاستهلاك

الفردي للحوم إلى ٥٠ كغ سنوياً (٧٧ كغ في تايوان). وهناك ظاهرة بدانة وخاصة بين الأطفال والمراهقين (١٤% من الصبيان ١٠-١٢ عاماً).

مؤشرات التنمية البشرية:

مقارنة بين الصين والهند (٢٠٠٢-٢٠٠٣)

	الصين	الهند
متوسط العمر عند الولادة (سنوات)	٧٢	٦٣
نسب تعليم البالغين	٨٤	٦١
معدل وفيات الأطفال (كل ألف ولادة)	٣٠	٦٤
نفقات صحية (% من الناتج المحلي الإجمالي):	٦	٥
منها نفقات عامة	٢	١
ومنها نفقات خاصة	٤	٤
نفقات تعليمية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	٤	٤

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٥.

تشير الاستقصاءات إلى أن نصيب النفقات الغذائية في ميزانية الأسرة يقل عن النصف، بانخفاضها، ما بين ١٩٧٨- ٢٠٠٤، من ٦٨% حتى ٤٨% في الأرياف، ومن ٥٨% حتى ٣٨% في المدن.

٣ – سكن وأدوات معمرة

يبدو التحسن الباهر واضحاً في مستوى معيشة معظم الصينيين من خلال انتشار أدوات الاستهلاك المعمرة. ففي بداية القرن الواحد والعشرين، أصبحت أغلبية الأسر الحضرية تملك رائياً (أكثر من واحد في الأسرة)، وغسالة ثياب (٩٤%) وثلاجة (٩٠%)؛ ولم يعد وجود آلة التسجيل استثناءاً (٤٢% من الأسر). وكدليل على عودة السيد المسيح المخلص المنتظرة، يسجل امتلاك الدراجات انخفاضاً، لكن لا يزال امتلاك السيارة الخـــاصة رفاهية لا يمكن الحصول عليها بالنسبة للغالبية العظمى من الصينيين.

ويشكل امتلاك مسكن الانجاز المهم الآخر في عهد الإصلاحات. فقد أدت خصخصة السكن خلال التسعينيات إلى ازدهار القطاع العقاري. وارتفعت المساحة السكنية الفردية من ٤ أمتار مربعة في العهـــد المـــاوي حتى

٢٤ متراً مربعـــاً في عام ٢٠٠١. وتشجع عدة تدابيـــر (قروض، بيع المساكن لمستأجريها بسعر منحفض، إعانات من المنشآت) على الملكية العقارية، ولا يزال السكن يشكل باباً ضعيفاً في ميزانية الأسر الحضرية (١٠%)، وتشكل النفقات الصحية ٧%.

يصل مستوى الاستهلاك في الأرياف إلى ثلث مستواه في المدن، حتى إن حصل أهالي الأرياف على مدى فترة طويلة من الزمن على زيادة واضحة في مساحة السكن. كما أن نسبة التجهيز بأدوات معمـــرة هي أضعف: ٦٨% من أسر الأرياف تملك رائياً، و٣٤% منها غسالة ثياب، و١٦% ثلاجة، و٣% آلة تسجيل.

وهناك هوة أيضاً في انتشار الأدوات الإلكترونية الجماهيرية بين المدن والأرياف. ففي المدن: أسرة من ثلاث أسر تملك حاسوباً، ويملك الجميع هاتفاً محمولاً؛ أما في الأرياف: أسرة من كل أربع أسر لديها رائياً و٢% من الأسر فقط تملك حاسوباً.

٤ – صعود طبقة ميسورة

وفقاً لاستقصاء عام ٢٠٠٤، يحظى كل فرد من أفراد الأسر الحضرية بدخـــل سنوي مقداره ١٠٠٠٠ يوان (١٠٠٠ يورو). وفي شريحة أعلى الدخـــول (العِشر الأخيـــر•)، يبلغ الدخل الفردي ما يقـــرب من ٣٠ ألف يوان (٣٠٠٠ يورو)، أي ما يعـــدل مرتين أكثر من شريحة أدنى الدخول. وتوجد هوة بين الأغنياء والفقـــراء، لأن الفـــرق كان ١ إلى ٤ قبل عشر سنوات. ويبلغ عدد الأسر عاليـــة الدخول، التي يعـــدل استهلاكها استهلاك أسرة غربية متوسطة، ٥٠ مليـــون شخص. ويملك ثلاثة أرباع هذه الأسر عالية الدخول حاسوباً، ولديها وسطياً نحو هاتفين محمولين، لكـــن أقل من ٢% منها لديها سيارة. وتشكل فئة اجتماعية قدرتها الشرائية عالية في الصين إذا ما أخذنا مستوى الأسعار بالحسبان. أما عدد الأشخاص الذين لديهم دخل كاف للحصول على أدوات استهلاكية مستوردة فلا يتجاوز بلا شك الثلاثين مليون شخص. ويعملون في

• تقسم الدخول إلى شرائح مرقمة من ١ حتى ١٠ صعوداً من شريحة أدنى الدخول حتى أعلاها شريحة. المعرب

العواصم والمدن الساحلية، وينتمون إلى فئتين: إحداهما تقليدية، وتتكون من كوادر منشآت القطـــاع العام وموظفي الدولـــة والحزب الذين لديهم رأس مال اجتماعي قوي ويتمتعون بامتيازات مهمة (مثل شراء الشقق السكنية)؛ والفئة الثانية، تضم موظفي الشركات الأجنبية ومنظمي القطاع الخاص وأصحاب المهن الحرة.

رابعاً – المكتسبات الاجتماعية في خطر

١ – التعليم: تقدم متفاوت القيمة

تتكون مرحلة التعليم الابتدائي من ست سنوات، بلغ عدد المسجلين فيها ٥ر١١٢ مليون تلميـــذاً في عام ٢٠٠٣. ويمثـــل حاملو الشهادات ٩٦% من الشريحة العمـــرية. ومنذ عام ١٩٨٦، أصبح التعليم الابتدائي إلزاميا مبدئياً، لكنه غير مجاني. وتدخل المؤسسات التعليمية في اختصاصات السلطات المحلية، وتتباين الوسائل التي تتصرف بهـــا، ونوعية التعليـــم والمدرسيين فيها تبايناً شديداً.

ويضم التعليم الثانوي حلقتين مدة كل منها ثلاث سنوات. ويبلغ عدد المسجلين فيه ١٠٠ مليون تلميذاً. والحلقة الأولى إلزامية من حيث المبدأ (لكنها غير مجانية)، ويتخرج ٨٠% من تلاميذها بدبلوم. أما بالنسبة للحلقـــة الثانية، فهـــذه النسبـــة لا تتجاوز ٣٠%. وهناك أيضاً اختلافات إقليمية شديدة في مستوى التعليم الثانوي.

بذلت الصين جهوداً جبارة لاستدراك تخلفهـــا في نشر التعليم العالي. فقد تضاعف عدد طلابه بما يزيد عن أربع مرات خلال عشر سنوات، ووصل حتى ٣ر١٣ مليون طالباً في عام ٢٠٠٥. وغالباً ما كان هذا التحسن السريع في عدد الطلبة على حساب النوعية.

تتسم النفقـــات العامـــة في مستوى التعليـــم بالجمـــود مع ٢ر٣% من الناتج المحلي الإجمالي، رغم وعود الحكومة المتكررة برفعها إلى ما يعدل ٤%. وبما أن هذه النفقات العامة تدفعها السلطات المحليـــة، فإن التباينات فيها مهمة جداً. فمنذ عام ١٩٩٥، تتزايـــد الفوارق في مستوى التعليـــم بين المقاطعـــات، وهي ذات طبيعة قد تؤدي إلى كبح دائم للاستدراك بالنسبة للمقاطعات الفقيرة.

لا تغطي الأموال العامة إلا ثلثي مجموع نفقات التعليم في الصين. وهي لم تفعل أفضل مما فعلت الهند بهذا الخصوص. ومع ذلك تهدف الصين إلى جعل التعليم كله إلزامياً في عام ٢٠١٥. وهي تقع في نهاية الطابور العالمي بالنسبة لمستوى النفقات العامة المخصصة للتعليم والصحة.

٢ – صحة: عودة عدم الثبات

بعد ما حققته الصحة العامة في الصين من إنجازات مبكـــرة في العهد الماوي، لم يرافق ارتفاع الدخول والاستهلاك منذ عام ١٩٧٨ تحسناً مشابهاً في أوضاع الصينيين الصحية. فالنفقات الصحية في تصاعد مستمر: ففي حين أنهـــا شكلت ٩ر٢% من الناتـــج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٨، ٢ر٤% في عام ١٩٩٩ وتجاوزت ٥% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٣، فإنها تقـــع باطراد على عاتق المرضى، ويرافقها عدم مساواة متنامية في الحصول على العناية الصحية. وتبين بعض المؤشرات، مثل معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة إلى أن ما تحقق من تقدم منذ بداية التسعينيات يعد تقدماً طفيفاً. وتكشف ما تحققه بعض الأمراض من تقدم (السل والتهاب الكبد)، وانتشار مرض نقص المناعة المكتسبة الذي يمس مليون شخص (رقماً رسمياً)، ووباء السارس في عام ٢٠٠٣، تكشف عن وضع صحي مثيرللقلق، وخاصة في بعض المقاطعات، وعن مشكلات جدية في الصحة العامة.

منذ ١٩٩٦، أدى إصلاح القطاع الصحي إلى خفض النفقات العامة، واللجوء المتزايد إلى ميكانيزمات السوق. فقد حُثت المستشفيات على تغطية كلفها ومواءمة نشاطاتها مع متطلبات الربح. فأغلب أطباء القطاع العام انتقلوا من نظام العمل براتب إلى نظام العقود. وأخذ ينمو قطاع مستشفيات خاصـــة (١٠% من المستشفيـــات). وبشكل عام تفاقم عدم المساواة في الحصول على العناية الصحية بعد الإصلاحات، وخاصة بين أبناء الريف وأبناء الحضـــر، والأقاليم الغنية والأقاليم الفقيرة. وأصبح هناك فارق في متوسط العمر

مقداره عشرين عاماً بين الفئة الأغنى وأفقر الفئات. وأفقر المقاطعات التي تقدم أسوأ المؤشرات في مجال الصحة هي المقاطعات التي لديها أقل قدر من الأموال المخصصة للصحة.

أ – تصدع نظـــام الضمان الاجتماعي. مع زوال الكومونات الشعبيـــة، انهار نظام الطب التعاوني في الأرياف. وأدى زوال البنى الجمعيـــة في الأرياف خاصة إلى إضعاف التدابير المضادة للأوبئة (اللقاحات). وفي نهاية التسعينيـــات، لم تعـــد الغالبية العظمى من الفلاحين (٨٠%) تتمتع بأية غطاء للنفقات الطبية، ولم يعد لدى عدد كبير منهم من وسائل للاستطباب في حالة المرض.

وفي المدن انخفض عدد الأشخاص الذين يحظون بنظام حماية اجتماعية في القطاع العام انخفاضاً مهماً نتيجة تدني عدد الوظائف فيه. وفي عام ١٩٩٨، طرحت الحكومة برنامج الضمان الاجتماعي الخاص بالعمال الحضريين، ونُفذ في المستوى المحلي، وأصبح يغطي نصف عدد العمال الحضريين في عام ٢٠٠٤.

لم تتبع النفقات العامة في مجال الصحة التقدم العام في نفقات الميزانية، كما لم تتقدم نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفض وزنها حتى ٤ر٣% في الميزانية، ولم تغط وزارة المالية إلا ١٧% من مجمل النفقات في مجال الصحة (مقابل ٢٥% في التسعينيات).

ب – تأسيس متعثر لحماية اجتماعية. أدى تفكيك البنى التي كانت حتى عام ١٩٧٨ تضمن للغالبية العظمى من سكان الحضر وظيفة مدى الحياة، وضمان اجتماعي وتقاعد...إلى ترك فراغ لم يغط إلا تدريجيـــاً. فقد بادرت الدولة إلى تأسيس صناديق ضمان اجتماعي تغذيها اشتراكات أرباب العمل والعاملين لتغطية نفقـــات المرض، وحوادث العمل والأمومة والبطالة والتقاعد. يدفع أرباب العمل عموماً ٢٠% من كتلة الرواتب لصندوق التقاعد، و٢% للبطـــالة، و٦% للتأميـــن الصحي. لكـــن تباينت الإسهامات، لأن الصناديق تأسست في المستـــوى المحـــلي وأصبحت تعاونية تدريجياً في مستوى المقاطعات أولاً ثم في المستوى القومي. غير أن الكثير من المنشآت، وخاصة منشآت القطاع الخاص، لا تخضع لهذا النظام. ولم يغطِ الضمان بعد إلا

قسماً من سكان الحضر، واستثني منه أبناء الأرياف والعمال العاملين بعقود مؤقتة. وفي عام ٢٠٠٣، أصبح ٤٠% من العاملين في المدن فقط (٢٥٨ مليون عامل)، يتمتعون بضمان بطالة (١٠٤ مليون مساهماً) و٤٥% (١١٦ مليون) بضمان تقاعد أساسي، و٣٤% (٨٠ مليون) بضمان صحي. ومنذ عام ١٩٩٧، يوجد في المدن "حد أدنى للدخل" (يختلف مقداره بحسب الأماكن)، ويغطي ٢٢ مليون شخص في عام ٢٠٠٤. ويغطي نظام مماثل نصف المناطق الزراعية (الأكثر ازدهاراً)، بلغ عدد المستفيدين منه ٥ ملايين شخص.

ج – أزمة نظـــام التقـــاعد. قبل الإصلاحات، كانت منشآت القطاع العام (وبعض المنشآت الجمعيـــة) تمول تقاعد مستخدميها وفقاً للقواعـــد الوطنية، وإحالة مبكرة على التقاعد ونسب استبدال مرتفعة (٨٠% من الراتب).

منذ منتصف الثمانينيات، مع وصول أجيال عدة إلى سن التقاعد، وما تعانيه منشآت القطاع العام المالية من صعوبات، وتعدد المنشآت الخاصة أصبح من الضروري وضع نظام جديد للتقاعد. وبعد بحـــث متردد، أصبح النظام، بدءاً من عام ١٩٩٧، يقـــوم على ثلاثة أركان: ١) تقاعد أساسي يمـــول من اشتراكات المنشآت (٢٠% من كتلة الرواتب)؛ ٢) حساب شخصي يغذيه اشتراكات المعني بالأمر واشتراكات رب العمل (١١% من مجمل الراتب)؛ ٣) وعند اللزوم برنامج تقاعدي مكمل تموله المنشآت. يقابل الركن الأول نظام التقسيط. وفي الركن الثاني تعد الحسابات الشخصية حسابات مفهوم، لأنها مصممة لتمويل تقاعد المتقاعدين المستقبليين، ولكن تستخدم في الواقع لتمويل عجز نظام التقسيط (تعويضات المتقاعدين الآنيين).

يمثل الدين الضمني المعقود مع الدولة تجاه أصحاب الرواتب (الحقوق المكتسبة للتقاعد) نحو٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي في الصين، وهي نسبة ضعيفة نسبياً (تتجاوز ١٠٠% في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية). على الصين إذن أن تتمكن من تمويل كلف الانتقال إلى نظام يسمح لها بمواجهة شيخوخة سريعة لسكانها بعد عام ٢٠١٠.

خامساً – خطوط انكسارات

منذ التسعينيات توزعت ثمار النمو بشكل متفاوت، وتعمقت مظالم الدخول. فنسبة الفرق بين دخل الفئة الأفقر من أبناء الريف والفئة الأغنى من أبناء المدن هو نسبة ١ إلى ٢٠ في عام ٢٠٠٤ (مقابل واحد إلى ١٤ في عام ١٩٩٩).

ويدل توزيع الدخول على أن الصين أصبحت بلداً أكثر عدم مساواة من الهند. فمعامل جيني (*) هو ٤٥ في الصين مقابل ٣٢ في الهند.

خلق صعود عدم المساواة الذي رافق النمو في السنوات الخمس عشرة الأخيرة عدة خطوط انكسار في الاقتصاد والمجتمع الصيني: بين المدن والأرياف، وبين الفئات الاجتماعية في المدن، وبين مقاطعات الواجهة البحرية ومقاطعات الداخل.

حصة في الدخل أو الاستهلاك (%)

	أفقر ١٠%	أفقر ٢٠%	أغنى ٢٠	أغنى ١٠%
الصين (٢٠٠١)	١ر٨	٤ر٧	٥٠ر٠	٣٣ر١
الهند (١٩٩٩)	٣ر٩	٨ر٩	٤٣ر٣	٢٨ر٥

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٥.

١ – عدم المساواة بين المدن والأرياف

إن خط الانكسار الأعظم هو الخط الذي يفصل بين المدن والأرياف. حتى منتصف الثمانينيات، كان تحسن الدخول في الأرياف أسرع منه في المدن، وتقلص الفرق بينهما بحيث لم يعد إلا بنسبة١ إلى ٢.

* مقياس لقياس التفاوت في الثروة.

منذئذ لم يتوقف الفرق عن التباعد، وهو اليوم أهم مما كان عليه الحال في بداية الإصلاحات. لقد أصبح متوسط الدخل في الأرياف يعدل ثلث متوسط الدخل في المدن. ولم يعد متوسط الدخل الفردي في العائلات المصنفة في فئة "الدخل العالي" يصل إلى الدخل الفردي في العـــائلات المتوسطة في المـــدن. ويعيش نصف أبناء الريف بدخل يساوي سدس دخل أبناء المدن.

٢ – الفقر المدقع

وفقاً للسلطات الصينية، التي حددت العتبة الغذائية في مستوى شديد الانخفاض، تعد الصين، في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، نحو ٥٠ مليون فقيراً (أقل من ٥% من السكان). وحسب المعايير الدولية التي تحدد عتبـــة الفقـــر لمجمـــل البلـــدان بدولار واحد يومياً (بالتعادل مع القوة الشرائية)، يوجد في الصين ما بين ١١٠– ١٢٠ مليون فقيراً، أي ما يعدل ٩%–١٧% من السكان (البنك الدولي ٢٠٠٣). وأياً كانت المعايير المعمول بها، فإن عدد ونسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع انخفض انخفاضاً مهمـــاً، لأن عددهم في بداية التسعينيات تراوح ما بين ٢٦٠– ٣٨٠ مليون يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً. ويعزى انخفـــاض عدد الفقراء بشكل رئيس إلى النمو الاقتصادي الشديد وليس إلى أفضل توزيع للدخول، وتزامن تفاقم هذا العدد مع تباطؤ النمو في النصف الثاني من التسعينيات.

أ – ظاهرة ريفية في المقام الأول. في عام ٢٠٠٢، بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبـــة الفقر في الأرياف ٢٦ مليون شخص وفقـــاً للمصادر الرسمية، وما بين ١٠٠– ١٦٠ مليونا شخص وفقاً لإحصائيات البنـــك الدولي. وانخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف خلال عشر سنوات. ويتموضع الفقـــر الريفي في الأماكن الجبليـــة والمعزولـــة. وهو يتمركز باطراد في المقاطعـــات الجنوبية الغربية (يونان وغيشو) والشمالية الغربية الأكثر بؤساً، والتي تعـــد ما يزيد عن ثلثي الفقراء في نهاية

التسعينيات مقابل ٧٠% في نهاية الثمانينيات. إضافة إلى ذلك، إن فقراء هذه الأقاليم أفقـــر من فقراء المقاطعـــات الأكثر نمواً.

يأتي الفقـــر المدقع في المناطق الزراعية من اعتماد سكانهـــا الشديد على الزراعات الغذائية، ونقص الموارد المتنـــوعة للدخول، وبُعد المسافة، وغياب بنى النقل التحتية التي تجعل الهجرة أمراً صعباً. كما أن مواردها الضريبية بوصفها تمويل من الدولة هي موارد ضعيفة، ولا تصل الأموال التي تمنحها الحكومة إلى الفقراء.

ب – الفقراء الحضريـــون الجـــدد. كان العمـــال الحضريون المسرحون والمفصولون من منشآتهم كبار الخاسرين في المرحلة الانتقالية. فقد تباينت إمكانات إعادة الاستخدام بحسب المناطق، فكانت محدودة جداً في المقاطعات التي لم ينـــب فيها القطـــاع الخاص مناب منشآت القطـــاع العـــام المنكوبة، كما في المقاطعات الشمالية الشرقية. وأصابت البطالة الشبـــاب أيضاً، ويمكن تقدير عددهم بثلاثيـــن مليـــون عامل، لم يحصـــلوا/أو حصلوا على تعـــويض بسيط (١٠%– ٢٠% من الراتب المتوسط). وزودهم القطـــاع غير الرسمي بوسائل معيشة عارضة.

فالفقراء الجـــدد هم أولئك العاطلون عن العمل بدون تعويضات، والمتقاعدون الذين لم يدفع لهم تقاعدهم، والعمال الذين لم يحصلوا على رواتبهم. ويغطي تعويض الحد الأدنى من الدخل ما يزيد عن عشرين مليوناً من أبناء المدن. ولا يدخل في هذه التقديرات للفقر الحضري أعداد المهاجرين الريفيين المؤقتين، شرعيين كانوا أم غير شرعيين، في حين أنهم يعدون بين أفقر الحضريين. وحسب المصادر الصينية، فإن نحو ١١% من أبناء المدن كانوا يعيشون تحت عتبة الفقر في نهاية التسعينيات، وتصل هذه النسبة حتى ٢٥% في بعض المقاطعات.

٣ – عدم المساواة بين الأقاليم

أ – تقـــدم الأقاليم الساحلية. منذ عام ١٩٧٨، اضطربت التوازنات الإقليمية نتيجة ازدهار المقاطعات الساحلية الاقتصادي، والتراجع النسبي لأقطاب الصناعة القديمة والمقاطعات الداخلية.

فقد أخذت الواجهة البحرية التي تضم ثماني مقاطعات، وجزيرة هينان وثلاث بلديات بدرجة مقاطعات (بكين، تيانجين، وشنغهاي) تلعب دوراً مسيطراً في النشاط الاقتصادي. ومع أن وزن سكانهـــا بقي مستقـــراً منذ ١٩٧٨ (نحو٣٠%)، فإن إسهامها في الناتـــج المحلي الإجمالي ارتفـــع من ٤٨% حتى ٦٠% ما بين ١٩٧٨– ١٩٨٨، واستقر منذئذ في هذا المستوى. وفي عام ٢٠٠٤، أنتجت أقل من نصف الإنتاج الزراعي، لكن ما يزيد عن ٦٠% من الإنتاج الصناعي والخدمات.

يعكس هذا التقدم أولاً الازدهار القوي للمقاطعات الجنوبية من الواجهة البحرية، وبشكل رئيس قواندونغ، التي تمتعت بعدة مؤهلات للنجـــاح: في عام ١٩٧٨ كانت لا تزال بسيطة التصنيع، وفيها عدد قليل من منشآت القطـــاع العـــام، وكان لها دور رائد في التحرير الاقتصادي، واستفادت من قربها من هونغ كونغ وتايوان. في البداية تأخرت العواصم الساحلية الكبرى (بكين وشنغهاي) في التحرير الاقتصادي، وتقدمت في التسعينيات مع إحياء الإصلاحات.

وعانت المقاطعات الشمالية الشرقية (منشوريا سابقاً) معاناة شديدة من أزمة صناعاتها الثقيلة، المستهلكة والمسيطر عليها من قبل منشآت القطـــاع العـــام. هكذا ظهرت المقاطعات الثلاث لياوننغ، وجيلين وهيلونغ– جيانغ مقاطعات منكوبة. وبدت إعادة هيكلتها عملية بالغة الصعوبة.

جاءت ديناميكية النمو التي فرضت نفسها لصالح المقاطعـــات الأفضل امتلاكاً للبنى التحتيـــة، واليد العاملـــة الماهرة، والموارد الماليـــة من أصول محلية أو أجنبيـــة. ومنذ بداية الثمانينيات منحت الحكومة عن طيب خاطر أولوية التحديث الصناعي للأقاليم الساحلية على أمل أن يكون لنموها تأثيرات قيادية على المناطق الداخلية. والواقع أن الهوة اتسعت – تشير زيادات الناتج المحلي الإجمـــالي الفـــردي إلى انه حصل، منذ

عام ١٩٧٨، انقلاباً في التـــراتب بين المقاطعات. بالتأكيد بقيت العواصم الثلاث (بكين، شنغهاي، تيانجين) على الدوام في رأس التصنيف. لكن في حين أن من بين المقاطعات العشر التالية كان هناك سبع مقاطعات داخلية في عام ١٩٧٨، فإن في عام ٢٠٠٣، أصبح هناك تسع مقاطعات ساحلية ومقاطعة واحدة داخلية.

وزن الأقاليم الساحلية [الاقتصادي] في عام ٢٠٠٤ (%)

	الصين	الساحل	الداخل
ناتج محلي إجمالي	١٠٠	٦٠	٤٠
زراعة	١٠٠	٤٥	٥٥
صناعة وبناء	١٠٠	٦٣	٣٧
خدمات	١٠٠	٦٣	٣٧
صادرات	١٠٠	٩٣	٧
واردات	١٠٠	٩٤	٦
استثمار مباشر في الخارج (١٩٧٩- ٢٠٠١)	١٠٠	٨٢	١٨

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الصيني، ٢٠٠٥.

ب – تباينات شديدة في الدخول. في عام ١٩٧٨، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الفردي بنسبة ٣٠% المتوسط الصيني في مقاطعات الواجهة البحرية، وبنسبة ٤٥% منذ عام ٢٠٠١، في حين وصل تماماً إلى ثلثي الناتج المحلي الإجمالي المتوسط الصيني في المقاطعات الداخلية. أما في أفقـــر المقاطعات (يشو) فكان بحدود ثلث الناتج المتوسط، وفي شنغهاي أربع مرات أكثر من المتوسط الصيني. إن الفـــرق في الدخول بين شنغهاي، أغنى المدن، وغيشو أفقـــر المقاطعات هو ١ إلى ١٠. هكذا يعيش المرء في شنغهاي كما يعيش نظيره في البرتغال أو الأرجنتين، في حين أن مستوى معيشة الفرد في غيشو يقرب من مستوى نظيره في ناميبيا.

ج – مناطق ساحلية قوية الاندماج في الاقتصاد العالمي. في عام ١٩٧٨، كان الاقتصاد الصيني شديد التجزئة، بسبب سياسات الاكتفاء الذاتي المحلية وضعف بنى النقل التحتية. وأدت اللامركزية إلى احتدام ميول الحماية المقاطعاتية والمحلية، وأدت في التسعينيات إلى تعدد العقبات أمام المبادلات و"حروب" الحصول على المواد الأولية أو على الأسواق. وتقدمت المبادلات بين المقاطعات بسرعة أقل من سرعة النشاط الاقتصادي. فقد أدت سياسة الانفتاح بالأحرى إلى فصم الروابط بين المقاطعات الصينية، وسرّعت عملية دمج الاقتصاديات الساحلية في الاقتصاد العالمي.

مؤشرات انفتاح المناطق الساحلية في عام ٢٠٠١

	صادرات % من الناتج المحلي الإجمالي	واردات % من الناتج المحلي الإجمالي	الفروع الأجنبية الصناعية (*)
صين	٣٠	٢٩	٣١
– مقاطعات ساحلية منها:	٤٦	٤٤	٣٨
قواندونغ	٩٩	٨٦	٦٢
شنغهاي	٨١	٩٦	٦٣
مقاطعات داخلية	٨	٧	١١

(*) % من الإنتاج الصناعي

المصدر: كتاب الإحصاء الصيني السنوي.

حققت الاقتصاديات الساحلية حصة ساحقة في المبادلات الخارجية، والاستثمارات المباشرة الأجنبية، وأصبح اقتصادها شديد الانفتاح: مثلت الصادرات وسطياً ٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت هذه النسبة حتى ٨٠% في شنغهاي، و٩٩% في مقاطعة قواندونغ. وحققت المنشآت أجنبية رؤوس الأموال ما يقرب من ٤٠% من إنتاج المنطقة الساحلية الصناعي، ووصلت هذه النسبة حتى ٦٠% في مقاطعة قواندونغ وفي شنغهاي.

قد تؤدي مواصلة الانفتـــاح والإصلاحات الاقتصاديـــة إلى استمرار استفادة المناطق الساحلية بشكل رئيس، ولربما ستؤدي إلى إضعاف العلاقات بين المقاطعات المفصومة آنفاً وبين الداخل. ومثل هذا المنظور يستدعي سياسة حكومية تسهل المبادلات بين المقاطعات وتزيد من التنقل ما بين المناطق. ففي نهاية التسعينيات تبنت الحكومة برنامجاً لتنمية الغرب الصيني هدفه تسريع تحديث المقاطعات الداخليـــة بفضل الاستثمارات العامة والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية.

الفصـــل الخامـــس

الصين في الاقتصـــاد العالمـــي

تتمتع الصين بفضل حجم سكانها فقط بوزن ثقيل بما فيه الكفاية في الإنتاجيات العالمية. خلل العهد الماوي، سبق أن كسف عدد العمال العاملين في الصناعة الصينية عدداً كبيراً من البلدان. ما تغير منذئذ ليس التفوق العددي الساحق لليد العاملة الصينية، وإنما نشاطها المرتبط من الآن فصاعداً بالسوق العالمية. وتشهد الصادرات والواردات، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على اندماج الصين في الاقتصاد العالمي. في الوقت الحاضر، تستخدم الصناعة المصنعة ما يزيد عن ١٠٠ مليون عامل في الصين، أي ما يزيد بمرتين عن مجموع عمال الدول الصناعية السبع الكبرى (٥٣ مليون، إذا ما جمعنـــا عمال الولايـــات المتحدة وكندا واليابان وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة).

يظهر اقتصاد الصين أكثر انفتاحاً من اقتصاد أغلب البلدان النامية الكبرى الأخرى. فقد تقدمت مبادلاتها الخارجية بعد أسرع من منتجاتها. وفي عام ٢٠٠٤، أصبحت تمثل ما يقرب من ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٠% في عام ١٩٧٨. وانفتاحها على العالم الخارجي هو أهم بكثير من انفتاح الهند عليه (حيث تمثل التجارة الخارجية ٢٧% من الناتـــج المحلي الإجمـــالي)، ومن البرازيل (٢٥%)، أو حتى إندونيسيا (٥٢%). بل إن اقتصاد الصين هو أكثر انفتاحاً من اقتصاد اليابان في أي وقت مضى (تعدل مبادلاتها الخارجية أقل من ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي حالياً).

كما أن الصين هي أيضاً بلـــد منفتح نسبياً على الاستثمارات العالمية. فمنذ التسعينيات، أخذت الاستثمارات الأجنبية تتدفق على الصين. وبحسب الإحصائيات الصينية، وصلت هذه الاستثمارات وسطياً حتى ٤٥ مليار دولار سنوياً، أي ما يعدل ربع ما يذهب إلى مجموع البلدان النامية. ويبدو أن هذا الرقم مبالغاً في تقديره، أولاً، لأنه يظهر أعلى من الرقم الذي تصرح باستثماره في الصين البلدان الشريكة معها؛ ثم لأنه يتضمن رؤوس أموال قادمة من الصين القارية مروراً بهونغ كونغ لإعادة استثمارها في الصين، والاستفادة من المعاملة المميزة الممنوحة للاستثمارات الأجنبية. وقد تمثل هذه الاستثمارات الأجنبية "المزورة" حتى ربع مجموع الاستثمارات.

وحتى إذا أخذنا بالحسبان تضخيم هذا الرقم، فإن أهميـــة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتفعة جداً بالنسبة لبلد مـــن حجـــم الصين: يمثل مجموع الاستثمارات ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤، أكبر منه في تايوان (١٣%)، ومرتان أكبر منه في كوريا الجنوبية، اقتصادان منفتحان منذ أمد طويل.

ويأتي نصف مجموع الاستثمارات الأجنبية في الصين من هونغ كونغ وحدها. وتعد الولايات المتحدة ثاني مستثمر فيها (٩%)، تليها اليابان وتايوان (٨% لكل منهما)، والاتحاد الأوروبـــي (٨%). ويتمركز ٦٠% من الاستثمـــارات الأجنبيـــة المباشرة في الصنـــاعة المصنعة، وربعهـــا في العقـــارات، وأقل من ١٥% في الخدمـــات بسيطـــة الانفتاح على المنشآت الأجنبية.

أولاً – مصنع العالم

في نهاية التسعينيات، بدأت البلدان الصناعية الآسيوية الأخرى تشعر بفقدان القدرة على المنافسة بسبب غلاء كلف أيديها العاملة وقيمة عملاتها. وبمـــا أن الصين، في الوقت ذاته، كانت تسعى إلى جذب الصناعات التصديرية إلى أرضها، فقد بدأت حركة واسعة في آسيا الشرقية لنقل نشاطات صناعية إلى الصين. في

مستوى الأنسجـــة أولاً، ثم في مستوى الصناعات الإلكترونية، وتحولت مراحل الإنتاج الأولية كثيفة العمل إلى الصين.

وعندما اتسعت حركة العولمة في التسعينيات، شاركت الصين مشاركة نشطة في إعادة تنظيم الإنتاجيات الصناعية في المستوى العالمي.

١ – رصيف تصديري

قاد الضغط التنافسي منشآت البلدان الصناعية إلى البحث عن مواقع إنتاجية رخيصة الكلفـــة وتثمين عملاتها. ولكي تستفيد من الامتيازات المقارنة التي تقدمها البلدان المختلفة، زادت هذه المنشآت من حدة التقسيم الدولي لسلسلة الإنتاج، وأنشأت فروعا لها في الخارج و/ أو عددت عقود التوريد مع المنتجين المحليين. فبالنسبـــة لشبكات الإنتاج، تعـــد البلدان النامية مقاولات رخيصة الكلفـــة في مراحل الإنتاج الأولى كثيفة العمل، والصين، بفضل بناها التحتيـــة، وكميـــة عمالها ومهارتهم، أصبحت أكبر رصيف عالمي للإنتاج من أجل التصديـــر، وشكلت مصانعها المنفتحـــة من الآن فصاعـــداً، حلقـــة جوهريـــة في السلسلة العالميـــة للقيمـــة المضافة.

في عام ٢٠٠٥، أصبح نصف الصادرات الصينية يأتي من عمليات تجميـــع وتحويـــل المنتجات الوسيطة والمكونـــات المستوردة، وتقوم فروع الشركات الأجنبيـــة بجوهـــر هذه العمليات (ما يزيد عن ٨٠%). وتضاعف الفائض الصيني في تجارة التجميع ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠١، وتجاوز ١٤٥ ملياراً في عام ٢٠٠٥.

بلـــد تجميع، تصدر الصين بشكل رئيس المنتجـــات الجاهزة: تجهيزات كهربائية منزلية، وإلكترونيات جماهيريـــة، وحواسب. وبشكل مواز، تستورد المنتجـــات الوسيطة، وخاصة وباطراد القطع المكونـــة.

والواقع أن الصناعات الكهربائية والإلكترونية هما القطاعان اللذان أصبح التقسيم الدولي للسيرورات الإنتاجية فيهما الأكثر تقدماً.

٢ – قطب تقسيم العمل في آسيا

يأتي جوهر الواردات الصينية من المنتجات الوسيطة بشكل واسع من آسيا. فقد منح انفتاح الصين إغراءً جديداً لتقسيم العمل الدولي في الإقليم، كما يشير إلى ذلك الوزن النامي للقطع والمكونات في المبادلات البين آسيوية للمنتجات المصنعة (ارتفعت من ٢٠% حتى ٣١% ما بين١٩٩٣–٢٠٠٤). وتعد الصين مصدر هذه الدينامية، فقد امتصت خمس التجارة الإقليمية من المكونات في عام ٢٠٠٤ (أقل من ٨% في عام ١٩٩٣).

أدى صعود الصين إلى إعادة توزيع الإنتاجيات الصناعية في آسيا. فقد تسارعت مبادلات الدول المتقدمة الإقليمية (اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة)، القائمة على التكامل، على طول قناة الإنتاج مع الصين: الأولى متخصصة في المراحل الأولى (منتجات نصف جاهزة، والقطع والمكونات) والصين بالمراحل النهائية (منتجات جاهزة).

من الآن فصاعداً، أصبحت الصين الدولة التجارية الأولى في آسيا. ففي التجارة الإقليمية تضاعف وزنها ما بين ١٩٩٣–٢٠٠٤ ووصل حتى ٢٣%. وتجاوزت بشكل واسع اليابان كسوق أولى للصناعة المصنعة في آسيا، ولحقت بها تقريباً بوصفها مورد الإقليم في المنتجات المصنعة.

على الأقل حتى ٢٠٠٣، لا يبدو أن صعود الصين بقوة أثر كثيراً على وضع البلدان الآسيوية الصاعدة (ماليزيا/ميمار، الفيلبين، تايلندا) الذي يبدو مستقراً نسبياً في الصادرات العالمية كما في داخل الإقليم.

الصين والبلدان الآسيوية الأخرى

في التجارة العالمية للمنتجات المصنعة

	صـــــادرات		واردات	
	١٩٩٣	٢٠٠٤	١٩٩٣	٢٠٠٤
اليابان	١٢	٧	٥	٤
التنانين (*)	١٠	٩	١٠	٩
الأسود (**)	٣	٣	٣	٢
الصين	٤	٩	٣	٦
الهند	١	١	١	١
أخرى	٣	٣	٤	٣
آسيا كلها	٣٢	٣٢	٢٦	٢٥
عالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(*) كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة.

(**) ماليزيا/ميمار، فيلبين، تايلندا.

المصدر: CEPII base de donnees BACI

٣ – تأثير على اختلال التوازنات العالمية

إذن تأتي قوة الصين بشكل واسع من دخولها في نظم الإنتاج الآسيوية. فقد أُنشئ نظام تجاري ثلاثي الأبعاد: تصدر الاقتصاديات الآسيوية المتقدمة (اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية) من الآن فصاعداً أقل من السابق منتجات جاهزة إلى الولايات المتحدة وأوروبا، وأكثر على الدوام من القطع والمكونات إلى قواعـــد إنتاجها في الصين، التي تصدر بدورها المنتجات الجاهزة (مكونات كبيرة مستوردة). وتتدخل المنشآت الأمريكية بشكل غير مباشر في هذه الدورة: فهي تعمل بالباطن مع منشآت آسيوية، غالباً مع تايوان وسنغافورة، التي تصنع/أو تجمع بدورها المنتجات الصينية. وبسبب بعد المسافة، تزود الولايات المتحدة وأوروبا قليلاً من المنتجات الوسيطة نسبياً إلى قواعدها الإنتاجية في الصين، لكنها تشكل البلدان الرئيسة لاستقبال المنتجات الجاهزة. يوجد إذن عدم تناسق جوهري في مبادلات الصين مع البلدان الغربية.

يأتي فائض الصين التجاري من عمليـــات التجميع. فهي متوازنة تقريباً مع اليابان، وخاسرة مع كوريا الجنوبية، ورابحة بشكل واســـع مع البلدان "الغربية" (الولايات المتحدة وأوروبا). ويجب تفسير الفوائض التجارية الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على ضوء توزيع العمل بين الصين والبلدان الصناعية الآسيوية.

خلال السنوات العشر الأخيرة، تغير وزن آسيا في التجارة العالميـــة تغيراً بسيطاً، لكن الإقليم ضاعف فائضه التجاري ثلاث مرات، ليتجاوز ٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٤. ويأتي جوهر هذا الفائض من صادرات المنتجات الجاهزة. هكذا فإن الطلب الأخير الذي، في نهاية المطاف، يستفيد من تقسيم العمل الدولي يوجد في أمريكا وأوروبا. بالتأكيد فتحت الصين سوقها الداخلية، لكنها لم تشكل بعد محركاً مستقلاً لتجارة الإقليم واقتصادياته.

ثانياً- دولة تجارية كبرى

قادت موجة العولمة الصين إلى تبوء مركز من الدرجة الأولى في التجارة العالمية. ففي عام ٢٠٠٤، أصبحت الصين القوة الاقتصادية الثالثة بعـــد ألمانيا والولايات المتحـــدة. فقد ارتفع وزنها في الصادرات العالمية للمنتجات المصنعة من ١% في عام ١٩٨٠ حتى ٤% في عام ١٩٩٣، وحتى ٩% في عام ٢٠٠٤. يُذكر هذا التقدم بتقدم اليابان التي ارتفع وزنها في الصادرات العالمية من ٥ر١% حتى ٦ر٦% ما بين ١٩٥٣-١٩٧٣. غير أن السياق مختلف جداً، لأن اليابان بقيت مغلقة نسبياً على الاستثمارات الدولية.

١- ازدهار قاهر للصادرات: من النسيج إلى الإلكتروني

خلال الثمانينيـــات سيطرت الصناعات التقليديـــة على الصادرات الصينية، أي الملابس النسيجية، ومنتجات مصنعة متنوعة، مثل الألعاب. ثم في التسعينيات، تنوعت بسرعة، لأن صادرات القطاعات الجديدة من

التجهيزات الكهربائية والمنتجات الإلكترونية شهدت نمـــواً قياسياً. فقد سجل قطاع الملابس النسيجيـــة، الذي كان قطاع الصادرات الرئيس في بدايـــة التسعينيات سجل تراجعاً واضحاً بهبوطه من ٣٨% حتى ١٧% من الآلات والتجهيزات. وهذا ما يفسر التقدم القـــوي جدا لصادرات التجهيزات الإلكترونيـــة التي أصبحت تحتل المركز الأول مع ثلـــث مجمل الصادرات ما بين ١٩٩٣-٢٠٠٤. كما تشكل التجهيـــزات الكهربائية والأنماط الأخرى من الآلات والتجهيزات مراكز تصديرية دينامية.

تطور صادرات الصين بحسب أصناف المنتجات (بنية %)

	١٩٩٣	٢٠٠٥
الآلات وتجهيزات	١٨	٤٦
نسيج وملابس	٣٨	١٧
مواد مصنعة مختلفة	١١	١٤
منتجات كيماوية	٩	٧
معادن ومنتجات معدنية	٥	٧
منتجات زراعية وغذائية	١٢	٢
تجهيزات نقل	٢	٤
مواد أولية ومحروقات	٥	٣
مجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: الإحصائيات الجمركية لجمهورية الصين الشعبية.

٢ – فُرجة في الأسواق العالمية

في الوقت الحاضر، تبقى الصين المُصدر الأول للملابس بحصة عالمية تتجاوز ٢٠%، والثانية في تصدير الأنسجة (مع ١٥% من السوق، وتأتي بعد الاتحـــاد الأوروبي). وفي شهر كانون الثاني/ يناير٢٠٠٥، ألغيت حصص المنسوجات التي تتحكم بواردات الولايات المتحدة والاتحـــاد الأوروبي، ما أفاد الصين التي كانت صادراتها مغلولة حتى ذلك الوقت. والواقع أن في ٢٠٠٥، نادراً ما شهدت صادرات الصين من المنسوجـــات تسارعاً، خاصة لأن المستورديـــن يفضلون الحفاظ على تنوع مورديهم خشية عودة محتملة

إلى الحصص، ولأن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة استخدمت تدابير حماية تسمح لها بالحـــد من تقدم الصادرات الصينية خلال فترة انتقالية انتهت في عام ٢٠٠٨.

أ – **قطاع التقانات الجديدة.** أصبحت الصين فاعلاً مهمـــاً في العرض والطلـــب العالميين المرتبطين بالتقانات الجديدة (تقانات المعلوماتية والاتصالات). ففي عام ٢٠٠٤، غدت أحد المنتجين الأوائل والمصدّر الأول لمنتجات التقانات الجديدة.

بدأ نمو الصناعة الإلكترونية في الصين في بداية الثمانينيات، عندما نقلـــت الصناعات التايوانية مواقع نشاطاتها التجميعية إلى الصين. واتسعت هذه الحركة في التسعينيات، وغدت الصين أكبر رصيف عالمي في تجهيزات المعلوماتية والاتصالات.

في عام ٢٠٠٤، حققت الصين ما يقرب من ١٥% من الصادرات الإلكترونية العالمية. أمنت فروع الشركات الأجنبية ثلثي إنتاجها ومجمل صادراتها في هذا القطاع تقريباً (٩٠% من صادرات تجهيزات المعلوماتية، ٨٠% من تجهيزات الاتصالات). وبما أن المصانـــع تستخدم المكونات المستوردة، فإن الصين أصبحت ثالث مستورد عالمي لأشباه الموصلات. فهي تستورد ٩٥% من حاجاتها من الدارات المدمجة.

تتمتع جميع الشركات الكبرى متعددة الجنسيات بحضور في الصين: موتورولا، اتش بي، ديل، نوكيا، الكاتل، وأنشئت فيها مراكز للبحث والتطوير، ترتقي تدريجياً من المواءمة مع السوق المحلية إلى البحث. وبالنسبة للفروع الأمريكية الموجودة في الصين لا تزال نسبة القيمة المضافة مرتان أقل منها في فروعها اليابانية.

من جهتها ترتقـــي الشركات الصينية من التجميـــع حتى الاختراع والإنتاج. باستثناء شركة الاتصالات China Telecom، لا تزال كبـــرى الشركات الصينية (لينوفو، ت س ل، زت اي، هوا– ويه) شركات صغيرة مقارنة مع الشركات العملاقة. فشركة لينفوفو بعد شرائها للحواسيب الشخصية من أي.ب.م.، تزن أقل من ٤% في السوق العالمية، في حين أن ديل تزن ٣٢% واتش. بي. ٢٠%.

لا يزال تخلف الشركات الصينية التقاني تخلفـاً مهمـاً، حتى إن كان يتقلص بسرعة، خاصة بفضل عمليات الاكتساب من الخـارج. وتستفيد الشركات الصينية من سوق داخلية عملاقة تبدو الأكثر حيوية في العالم. ففي عام ٢٠٠٤، أصبحت الصين تحتل المرتبة الأولى في السوق العالمية بالنسبة للهواتف المحمولة، والثانية بالنسبة للحواسب.

٣ – انفتاح السوق المحلي

يتجه قسم من واردات الصين إلى تزويد الصناعات التجميعية بما تحتاجه من مكونات، أما القسم الآخر فوجهته هي السوق المحلي. ومنـذ منتصف التسعينيات شهدت الواردات الموجهة إلى السوق المحلي تقدماً متسارعاً بفضل خفض التعرفات الجمركية الذي التزمت به الصين بهدف دخولها إلى منظمة التجارة العالمي، ثم لتحقيق القفزة الجديدة لعام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٤، أصبحت هذه الواردات تشكل ٦٠% من مجمـل واردات الصين، وتمثل ٤% من التجارة العالمية. ليست الصين مصنعاً فقط، بل تصبح باطراد سوقاً. فمنذ ٢٠٠٣، قفزت وارداتها من المنتجات الزراعية والغذائية والمواد الأولية والمحروقات قفزة مهمة. فواقع حاجات الصين الداخلية، وازدهار صناعاتها التصديرية يجعلهـا تمتص ما يزيد عن ٦% من الصادرات العالمية.

٤ – التأثير المتنامي للطلب الصيني على الأسواق العالمية

خلال السنوات العشـر الأخيرة، ازداد الطلب الصيني من الواردات بشكل رئيس على المنتجات المصنعة والمنتجات الوسيطة (مواد بلاستكية، خيوط، نسيج، مكونات إلكترونية)، وأدوات الاستثمار (آلات متخصصة، آلات صناعية). غير أن، منذ ٢٠٠٣، أصبح تأثير الطلب الصيني على سوق المواد الأولية والطاقة تأثيراً شديداً.

يعـــد الاقتصاد الصيني اقتصاداً شرهاً للمواد الأولية والطاقة. ففي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، أدى تسارع النمو الصيني إلى زيادة حاجاتهـــا إلى استيراد البتـــرول، وأسهم في لهيب أسعاره العالميـــة. فالصين تعـــد المستهلك الثاني للبترول في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل اليابان. فاستهلاكها للبترول الذي كان يمثل ٥% من الاستهلاك العالمي في عام ١٩٩٥ وصل إلى ٧% في عام ٢٠٠٣. وأسهم تقدم استيرادها له بنسبة ٤٠% في زيادة الواردات العالمية.

وفي مستوى المواد الأولية لا يتبـــع تقدم إنتاجها تقدم حاجاتهـــا لها، فأصبحت الصين مستورداً من الدرجة الأولى لعدد من المنتجات الأساسية. ففي عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ابتلعت الصين ثلث الصادرات العالميـــة من الحديد، و٢٣% من صادرات الألمنيوم، و١٨% من النحاس، و١٦% من الزنك. وفي القطـــاع الزراعي، ابتلعتت ما يزيد عن ٥٠% من الصادرات العالمية من الصوف، و٤٠% من الخشب والقطن، و٤٥% من الصويا، و٢٥% من زيت النخيـــل. وأسهمت في ارتفاع الأسعار العالمية لهذه المنتجات، وكذلك في تعرفات الشحن البحري.

ثالثاً – تبعية أم استدراك تقاني؟

١- ازدهار تشكيلة منتجات تقانية

أسهم دخول الصين في التقسيـــم الدولي لسيرورات الإنتاج بشدة في ازدهار تشكيلة المنتجات التقانية في التجارة الخارجية الصينية. مقارنة بالبلدان النامية، تنفرد الصين بنسبة مرتفعة نسبياً من المنتجات عالية التقانة في مبادلاتها الخارجية. وتساوي واردات الصين من المنتجات عالية التقانة نحو ١٥% من وارداتها (مقابل ٤% في الهند)، وبما أنها تُدمج بعد ذلك بنسبة كبيرة في الصادرات، فإن الصين تنفرد أيضاً بنسبة مرتفعة جداً في الصادرات عالية التقانة: ١٣% مقابل ٤% من الصادرات الهندية.

إذن تتمتع الصين بقدرات تصديرية عالية التقانة تتفوق كثيراً على صادرات البلدان الأخرى الصاعدة، لكن يأتي هذا المضمون العالي التقانة من مكونات عالية التقانة مستوردة ومدمجة فيها.

والواقع أن الشركات أجنبية رأس المـــال هي التي تسيطر على هذه الصادرات عالية التقانة (فهي تحظى بما يعدل ٧٠% من هذه الواردات و٨٠% من هذه الصادرات في عام ٢٠٠٤). ولم تتوقف هيمنـــة هذه الشركات في السنوات الأخيرة، وتتمتع بوزن متنام على حساب شركات المخاطرة المشتركة joint-adventures. ففي قطاعات التقانـــة العالية أيضاً، أكثرمن أي قطاع آخر، يفضل المستثمرون الأجانب الشركات التي يسيطرون على رأسمالها بالكامل. ما لن يؤدي إلى نقل التقانات إلى الشركات المحلية.

٢ – خمول قطاع الصادرات التقليدي

إلى جانب الصناعات المنافسة جداً التي تسيطر عليها الفروع الأجنبية المندمجة في الشبكات العالمية للإنتاج والمبـــادلات، يوجد قطـــاع صادرات تقليدي تعمل فيه المنشآت الصينية. فمنذ عشر سنوات، حققت صادرات المنشآت الصينية تقدماً بنسبة ١٢% وسطياً، ووسعـــت حصتـــها في السوق العالميـــــة (من ٩ر١% حتـــى ٣% بالدولار، ما بين ١٩٩٢–٢٠٠٤)، لكن تقدمها كان بمقدار ضعفين أقل سرعة من تقدم الفروع الأجنبية (+٢٨%) التي تجاوزتها منذ عام ٢٠٠٢.

تتموضع المنشآت الصينية في قطاعات تصديرية تقليدية متنوعة إلى حد ما، وتصدر القسم الأعظم من الألبسة، والمنتجات الكيماوية، والمعادن والمنتجات المعدنية. ويؤدي هذا التخصص إلى بقاءها بعيدة عن ازدهار المنتجات التقانية التصديرية الصينية.

بالتأكيد ظهـــرت مجمعـــات صينيـــة كبيـــرة في السنوات الأخيرة في قطاعات تقانات المعلوماتية والاتصالات (هو– وايه، زد.ت. ل.، لينوفو، ت.س.ل.) برهنت على منافسة عالمية كبيرة، لكنها لا تزال

أيضاً الاستثناء وليس القاعدة، ويتوجب أن يؤدي تعززها إلى التخفيف تدريجياً من الثنائية التي تسم المبادلات الصينية الخارجية.

رابعاً – حدود المنافسة (سعـــر)

تخصصت الصين في المنتجات رخيصـــة الثمن. فعند تحليل المبادلات الدولية بموجب فئات الأسعار (عالية، متوسطة، منخفضة)، يلاحظ أن، في عام ٢٠٠٤، ما يزيد عن ٧٠% من صادراتها هي في فئة الأسعار المنخفضة، مقابل ٥٠% بالنسبة لصادرات الهند. وحتى بالنسبة للمنتجات عالية التقانة، فإن بنية صادرات الهند تظهر بنية مشوهة نحو الأسفل. هكذا في بداية العقـــد الأول من القرن الواحد والعشرين، نجد أن ثلاثة أرباع الصادرات الصينية من المنتجـــات الإلكترونية عالية التقانة تقع في فئة الأسعار الأكثر انخفاضاً، و٨% فقط تقع في الفئة العليا.

بلا شك يأتي سعر الصـــادرات الصينية المنخفض من واقع أنهـــا تتكون بمعظمها من المنتجـــات المتنوعة الأقل اتقاناً. ومن الممكـــن أيضاً أن كلف الإنتاج في الصين تترجم بأسعار أقل من أسعار المنافسين بنوعية مماثلة (منافسة– سعر). أخيراً يجب عدم استبعاد أن الشركات متعددة الجنسيات تفرض أسعاراً منخفضة بشكل مصطنع على فروعها المزروعة في الصين لكـــي تقلل من الأرباح المحليـــة (سعر التحويل). كما أن من المعلوم أيضاً أن المنشـــآت الصينية التي تريد إخراج العملات الصعبة، رغم الرقابة على تحركات رؤوس الأموال، تخفض فواتير صادراتها. ففي ما بين ١٩٩٧–٢٠٠٢، جرى تهريب رؤوس أموال مهمة بهذه الطريقة.

١ – تدهور أسعار المبادلات

لا يظهر فقط أن أسعار صادرات الصين منخفضة جداً، لكن إضافة إلى ذلك، تسجل، منذ عام ١٩٩٧، اتجـــاهاً واضحاً نحـــو الانخفاض. ففي ما بين ١٩٩٧–٢٠٠٤، قادت مكاسب الإنتاجية السريعة في المنتجـــات المصنعـــة والمنافسة إلى انخفاض الأسعار الصينية في الأسواق العالميـــة كما في السوق المحليـــة. ومارست الصادرات الصينية ضغطاً باتجاه الانخفاض على الأسعار العالمية للمنتجات المصنعة (أنسجة، إلكترونيات).

ومنذ عام ١٩٩٩، سجلت أسعار الواردات اتجاهاً نحو الارتفاع الناجم، من جهـــة، عن "صعود في أسعار تشكيلة" المكونات المستوردة من قبل الصين، ومن جهة أخرى، منذ عام ٢٠٠٣، صعود في أسعار المواد الأولية. هكذا وقعت الصين ضحية ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية والبترول التي أسهمت في ارتفاعها. في حين كان من المنتظر رؤية بلد صاعد تتحســـن أسعار مبادلاته، فإن ما حصل هو عكس ذلك. فقد أدى ارتفاع أسعار الواردات والصادرات إلى تدهور بمعدل يزيد عن ٢٠% في أسعار المبادلات الصينية ما بين ١٩٩٨–٢٠٠٣. ويشير هذا التدهور إلى أن نمط دخولها في التقسيم الدولي للعمل لم يخلُ من تأثيرات سيئة. فيما بين ١٩٩٨–٢٠٠٤، زاد المضمون المحلي لصادرات التجميع ("القيمة المضافة" في الصين، بالإضافة إلى المكونات المحلية) من ١٨% حتى ٣٦%، لكن منذئذ أصيب بالركود على ما يقرب من ٣٣%. يبدو أن نشاطات التجميع بقيت بمنـــأى عن ظواهر "صعود سلسلة remontée filière" من الشركات الأجنبية العاملة في الصين، ولا يبدو أنها ساعدت على نمو صادرات قوية الزيادة في القيمة المضافة.

خامساً – ميزان المدفوعات

منذ بداية التسعينيات، أصبح ميزان المدفوعات الجاريـــة في الصين فائضاً بانتظام: ففائض مبادلاتها بالبضائع يغطي ويزيد عجز مبادلاتهـــا في الخدمات وتسديد فوائد دينها الخارجي. وبما أن دخولها الجارية تفوق نفقاتها الجارية، فقد حققت الصين ادخاراً واضحاً.

كما أن حساب العمليات في رأس المال يظهر هو أيضاً حساباً إيجابياً، أي دخول رؤوس الأموال يتفوق على ما يخرج منها. ورغم الرقابة المفروضة على مدخلات رؤوس الأموال ومخرجاتها، فإن كثيراً من العمليات يُلتف عليها.

١ – تراكم احتياطي العملات الصعبة

يترجم الفائض المضاعف للحساب الجاري وحساب رأس المال بالمدخلات الواضحة للعملات الصعبة إلى الصين، ما قاد السلطات الصينية إلى مراكمة عملات الصرف الصعبة. ففي ما بين ١٩٩٥–٢٠٠٠ تباطأ تراكم الاحتياطي نتيجة خروج رؤوس الأموال غير المشروع الناجم بخاصة عن خفض قيمة فواتير الصادرات (على أن يدفع الفرق على حساب في الخارج)، وبلغ ذروته في ١٩٩٧–١٩٩٨ حين أصبح من المتوقع أن تؤدي الأزمة المالية الآسيوية إلى خفض قيمة اليوان. لكن منذ عام ٢٠٠٢، ما حصل هو العكس، أدت توقعات رفع قيمة اليوان إلى دخول مكثف لرؤوس الأموال المضاربة، ما أسهم في ارتفاع احتياطي العملات الصعبة. فقد زاد هذا الاحتياطي عن ٩٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، متجاوزاً بذلك احتياطي اليابان منها. يُقدر بأن نحو ثلاث أرباعها بالدولار، وخمسها باليورو، و٥% منها باليوان. ومعظم احتياطي الصرف موظفاً في أسهم على الخزينة الأمريكية. وبهذا تعد الصين الدائن الثاني للولايات المتحدة بعد اليابان.

منذ عام ٢٠٠٢، يظهر ميزان مدفوعات الصين وضعاً لا معقولاً، وضع بلد فقير يسهم فائض مدخراته في تمويل اقتصاد بلد من بين أغنى بلدان العالم.

٢ – سياسة الصرف

إن النقاش حول أسباب كبرى اختلال التوازنات العالمية (عجز خارجي للولايات المتحدة، فائض البلدان الآسيوية، تعديلات أسعار الصرف)، غالباً ما اتهم باطراد سياسة الصرف التي تنتهجها السلطات الصينية.

من المفترض أن تؤدي فوائض التجارة الخارجية الصينية، مضافاً إليها التدفق الكثيف والمستمر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى رفع قيمة العملة الصينية، وليس تدخلات مصرف الصين الشعبي لوقف هذه الحـــركة. غيـــر أن التقديرات تختلف حول درجة بخس قيمة الرنمينبي (تتراوح ما بين- ١٠% - ٥٠%). يبدو أن رفع قيمة اليوان تدريجياً أمراً مرغوباً فيه بالنسبة للاقتصاد الصيني: سوف يتمتع بميـــزة جعل الصادرات الصينية أقل تبعيـــة للمنافسة- سعر، ويشجع المنشآت على تطوير نشاطات قوية القيمة المضافة. وقد يسهم في إعادة التوازن لنظام النمو لصالح الطلب المحلي. ولا يمكن لزيادة القيمة هذه إلا أن تكون تدريجية لكي لا تؤدي إلى اضطراب النظام المالي وتجنب الصين صدمة انكماش اقتصادي.

قد تؤدي زيادة قيمة العملـــة الصينية إلى خفض فوائض الصين التجارية، لكن بشكل هامشي، لأن هذه الفوائض ناجمة في الواقع عن عوامل بنيوية تحدد مكان الصين في تقسيم العمل في آسيا. ولن يخفـــف إلا تخفيفاً طفيفاً العجـــز الورمي للولايـــات المتحدة الناجم عن ضعف الادخار الأمريكي الخاص والعام.

سادساً – كبـــار الشركـــاء

في عام ٢٠٠٥، ذهب ثلثـــا صادرات الصين إلى آسيا، وجاء ما يقـــرب من نصف وارداتها منها، حيث أكبر شركائها هم اليابان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان. وتمثل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بأعضائه الخمس والعشرين أسواقاً مرتين أكبر من سوق اليابان، لكنهم موردين أقل أهمية.

١ – دمج هونغ كونغ في الاقتصاد القاري

كانت هونغ كونغ على الدوام نقطة عبور بين الصين وبقية العالم. وعزز انفتاح الصين هذا الدور الوسيط بسبب تسهيلات التخـــزين والمسافنة في ميناء هونغ كونغ، ونقل مواقع صناعات اليد العاملة إلى الصين. ومنذ نهاية الثمانينيات، كانت مجمل الصناعات المصنعة قد نقلت مواقعها من هونغ كونغ إلى الصين، مسّرعة تحولها إلى بلد لاقتصاد الخدمات.

جغرافية مبادلات الصين الخارجية في عام ٢٠٠٥

	صادرات %	واردات %	الرصيد (مليارات الدولارات)
العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٢
آسيا	٤٨	٦٧	-٧٥
اليابان	١١	١٥	-١٦
هونغ كونغ	١٦	٢	١١٢
تايوان	٢	١١	-٥٨
كوريا الجنوبية	٥	١٢	-٤١
أوروبا	٢٢	١٥	٧٠
الاتحاد الأوروبي	١٩	١١	٧٠
أمريكا	٢٦	١٣	١١٥
الولايات المتحدة	٢١	٧	١١٤
أفريقيا	٢	٣	-٢
أخرى	٢	٢	-٦

المصدر: الإحصائيات الجمركية لجمهورية الصين الشعبية.

منذ تموز/يوليو ١٩٧٧، عادت هونغ كونغ إلى السيادة الصينية. ولم يشكل هذا التنازل صدمة بالنسبة للمستعمرة البريطانية لأن دمجها في الاقتصاد الصيني سبق أن حقق تقدماً مهماً. إضافة إلى ذلك، تتمتع هونغ كونغ بوضع "إقليم إداري خاص" يضمن لها الحفاظ على نظامها الاقتصادي (*).

(*) وضع الإقليم الإداري الخاص بهونغ كونغ. يشكل الإعلان الصيني-البريطاني تاريخ ١٩ كانون الثاني /يناير١٩٨٤، والقانون الأساسي تاريخ ٤ نيسان ١٩٩٥، النصان اللذان يحكمان وضع هونغ كونغ بدءاً من الأول من تموز/يوليو ١٩٩٧. في هذا التاريخ أصبحت هونغ كونغ ولمدة خمسين عاماً "منطقة إدارية خاصة" من جمهورية الصين الشعبية. فباستثناء العلاقات الخارجية والدفاع المحصورين بالجمهورية الشعبية الصينية، تتمتع هونغ كونغ باستقلال ذاتي واسع، لم يطرأ أي تعديل على نظامها الاقتصادي الاجتماعي. ويضمن القانون الأساسي حقوق الملكية والحريات العامة(صحافة، اجتماع، الخ..).
تبقى هذه المنطقة الإدارية الخاصة، بلداً مستقلاً جمركياً، وميناء حراً، ويحتفظ بنظامه النقدي والمالي: إصدار عملة مضمونة ١٠٠% باحتياطي العملات الصعبة(مكتب الصرف المؤسس في عام ١٩٨٥)، وحرية انتقال رؤوس الأموال. ويعد دولار هونغ كونغ والرنمينبي إذن عملتان شرعيتان مستخدمان على التوالي في منطقتين مختلفتين من دولة واحدة.

منذئذ عانى اقتصـــاد هونغ كونغ من صدمات عنيفـــة: الأزمـــة المالية التي أصابت الاقتصاديات الآسيوية في ١٩٩٧–١٩٩٨، ثم في عام٢٠٠١، أدى تباطـــؤ الطلب العالمي وتراجع الدورة الإلكترونية إلى توقف النمو الاقتصادي، وبدا أن نضج الاقتصاد القـــاري التدريجي، وتحديث الموانئ والمطارات والبنية التحتية لمقاطعة قواندونغ، وازدهار شنغهاي بوصفها قطب تجاري ومالي منافس، بدا أن هذا كله يهدد دور هونغ كونغ. والواقع أن منذ العام ٢٠٠٣، استفاد اقتصاد هونغ كونغ من تسارع النمو في الصين التي أصبحت تابعة لها باطراد.

وفي عام ٢٠٠٤، دخل اتفاق تجاري ثنائي حيز التنفيذ فتح بشكل تفضيلي سوق الصين أمام منشآت هونغ كونغ: خفض التعرفات الجمركية، وتسهيل عمليات الاستثمار وخاصة في قطاع الخدمات.

وتشكل المبادلات التجارية بين هونغ كونغ والصين ٤٥% من صادراتهما وارداتهما. ويعاد تصدير القســـم الأكبر من الواردات ومجمل الصادرات تقريباً. وينجم عن هذه التجارة نهضة واسعة لتجارة التجميع التي تقوم هونغ كونغ فيها بدور مركز توزيع، باستيراد منتجات من آسيا (نصف جاهزة ومكونات) ومن أوروبا وأمريكا (تجهيزات)، وإعادة تصديرها إلى الصين، ثم إعادة تصدير المنتجات المجمعة في الصين إلى بقية أنحاء العالم.

ويعـــود تداخـــل اقتصادي البلدين أيضا إلى تدفق رؤوس الأموال. ففي عام ٢٠٠٤، أصبح ٤٠% من مجمل استثمارات الصين في الخارج هو في هونغ كونغ (أي ٧٠ مليار دولاراً أمريكياً). ويصل مجمل استثمارات الصين في هونغ كونغ إلى نحو ١٣٠ مليار دولار، تسهم بنسبـــة ٣٠% من مجمـــل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هونغ كونغ. وتملـــك الشركات الصينية ثلث التقويم السوقي المالي في هونغ كونغ.

= وحكومة هونغ كونغ هي المسؤولة الوحيدة عن سياستها المالية وإدارة احتياطها من العملات الصعبة والسياسة الضـــريبية. ولا تجبي حكومة بكين أية ضريبة منها. وتتمتع الجمعية الوطنية لجمهورية الصين الشعبية حصـــراً بحـــق تعـــديل القـــانون الأساسي.

٢ – تايوان: اعتماد اقتصادي متبادل ونزاع سياسي

في حين أن عدم الاعتراف المتبادل بين تايوان والصين القارية يحد دائما من الروابط المباشرة بين اقتصادي الصين وتايوان، فإن اعتمادهما المتبادل الاقتصادي التجاري يتعزز على الدوام. وتجري تجارة واستثمارات المنشآت التايوانية في الصين عبر فريق ثالث (هونغ كونغ، الجزر العذراء).

منذ التسعينيـــات استثمرت المنشآت التايوانية بكثافة في الصين بحيث غدت أول متلق لاستثماراتها المباشرة في الخارج (استقبلت الصين ما يزيد عن ثلثي استثمارات تايوان في الخارج). فوفقاً للمعطيات الصينية، أصبحت تايوان المستثمر الثاني في الصين بمبلغ يعدل المبلغ الذي تستثمره الولايات المتحدة فيها. كما أسهمت المنشآت التايوانية إسهاماً مهماً في نمو الإنتاج الإلكتروني الصيني.

يخلق الازدهار التجاري والاستثماري تبعية اقتصاد تايوان للقارة، ويثير خشية فراغ تايوان من وعائها الصناعي. لكن المجمعات التايوانية حققت ازدهاراً مهماً بفضل أرصفتها الإنتاجية في الصين، وأضحت الصين إلى حد بعيـــد أول متلق لصادراتها من المكونات الالكترونية. قياسياً، أصبح قسم مهم من الصناعة الإلكترونية الصينية يعتمد على مكونات مستوردة من تايوان التي أصبحت مورد الصين الثاني (بعد اليابان). وتراهن تايوان الآن على الاحتفاظ بنشاطات عالية القيمـــة المضـــافة في قمة السلسلة الإنتاجية وفي قاعها (بحث وتطوير، تصميم وتسويق، وأعمال لوجستية).

منذ عام ٢٠٠١، أصبحت الصين (بمـــا فيهـــا هونـــغ كونـــغ) أول سوق لصـــادرات تايوان (استقبلت ٣٨% من صادرات تايوان)؛ وفي عام ٢٠٠٥، تجاوزت الولايات المتحدة كمورد ثان بعد اليابان. وتسجل تايوان فوائض مالية كثيفة من تجارتها مع الصين، في حين أن فوائضها مع الولايات المتحدة وأوروبا تميل إلى الترقق بسبب انغراس المنشآت التايوانية في الصين.

٣ – اليابان

ما بين ١٩٩٠– ٢٠٠٤، تضاعفت حصة الصين أكثر من مرتين في تجـــارة اليابان الخارجية. وغدت الصين سوق اليابـــان الثانيـــة وتتلقـــى ١٦% من صادراتها، وتجاوزت الولايات المتحدة كأول مورد لها مع ١٩% من وارداتها. وتصل حصة الصين من المنتجات المستوردة حتى ٨٠% من الألبسة، و٥٠% من التجهيزات الإلكترونية والكهربائية المنزلية والإلكترونيـــة الجماهيرية. وخلال السبعينيات، أصبحت الصين المتلقي الأول للاستثمارات اليابانية في آسيا، بحصولها على ربع هذه الاستثمارات في الإقليم. وتنتـــج فروع الشركات اليابانية في الصين بشكل رئيس منتجات تصديرية، لكنها تتحول باطراد نحو السوق المحلية.

استفادت المنشـــآت اليابانية من انفتـــاح الصين لكـــي تطور فيها منتجات ضعيفة القيمة المضافة معززة بذلك ميزة اليابان المقارنة في أجزاء التقانة العالية والقيمة المضافة الأعلى.

٤ – آسيان• والتعاون الإقليمي

في حين أن النمو السريع لمبادلات الصين مع البلدان الأهم تصنيعاً في الإقليم يعكس التكامليات المترابطة باختلاف نموها الاقتصادي، فإن مبادلات الصين مع تجمع دول شرق آسيا (تايلندا، والفلبين، وإندونيسيا، وسنغافورة، وماليزيا/ميمار، وكمبوديا ولاوس، وبروناي) في تقدم سريع لكنها تبقى محدودة، لأنها تمثل ما يقرب من ١٠% من مجمل مبادلاتها. إذ ترى هذه البلدان في الصين منافساً لها في الأسواق العالمية بالنسبة للمنتجـــات كثيفة العمل وفي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال.

تتعدد مبادرات الصين الرامية إلى التعاون الإقليمي. فالاتصالات المباشرة مع تجمع آسيان تعود إلى بداية التسعينيات. وفي عام ٢٠٠٧، عقد اتفـــاق في إطار التعاون بين هذا التجمع والصين وكوريا الجنوبية

• تجمع دول شرق آسيا. المعرب

واليابان (آسيان+٣). وعلى اثر الأزمة المالية الآسيويـــة ١٩٩٧- ١٩٩٨، وقعت هذه البلدان في شهر أيار/مايو٢٠٠٠ اتفاق تعاون مالي نص على قروض متبادلة بالعملات الصعبة في حال وجود مخاطر عدم استقرار.

وفي عام ٢٠٠٢، وقعت الصين اتفاقاً للتبادل الحر مع آسيان يصبح ساري المفعول ما بين ٢٠١٠- ٢٠١٥، مكملاً للتعاون الحر المبرمج بين بلدان آسيان.

أمام المخاوف التي يثيرها دخولها في منظمة التجارة العالمية، تسعى الصين إلى إقناع شركائها بما يقدمه لهم تطورها الاقتصادي من فرص. وفي الوقت نفسه، يسمح لها ذلك بالتقدم في تثبيت قيادتها الاقتصادية في الإقليم أمام اليابان التي ضعف وزنهـــا الاقتصادي بشكل مهم خلال السنوات العشر الأخيرة.

٥ – مع الولايات المتحدة تجارة جد غير متوازنة

بدأت المبادلات المباشرة بين الولايات المتحدة والصين بإقامة علاقات دبلوماسية في عام ١٩٧٨. وحققت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة تقدماً سريعاً منذ بداية التسعينيات. وتضاعفت تسع مرات منذ عام ١٩٩١، وأصبحت الولايات المتحدة السوق الأولى بالنسبة للصين (٢١% من صادراتها في عام ٢٠٠٥). وفقدت الولايات المتحدة حصصاً في أسواق الصين منذ عشر سنوات، فلم تعد تمثل سوى ٧% من الواردات الصينية. وحققت المبادلات الصينية معها فائضاً تجارياً لصالحها، وهوبنيوي وكثيف وتجاوز ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥.

يأتي القســـم الأكبر من هذا الفائض من مبادلات المنتجات الكهربائية والإلكترونية حيث حلـــت الصين محـــل الموردين الآسيويين. وتحظى الصيـــن بأضخم حصص في السوق الأمريكية في مستوى الأنسجة (٤/١ الواردات الأمريكيـــة)، ولكن أيضـــاً في مستوى التجهيزات الكهربائية (١٥%) والإلكترونية (٢٠%).

وتعـــد الصين مورد الولايات المتحدة الثالث (١٠% من وارداتها) بعد كندا، وتتقدم على اليابان والمكسيك. ولا يشكل سوق الصين سوى ثامن أسواق الولايات المتحدة، فهي تتلقى ١ر٣% من الصادرات الأمريكية.

تتهم سلطات الولايات المتحـــدة الصين بتأمين منافسة في غير محلها وذلك بالحفـــاظ بشكل مصطنع على نسبة صرف تبخس قيمة اليوان. فالعلاقات الثنائية بينهما مغلفـــة بلعبة معقدة من المصالح، لأن إذا كان بعض المصانع الأمريكية يعاني من المنافسة الصينية (في مستوى الأنسجة)، فإن بعضها الآخر يحصل على قسم كبيـــر من أرباحـــه من واردات المنتجات الصينية رخيصة الثمن. فمجموعة التوزيع الكبيرة **وول مارت** تعد مسؤولة، على ما يبدو، عن ١٠% من عجز ميزان الولايات المتحدة التجاري مع الصين.

٦ – الاتحاد الأوروبي

يعـــد الاتحاد الأوروبي بدوله الخمس والعشرين السوق الثانية للصادرات الصينية بعد الولايات المتحدة. فهو يستقبل ١٩% من صادرات الصين (٢٠٠٤)، ويزودهـــا بما يعدل ١١% من وارداتهـــا، متقدماً بذلك على الولايات المتحدة. ومنذ عشر سنوات لا تزال حصته في سوق الصين مستقرة تقريباً.

في حين أن المنشآت الآسيوية تعد متقدمة جداً عن المنشـــآت الأوروبيـــة في تمويـــن الصناعات التصديرية الصينية، لكنهـــا تتمتـــع بمركزقوي في واردات الصين المخصصة للسوق المحليـــة حيث تتقـــدم على المنشآت اليابانية. كما يتمتع الموردون الأوروبيـــون بحضور قوي في واردات الصين من الأدوات الاستثمارية (آلات، تجهيزات نقل).

تتمركز تجارة الاتحـــاد الأوروبي تمركزاً شديداً على أوروبا وأطرافها. ولا يزال مركز الصين ضعيفاً في مبادلاتها معه. تزود الصين الاتحاد الأوروبي بأقل من ٤% من وارداته الكلية، وتستقبل أقل من ٢% من صادراته. وإذا ما أخذنا بالاعتبار المبادلات خارج الاتحاد الأوروبي فقط، فإن وزن الصين يصل إلى ٩%

من واردات الاتحـــاد الأوروبي، وإلى ٤% من صادراته. وتحتل الصين مرتبة المورد الثاني للاتحاد الأوروبي في آسيا بعد اليابان.

تحصل الصين من مبادلاتها مع الاتحاد الأوروبي على فائض بنيوي متنام (+ ٧٠ مليار في عام ٢٠٠٥). وتعـــد ألمانيا إلى حد بعيد الشريك الأوروبي الأول للصين بنحو٣٠% من تجارة الاتحاد الأوروبي بدوله الخمس والعشرين. أما فرنسا فهي بعيدة وراء ألمانيا، وتعد المـــورد الثاني للصين، لكن بريطانيا العظمى تسبق فرنسا فهي سوق الصين الثانية في أوروبا.

٧ – أفريقيا وأمريكا اللاتينية: مبادلات متنامية

حتى نهاية القرن العشريـــن، كان للمبادلات الصينية مع **القارة الأفريقية** أهمية هامشية بالنسبة للصين (نحو٢% من تجارتها الخارجية). لكن منذ عام ٢٠٠٣، شهدت هذه المبادلات نمواً سريعاً، خاصة نتيجة ارتفاع أسعار الواردات الصينية من المحروقات والمواد الأولية التي جعلت الميزان التجاري مع أفريقيا خاسراً في عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥، أصبحت الصين ثامن زبائن القارة الأفريقية وموردها الثاني. ويتمركز جوهر التجارة الصينية مع أفريقيا في خمسة بلدان هي أنغولا، وأفريقيا الجنوبية، والسودان، وغينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو.

شهدت مبادلات الصين مع **أمريكا اللاتينية** التي كانت لا تزال ضعيفة، نمواً حديثاً سريعاً. ففي ما بين ٢٠٠٢– ٢٠٠٤، تضاعفت الواردات الصينية من أمريكا اللاتينية ثلاث مرات، نتيجة الطلـــب الصيني القوي على المنتجـــات الزراعية والمواد الأولية. مع غناها بالمواد الأولية، وأراضيها الزراعية الواسعة التي تمنحهـــا أهمية إنتاج زراعي قوي، تمثل أمريكا اللاتينية مكملاً طبيعياً للصين تقدم قاعدة لتوسيع العلاقات الاقتصادية.

الفصـــل السادس

الصين دولة عظمى في القرن الواحد والعشرين

إن النمو الاستثنائي الذي قفز بالاقتصاد الصيني إلى المراكز العالمية الأولى، أنتج أيضاً اختلالات وتوترات داخلية شكلت خطراً على الاستقرار الاجتماعي، وفي الوقت نفسه عوائق في وجه النمو المستقبلي. فعدم المساواة بين المدن والأرياف، وضخامة البطالة وصعود الفقر في المـــدن، والهـــوة السحيقة بين الأغنياء والفقـــراء، ظواهر تقوض الترابط الاجتماعي، وتفضي إلى تآكل شرعية النظام السياسي الصيني. إضافة إلى ذلك، إن هذه الأنماط من اللامساواة، وخاصة التقدم البسيط لدخول الغالبية العظمى من الصينيين يلجم الطلب الداخلي الذي يشكل القاعدة المحليـــة الوحيدة الممكنة لنمو بلد بحجـــم الصيـــن. كما أن تخلـــف الخدمات الاجتماعية في مستوى الصحة والتعليم يشكل أيضاً عائقاً أمام تنمية الصين في المدى البعيـــد، الذي يعتمد بشدة، كما هو معروف، على نوعية رأس المال البشري. أخيراً ترمي الحاجة إلى الطاقة وتدهور البيئة بثقلهما على منظورات النمو.

أولاً – نحو مجتمع متناغم؟

١ – التوجهات ما بين ٢٠٠٦– ٢٠١٠

حديثاً، وضعت الصين في مقدمة طموحاتها طموح بناء "مجتمع متناغم". وهي تعـــي التحديات الكبرى التي يتوجب على الاقتصاد الصيني مواجهتهـــا، لكن توجهات الخطـــة الخمسية الحادية عشرة ٢٠٠٦– ٢٠١٠، لا تقدم سوى حلولاً جزئية لها.

تعد هذه الخطة مجرد "برنامج"، وتتضمن أهدافاً معظمها "دلالي". وتؤكد على نموأكثر توازناً، وتقليص أشكال اللامساواة، وحماية البيئة.

وتتوقع نمواً معتدلاً (٥ر٧% سنوياً)، سوف يتم بلا شك تجاوزه، كما بالنسبة للخطط السابقة. وتفترض أن يتقدم مستوى معيشة أبناء الأرياف بالإيقاع نفسه لمستوى معيشة أبناء المدن، خاصة بفضل تخفيض الضرائب التي تثقل كاهل الفلاحين (إلغاء الضريبة الزراعية)، وتحسن الخدمـــات الاجتماعية في الأرياف. وتتوقع تعميـــم التعليم الابتدائي الإلزامي لمدة تسع سنوات على المناطق كلها. وزيادة نسبة الشرائح العمرية التي تنخرط في الحلقة الثانية من التعليم الثانوي (٨٠)، وتلك التي تستفيد من التعليم العالي. ومن المفترض أن تزيد نسبة الأموال المخصصة للبحث والتطوير من ٣ر١% حتى ٢% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تتوقع توسيع الغطاء الاجتماعي مع نظام تقاعدي أساسي يفترض أن يستفيد منه ٢٢٣ مليون شخص (بدلاً من ١٧٥ مليون في عام ٢٠٠٥)، وتعميم النظام التعاوني الذي يغطـــي نفقات العناية الصحية. أخيراً، يظهر همّ حماية البيئـــة: خفض استهلاك الطاقة للوحدة بمقدار٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي، و٣٠% من استهلاك المياه للوحدة الإنتاجية الصناعية، وخفض هدر المياه في أنظمة الري.

لكن هذه الخطة كتومـــة بخصـــوص الوسائـــل التي ستستخدم لتحقيـــق هذه الأهداف، ومتواضعة لحد ما بالنسبة للتغيرات البنيوية المتصورة التي يمكن أن تسمح بتحقيقها. فهي تنضوي على استمرارية الاتجاهات

السابقة. هكذا يظهر إعادة التوازن للنمو لصالح الخدمات وعلى حساب الصناعة متواضعاً. فزيادة وزن الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (من ٣ر٤٠% حتى ٣ر٤٣%) ليست أسرع من تلك التي حصلت عليها خلال السنوات العشر الأخيرة، حين كانت تعزى بالكامل إلى ارتفاع أسعارها النسبي فقط. وحصتها في مجال الاستخدام تسجل ارتفاعاً بمقدار ثلاث نقاط فقط (من ٣١% حتى ٣٥%)• كما في ما بين ٢٠٠٠- ٢٠٠٥.. وتفترض أن يتقدم التحضر بالإيقاع نفسه لخطة ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ (+٨٠ مليون شخص)، ويصل حتى ٤٣% في عام ٢٠١٠، لكن تفترض تسارع خفض الوظائف الزراعية.

٢- التركيز من جديد على الاستهلاك المحلي

إن بقي النمو يعتمد على الصناعة، فإن خفض استهلاك الطاقة سيكون أمراً صعباً. غير أن النقاش الذي رافق تبني الخطة الخمسية الحادية عشرة يدل على أن نظام النمو المتبع خلال السنوات الأخيرة تعرض للانتقاد في الصين نفسها. فهو يستنكر ازدهار الصناعات الموجهة كلياً نحو الخارج وما ينجم عنه من تباينات مناطقية (لصالح المناطق الساحلية). وكذلك الحال بالنسبة إلى اللامساواة الاجتماعية (منافسة- سعر للصناعات التصديرية) الذي يؤدي إلى نمو صناعات نهمة للطاقة والمواد الأولية، ومضرة بالبيئة. وقد يسمح تسارع نمو الخدمات بتباطؤ استهلاك الطاقة، وتقليص الاعتماد على الصادرات وإعادة مركزة النمو على السوق المحلية.

أطرت السلطات السياسية على نمو أكثرتوازناً في المستقبل. ويشكل توسيع نظام الغطاء الاجتماعي، في المدن كما في الأرياف، وسيلة لخفض التوفير الاحتياطي الأسري، ويؤدي إلى زيادة الدخل الجاهز لنفقات الاستهلاك. غير أن إذا ما أخذ بالحسبان مستوى الدخل المنخفض للغالبية العظمى من الصينيين، فإن إعادة التركيز على السوق المحلية لا يمكن أن تكون إلا تدريجية.

• هكذا وردت في النص. المعرب

ثانياً – أهداف جسام

حتى عام ٢٠١٥، سيستمر النمو السكاني بلعب دور لصالح نمو اقتصادي قوي. يتباطأ النمو السكاني (+ ٠٫٧% سنوياً)، لكن يزداد عدد العاملين بشدة أيضاً (١١٠ مليون)، ويبلغ الأوج مع ٧١% من مجموع السكان ما بين ٢٠١٠– ٢٠١٥. ويساعد ضعف نسبة النفقات على الحفاظ على نسبة مرتفعة من الادخار والاستثمار.

خلال الفترة ٢٠٠٥– ٢٠١٠ فقط، تتوقع الخطة إحداث ٤٥ مليون وظيفة جديدة خارج الزراعة في المناطق الزراعية، وعدد مماثل من الوظائف في المناطق الحضرية. وهذا يمثل مرتين أكبر مما أُحدث من وظائف غير زراعية ما بين ٢٠٠٠– ٢٠٠٥. ويفترض أن تستمر الصناعة المصنعة الصينية في الاستفادة من وفرة اليد العاملة، وخاصة مع وصول جيل وافر العدد من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠– ٢٤ سنة إلى سوق العمل سيستثمر في المساعدة على منافسة الأسعار التصديرية.

ويفترض أن يستمر انتقال اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة، وخاصة إلى الخدمات بإيقاع سريع. ويسهم في زيادة الإنتاجية. فوفقاً للخبراء الصينيين، لن تستخدم الزراعة في عام ٢٠٢٠ إلا ربع العاملين، ويمكن أن يهبط وزنها في الناتج المحلي الإجمالي حتى ١٠%. وهي فترة تمدن سريع، قد يتجاوز خلالها عدد سكان الحضر عدد سكان الأرياف نحو العام ٢٠٢٠، ليصل حتى ٧٦٢ مليون نسمة. ويفترض ذلك أن تستقبل المدن نحو ٢٠ مليون شخصاً سنوياً ما بين ٢٠٠٥– ٢٠٢٠.

لقد وصل الطلب على الطاقة مؤخراً إلى مستوى يمكن أن يبدل نمط نمو السنوات الأخيرة. والواقع أن زيادة كثافة الطاقة التي رافقت تسارع النمو منذ عام ٢٠٠٢ يصعب احتمالها.

ثالثاً – متطلب الطاقة

إن متطلب الطاقة الذي بدا أنه قد اختفى في التسعينيات، عاد للظهور بشدة منذ عام ٢٠٠٣. وأصبح موضوع اهتمام السلطات الصينية وسلطات البلدان الأخرى المستهلكة للبترول.

والواقع ظهر أن النمو الاقتصادي الحديث في الصين مستهلكاً للطاقة بما يزيد بكثير عما كان متوقعاً: فتوقعات نهاية التسعينيات لحاجات الصين من الطاقة في عام ٢٠٢٠، بلغتها منذ عام ٢٠٠٥. لقد افترضت التوقعات أن إيقـــاع زيادة استهلاك الطاقة في الصين سوف يكون أقل سرعة مما كان عليه الحال في التسعينيات (عولت على مرونة بنسبة ٥%). لكن ما حدث هو العكس، فمنذ العام ٢٠٠٠، ازداد استهلاك الطاقة بسرعة أكبر من زيادة الناتج المحلي الإجمالي (مرونة ٢٠ر١%)

كيف يفسر هذا الانقلاب؟ أولاً لأن تقدير اتجاهات التسعينيات كان بلا شك خاطئاً بسبب سوء نوعية معطيات إنتاج الطاقة واستهلاكها (الذي بخس تقديرها بشدة). كما أن غياب المعلومات الموثوقة يستمر في ممارسة ثقله على نوعية التوقعـــات الحالية. ثانياً، كان النمو الاقتصادي أقوى بكثير ممـــا كان متوقعاً (٩% مقابل ٧%). إضافة إلى ذلك، نجم هذا النمو من قطاعات نهمة للطاقة: الفولاذ والإسمنت، استجابة لحاجات الصناعة والبناء.

كما يفسر ما أثاره تزايد استيراد الصين من البترول في ٢٠٠٣– ٢٠٠٤ من قلق، بوضع السوق العالمية المتسم بزيادة استهلاك البلدان المنتجة للبترول زيادة قوية، وضعف المخزون، والتوترات الدولية (الأزمة مع إيران). وشكلـــت زيادة الطلـــب الصيني على البترول عاملاً، وليس العامل الوحيد، في ارتفاع أسعاره.

الصين والولايات المتحدة في الاستهلاك العالمي للطاقة (%)

	استهلاك طاقة		استهلاك بترول		واردات بترولية	
	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠١	٢٠٠٤
الصين	٩	١٤	٧	٨	٤	٧
الولايات المتحدة	٢٥	٢٣	٢٦	٢٦	٢٧	٢٧
العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١- منظورات الطلب الصيني على الطاقة

من المفترض أن تواصل حاجات الصين للطاقة، وخاصة للبترول، ازديادها بسرعة خلال السنوات العشر القادمة. لا يزال الاستهلاك الفردي للطاقة (كما للبترول) بسيطاً. ففي اليابان نجد أن الاستهلاك الفردي للطاقة أعلى بنحو أربع مرات منه في الصين، واستهلاك الطاقة أعلى بعشرين مرة. لكن صاحب تحسن مستوى المعيشة في الصين ارتفاع استهلاك الطاقة الكهربائية على حساب استهلاك الأخشاب الذي لا يزال يغطي ١٥% من الحاجات. فقد أدى ازدهار النقل والتجارة إلى زيادة الحاجة إلى البترول.

ويمكن لبعض العوامل أن تكبح تسارع هذه الحاجات. والواقع أن لدى الصين كثافة حرارية مرتفعة (استهلاك حراري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي)، ويفتـــرض أن ترتقي نحو مرحلة من النمو تتقلص فيها كثافتها. كما يوجد هوامش لتحسين نجاعة استخدام الطاقة بإجراء تغيرات في تقانة الإنتاج. أخيراً، يمكن لإجراء تغيير في بنية الاقتصاد لصالح الخدمات أن يسمح بتقليص ملموس للكثافة الحرارية، لأن الصناعة تستهلك من الطاقة ست مرات أكثر من استهلاك الخدمات محسوبة بوحدة الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن للتغيرات البنيوية في الاقتصاد والصناعة لوحدها أن تسمح بخفض جوهري لكثافة الطاقة، وسيكون لخيارات السياسة الاقتصادية، وخاصة تلك المتعلقة بالنقل بالسيارات، تأثيراً حاسماً. ولا يزال لدى السلطات الصينية حالياً "نافذة ملائمة" لخفض الكثافة الحرارية في المدى البعيد.

٢ – توازن طاقة وتأثير على السوق العالمية

تظهر الاتجاهات الحديثة لكميـــة استهلاك الصين من الطاقة أنه من الصعب تحملها في المدى البعيد. فإذا ما افتـــرض أن النمو الاقتصادي سيكون بمعدل ٥ر٧% في غضون السنوات الخمس عشرة القادمـــة، وأن مرونة استهلاك الطاقة سحبت على الوحدة، فإن استهلاك الصين من الطاقة سيتضاعف ثلاث مرات من الآن حتـــى عام ٢٠٢٠، وسوف يمثل ٤٠% من إنتاج الطاقة العالمي الحالي. وتشير توقعات حديثة (EIA 2000) إلى أن استهلاك الصين من الطاقة في عام ٢٠٣٠ سوف يمثل نحو خمس الطلب العالمي على الطاقة، و١٠%–١٥% من الطلب العالمي على البترول. وسوف يبقى الفحم مصـــدراً مسيطراً للطاقة بسبب أهمية الاحتياطي منه. وحتى لو جهدت الصين لكبح اعتمادهـــا على واردات البترول، فإن إنتاجها منه، الذي سيبلغ أقصى ارتفاعه ما بين ٢٠٠٣– ٢٠٠٤، لن يتمكن من تغطية سوى جزء متناقص من حاجتها، وأن اعتمادها على الاستيراد قد يصل إلى ما بين ٧٠%–٨٠% من استهلاكها في عام ٢٠٣٠. وسوف يزداد أيضاً استيرادها للغـــاز لتغطية نصف طلبها. ورغم العديد من مشاريع بناء المفاعلات النووية، فإن الطاقة الجاهزة لن تمثل إلا نحو٥% من إنتاج الكهرباء (مقابل ١% حالياً).

في مستوى الهيدروكربون، ستؤثر الصين على توازن السوق العالمية، وستكون أيضاً تابعة لها. تتبع كبرى شركات البترول الصينية (صينوبك، سنووك، بتروشينا) استراتيجية الاستثمار في الخارج لتأمين تموينها من البترول، وتنويعه وتقليـــص الاعتماد على الشرق الأوسط الذي يؤمن لها حالياً ٤٠% من وارداتها. كما أن البحث عن أمن التموين يتم أيضاً عن طريق العديد من مشاريع أنابيب النفط لمـــراقبة طرق وصولها إلى الصين، وتقاسم الإنتاج مع الدول المنتجة (شراء الشركة الكندية بتروخازاخستان في عام ٢٠٠٥). كما دخلت الصين في منافسة مع اليابان والهند من أجل الحصول على موارد الهيدروكربون من سيبيريا وبحر قزوين.

الصين: إسقاطات الاستهلاك في ٢٠٢٠ و٢٠٣٠

	بنيـــة			حصة من الاستهلاك العالمي		
	٢٠٠٣	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٠٣	٢٠٢٠	٢٠٣٠
بترول	٢٥	٢٢	٢٢	٧	١٠	١١
غاز طبيعي	٣	٥	٦	١	٣	٥
فحم	٦٥	٦٤	٦٤	٢٩	٣٧	٤٦
نووي	١	١	١	٢	٤	٩
طاقة متجددة	٦	٧	٥	٩	١٣	١٢
مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وكالة معلومات الطاقة(EID)، ٢٠٠٦.

رابعاً – تدهور البيئة

١ – هشهشة البيئة الطبيعية

كان نمو الصين الاقتصادي قبل عام ١٩٧٨ كما في ما بعده بالغ الكلفة بيئياً. وتعد مواصلة النمو الصيني بدون اعتماد سياسة حازمة ترمي إلى خفض تدهور البيئة مجازفة بخلق أزمة بيئية خطيرة.

يعد اجتثـــاث الغابات مسألة متواترة منذ قرون. فهي تسرع التصحر المتنامي للمناطق الشمالية الشرقية من الصين الذي يهـــدد بكين نفســـها، ويساعد على العواصف الرملية والفيضانـــات. كما أدى الاستغلال الزراعي واستخدام الحطب في التدفئة إلى تقليص مساحة الغابات حتى ١٤% من مساحة الصين. وترمي سياسة التشجير إلى استعادة الغطاء الغابي لنحو ٢٣% من مساحة الصين.

يقود التحضـــر والري أيضاً إلى جفاف المياه الجوفية، وشح مياه الشرب في بعض المناطق. وفي شمال الصين يمثل ما هو متوفر من المياه للفرد ربع المتوسط العالمي. ولم تعد مياه النهر الأصفر تصل إلى مصبه خلال عدة أشهر من العام.

٢ – تلوث الهواء والماء

تعد الصين أكثر البلدان تلوثاً في العالم. فقد أدى النمو الاقتصادي السريع خلال السنوات الخمسين الأخيرة إلى تدهور نوعية الهواء والميـــاه. وقد تؤدي مواصلة النمو والتمدن خلال السنوات العشرين القادمة إلى تفاقم وضع سبق أن أصبح مثيراً للقلق.

بالنسبة للصـــين، يعـــد هذا التلوث مرتفع الكلفـــة. فقد قدرت دراسات مختلفة أن الثمن السنوي للتلوث في مستوى الصحة (فقدان أرواح بشرية، كلف دوائية) يمثل ما بين ٣%–٨% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعدل جزءاً مهماً من النمو السنوي. ففي المدن الكبيرة الصينية تجاوزت درجة التلوث المعايير الدولية بكل المقاييس. وتعود إلى استخدام الفحم رديء النوعية غالباً، والمحروقات، ولكن باطراد إلى تنقل السيارات. في بكين، ينجم ٧٠% من تلوث الهواء عن عادمات السيارات. وتدرج ست عشرة مدينة صينية، منها بكين وشنغهاي، على قائمة المدن الخمسين الأكثر تلوثاً في العالم.

تعاني الصين بآن معاً من نقص المياه وتدهور نوعيته نتيجة التصنيع والتحضر واستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية في الزراعة، ونمو التربية الحيوانية المكثفة. غالباً ما تكون مياه مجاري الأنهار غير صالحة للاستهلاك البشري، وفي بعض المناطق غير صالحة حتى للري.

إن لم تمارس الدولة سياسة إرادية (سياسة أسعار ورسوم) من الآن حتى عام ٢٠٥٠، فإن تلوث المياه سيتضاعف، ويزداد تلوث الهواء ثلاث مرات، ولن تتوقف الكلفة البشرية والاقتصادية عن التثاقل.

في عام ١٩٩٨، أنشئت السلطة الصينية هيئة مسؤولة عن حماية البيئة، لكن قلما تتمتع بالسلطة. هناك أهداف لخفض التلوث وقوانين (معايير، عقوبات، مقاييس عالمية، الخ)، لكن نادراً ما تطبق.

٣ – الصين والغازات السامة

تعد الصين أحد مصادر الاحتباس الحراري وارتفاع الحرارة. وهي أحد مناطق بث ثاني أوكسيد الكربون الصاعد عن استخدام المحروقات الأحفورية (فحم وبترول)، والمسؤولة عن انبعاث أكبر قسم من الغازات السامة. فقد تضاعف حجم انبعاث ثاني أوكسيد الكربون ثلاث مرات في الصين ما بين ١٩٧١–٢٠٠٠، ومثل ١٥% من انبعاثه العالمي في عام ٢٠٠٢. وتحتل الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة (٢٤%) في هذا المضمار. وبحسب التوقعات، سيواصل وزنها في الانبعاث بالتزايد وقد يتجاوز١٨% في عام ٢٠٣٠. فانبعاث ثاني أو كسيد الكربون الفردي يزداد بسرعة لكن يبقى أقل من المتوسط العالمي. وقعت الصين على بروتوكول كيوتو، لكن بوصفها بلد نام، فإنها لم تلتزم بخفض انبعاث غازاتها السامة.

خامساً – التطورات بعيدة المدى

يؤكد الضغط على الطاقة والتهديد بأزمة بيئية على التفاعل المطرد بين النمو الصيني ونمو باقي الاقتصاد العالمي. وتبين تحليلات المنظورات إلى أنها ترتقي إلى مرتبة الدولة الاقتصادية العظمى بوزنها في الاقتصاد العالمي من الآن حتى ٢٠٥٠، في الوقت نفسه الذي لا تزال فيه بعيدة جداً عن البلدان الغنية في مستوى دخلها.

١ – منظورات سكانية

وفقاً لإسقاطات منظمة الأمم المتحدة سيستمر عدد سكان الصين في التزايد حتى العام ٢٠٣٠، وسيصل آنذاك إلى ١٫٤٥٠ مليار نسمة. ثم ينخفض ببطء ليصبح ١٫٣٩٥ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠. وبدءاً من عام ٢٠٣٠، لن تعود الصين البلد الأكثر سكاناً في العالم، لأن الهند ستتقدم عليها، وسوف يصبح عدد سكانها ١٫٥٣٠ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠.

منذ السبعينيات، بدأ سكان الصين بالشيخوخة. فقــد بدأ ذلك بانكماش سريع لوزن أعداد من تقــل أعمارهم عن ١٥ عاماً الذين شكلوا ٣٩% من عدد السكان في عام ١٩٧٥، ولم يعودوا يشكلون أكثر من ٢٠% في عام ٢٠٠٥؛ وسينخفض وزنهم أيضاً حتى ١٦% من الآن حتى عام ٢٠٣٥. بدءاً من العام ٢٠٠٠، في الحد الأقصى الأعلى من الهرم العمري، تزداد سريعاً أهمية السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً: من ٧% من السكان في عام ٢٠٠٠ حتى ١٩% في عام ٢٠٣٥، ليتجاوز آنذاك عدد من هم دون الخامسة عشر، ويشكلون ٢٣% من السكان في عام ٢٠٥٠. آنذاك ستضع الشيخوخة الصين أمام مشكلات جديدة.

بدءاً من عام ٢٠١٠، سيترجم التطور السكاني بازدياد نسبة التبعية، أي عدد الأشخاص العاملين (١٥– ٦٠ عاماً) مقارنة مع غير العاملين (أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٠سنة). حتى عام ٢٠٥٠، سيكون هناك ما يزيد عن ٢ر٥ عامل مقابل واحد غير عامل، لكن هذه النسبة ستنخفض، ولن يكون هناك إلا ١ر٦ عامل في عام ٢٠٥٠ (سترتفع نسبة التبعية من ٠ر٤٠% حتى ٠ر٦٤%).

إن مرحلة الارتفاع السريع لأعداد العاملين التي بدأت في منتصف الستينيات، ستنتهي نحو عام ٢٠١٥، ومعها تنتهي مرحلة الانتقال السكاني التي ساعدت على النمو الاقتصادي: إن زيادة الموارد في اليد العاملة تزيد قوة نمو البلد، لأن انخفاض نسبة التبعية يساعد على ارتفاع نسبة التوفير، في حين أن امتصاص هذا التدفق للعاملين يتطلب جهداً في الاستثمار. بدءاً من عام ٢٠١٥، سينخفض عدد الصينيين الذين تتراوح أعمارهــم ما بين ١٥– ٢٥ سنة، من مليار عامل إلى ٩٧٠ مليون في عام ٢٠٣٠ و٨٥٠ مليون في عام ٢٠٥٠. في ما بين ٢٠٣٠–٢٠٣٥، سيتجاوز عدد السكان العاملين في الهند عددهم في الصين.

يشكل هذا التطور السكاني أحد العناصر التي تفسح المجــال أمام توقع تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني بعد عام ٢٠١٥.

٢ – تباطؤ النمو المنتظر بعد عام ٢٠١٠

من المناسب الإشارة إلى أن جميع التوقعات بعيدة المدى التي شهدتها نهاية التسعينيات منحت الصين منظورات نمو أدنى من تلك التي شهدتها فعلياً في بداية القرن الواحد والعشرين. ولم يتوقع أي سيناريو أن الصين سوف تحافظ على إيقاع نمو اقتصادي يزيد عن ٩% خلال ربع قرن، لأنه لم يتصور أحد ضخامة الاستثمار ولا مكاسب الإنتاجية التي كانت وراء النتائج الصينية الجيدة.

تتلاقى دراسات السبر الحالية حول واقع أن النمو الصيني لا بد أن يتباطأ تدريجياً بدءاً من عام ٢٠١٥. في أفق ٢٠٤٠–٢٠٥٠، سوف ينحدر إيقاع النمو الصيني إلى ما بين ٣%–٤%. ليس فقط أن النمو السكاني سيصبح أقل عوناً، وإنما مكاسب الإنتاجية المرتبطة بالتغيرات البنيوية (نقل اليد العاملة من الزراعة إلى قطاعات أخرى) ستتباطأ، وستصبح عوامل "الاستدراك" أقل قوة مع انخفاض مردود رأس المال، وسيتقلص الفرق التقاني.

٣– الصاعدون في الاقتصاد العالمي

غير أن أغلب التحليلات تتفق على توقع أن الصين ستحظى على المدى البعيد بنمو واضح أسرع من المتوسط العالمي، ومن نمو البلدان الغنية (أوروبا، الولايات المتحدة، اليابان). وتضع التقديرات عموماً النمو الاقتصادي الصيني في إطار يتراوح ما بين ٤ر٥%–٤ر٦% سنوياً من الآن حتى ٢٠٢٠، وما بين ٤%–٥% سنوياً ما بين ٢٠٢٠–٢٠٥٠.

ومن واقع فقط أن النمو في الصين أسرع منه في باقي بلدان العالم، فإن مكانتها تتسع. لكن سيضاف إلى تأثيرات حجم نموها تأثيرات صعود قيمة عملتها. والواقع أن نسبة الصرف الصيني في عام ٢٠٠٥ كانت سيئة التقدير بوضوح، بلا شك بشكل أقوى من نسبة أغلب البلدان النامية، ويصاحب النمو السريع عموما زيادة قيمة العملة التي تسهم في تسريع الاستدراك. ويسمح الجمع بين هذين النوعين من التأثيرات بتقدير

إسهام الصين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ومرتبتها في أفق ٢٠٢٠-٢٠٥٠، في نسب صرف هذه السنوات. وقد يتضاعف وزنها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ما بين ٢٠٠٥-٢٠٢٠ (مرتفعاً من ٦% حتى١١%)، وتكون قد لحقت باليابان. وفيما بين ٢٠٢٠-٢٠٥٠، قد يتضاعف وزنها أيضاً (ليصل حتى ٢٢%) ليضعها بعد الولايات المتحدة. ستعني سيرورة هذا الاستدراك تحسناً مهماً في مستوى معيشة الصينيين. وفيما بين ٢٠٠٠٥-٢٠٥٠، قد يتضاعف الدخل الفردي ١٤ مرة، وقد يصبح آنذاك مقارناً مع الدخل الفردي الحالي في بلدان أوروبا الغربية. آنذاك، قد يساوي الدخل الفردي في فرنسا أو ألمانيا أو اليابان، وقريب من الدخل الفردي في الولايات المتحدة. وتتوقع دراسات أخرى أن استدراك الصين سيكون أشد سرعة بكثير، وسيتجاوز حجمه منذ عام ٢٠٤٥ الدخل الفردي في الولايات المتحدة، وأن في ذاك التاريخ سيساوي مستوى معيشة الصينيين ثلث مستوى معيشة الأمريكيين.

الخـــاتمـــــة

في بداية القرن الواحد والعشرين، يرسم صعود الصين، الذي يرتسم إلى جانبه صعود الهند، عالماً تنخفض فيه مكانة البلدان الغنية لصالح مكانة الاقتصاديات الصاعدة الكبيرة، ويذكر بأن، حتى بداية القرن التاسع عشر، كانت الصين والهند تسيطران على الاقتصاد العالمي، في الوقت نفسه الذي كان الدخل الفـــردي فيهمـــا أقل من دخل الفـــرد في أغلب البلدان الأوروبية. بالتأكيد، تفرض المقارنة بين هذين البلديـــن نفسهـــا، بسبب حجمهمـــا السكاني، ولكن أيضاً تاريخهما، لأن البلدان فاتتهما الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر. كما يستند صعودهما على إرادتهمـــا في الارتباط ثانيـــة بماضيهما التليـــد، ويراهن البلدان على الدخول في الاقتصاد العالمي الذي أدارتا ظهرهما له خلال عقود. لقد سمحت وفرة اليد العاملة فيهمـــا، وخاصة نوعيتها بالحصـــول على مركز من الدرجة الأولى في المبـــادلات الدولية، الهند في مستوى الخدمـــات، والصين في مستوى المنتجات المصنعة. وبمـــا أنهما عضوان فاعلان في العولمـــة، فهما يتقيدان بقواعد التجارة الدولية، لكن أيضاً سيكون لهما القدرة على التأثير فيها.

إن لصعود قوة جديدة تأثيرات في عدم استقرار العلاقات الدولية، وتحاول الصين تهدئة المخاوف التي يثيرها صعودها الاقتصادي والتجاري بالتذكير في "صعودها القوي السلمي". ولمواجهـــة التحديات الناجمة عن تزويدها بالطاقة، واستدراكها التقاني، فهي بحاجة إلى بيئة خارجية مستقرة وشركاء متعاونين. لكن مصادر النزاعات السياسية قائمة.

لا يزال الكثير من المخاوف يخيم على التطورات الداخلية، وعلى صلابة عملاق بقدمين من الفخـــار الذي هو النظام المالي، وعلى التحكم بالمجمعـــات الكبرى الصينية الصاعدة، وبشكل عام، على نتائج اضطرابات

التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجـــارية. أخيراً، برهن النجاح الصيني في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، بالتأكيد، على قدرة الفاعلين الصينيين الفائقـــة على إيجاد حلول جديدة، لكن يبقى تقديم البرهان على تناغـــم تنوع مجموعات المصالح في مجتمع مزدهر مع الحفاظ على احتكار السلطة السياسية.

المصادر والمراجع

أولاً– كتب وتقارير

ADB (Asian Development Bank) (2006), *Asian Development Outlook,* 2006.

ASIE 21-FUTURIBLES (2006), *La Chine à l'horizon 2020,* L'Harmattan, Paris.

ATANE I. (dir.) (2002), *La Chine au seuil du XXe siècle: Question de population; questions de société;* Les Cahiers de l INED.

- (2005), *Une Chine sans femmes,* Perrin, Paris.

AUBERT C., CABESTAN J.- P. et LEMOINE (1996),

, *Revue Thiers- Monde,* tome XXXVII, no 147,“ La Chine après Deng“

juillet-septembre.

AUBRET C. et al, (1999), *La Chine et les Chinois de la diaspora,* CNES-SEDES, Paris

BANNISTER J. (2005), *Manufacturing Employment and Compensation in China,* www.bis.gov/fls/chinereport.pdf.

BANQUE MONDIALE (1997), *China 2020. Development Challenge in the New Century.*

- (2003), *China Fromating Growth With Equity,* document de la Banque Mondiale, 15 octobre.

- (2004), *China and the WTO: Accession, Policy Reform and Poverty Reduction Strategy,* World Bank, Washington/Oxford University Press, Oxford.

BERGERE M. C. (2000), *La Chine de 1949 à nos jours,* Armand Colin, Paris.

DAHLMAN C.J. et AUBERT J.-E (2001), *China and the Knowledge Economy, Seizing the 21st Century,* World Bank Institute, The World Bank, Washington.

Dictionnaire de la Chine Contemporaine (2006), Armand Colin, Paris.

EIA (Energy Information Administration) (2006), *Annual Energy Outlook 2006.*

FOUQUIN M. et LEMOINE F. (1998), *The Chinese Economy,* Economica, Paris.

GULIER G., LEMOINE F. et UNAL-KESENCI D. (2005), *China' s Integration in East Asia: Production Sharing, FDI & High-Tech Trade,* document de travail du CEPII, no 2005-09, juin.
www.cepli.fr.

- (2006), *China ' s Emergence and the Reorganization of Trade Flows in Asia,* document de travail du CEPII, no 2005-2006, mars,
www.cepli.fr.

GIPOULOUX F. (2005), *La Chine du XXIe siècle: une nouvelle superpuissance?,* Armand Colin, Paris.

GOLMAN SACHS (2003), Dreaming with BRICS, the path to 2050, in WILSON D. et PURUSHO-THAMAN R., *Economic Papers,* no 99, 1er octobre.

HUANG Y. (2003), *Selling China. Foreign Direct Investment during the Reform Era,* Cambridge University Press, Cambridge.
LARDY N.R. (1998), *China' s Unfinished Economic Revolution,* Brooking Institution Press, Washington.
- (2002), *Integrating China in the World Economy,* Brooking Institution Press, Washington.
LEMOINE F. et UNAL-KESENCI D. (2002), *China in the International Segmentation of Production Processes,* document de travail du CEPII, no 2002-02, mars, www.cepli.fr. LLOYD P.J. et ZHANG X. (dir.) (2000), *China in the Global Economy,* Edward Elgar, Cheltenham/Northampton.
Madison A. (1998), *L' Economie mondiale. Une perspective historique,* Etudes du Centre de développement, OCDE.
NAUGHTON B. (1996), *Growing out of the Plan. Chinese Economic Reform 1978-1993,* Cambridge University Press, Cambridge.
NYBERG N. et ROZELLE S. (1999), *Accelerating China' s Rural Transformation,* The World Bank, Washington.
OCDE (2002), *China in the World Economy. The Domestic Policy Challenges.*
- (2003), *OCDE Investment Policy Reviews, China: Progress and Reform Challenges.*
- (2005a), *OCDE Economic Survey China.*
- (2005b), *La Gouvernance en China.*
- (2006), *Challenges for China s Public Speaking Towards Greater Effectiveness and Equity.*
PNUD (2005), *Rapport mondial sur le développement humain.*
PONCET S. (2006), *Long Term Growth Prospects of the World Economy: horizon 2050,* document de travail du CEPII, www.cepli.fr
STUDWELL J. (2002), *The China Dream. The Elusive Quest for the Greatest Untapped Market on Earth,* Atlantic Monthly Press, New York.
TENEV S. et CHUNLIN Z. (2002), *Corporate Governance and Enterprise Reform in China,* World Bank and the International Finance Corporation.
TONG D.D. (2002), *The Heart of Economic Reform: China' s Banking Reform and State Enterprise Restructuring,* Ashgate, Burlington.
YUSUF S., ALTAF A. et NABESHIMA K. (2004), *Global Production Networking and Technological Change in Est Asia,* World Bank, Washington/Oxford.

ثانياً– أعداد خاصة

Economie Internationale (2002), *La Chine dans l' économie mondiale,* no 92, 4e trimestre.
Revue d' économie financière (2005), *Le devenir financier de la Chine,* no 77.
Revue ESPRIT (2004), *Vingt cinq ans de reforme en Chine: révolution économique, conservatisme politique,* février.
Revue Tiers-Monde (2005), *Paysans: mode de survie,* no 183, tome XVI, juillet.

ثالثاً– مصادر إحصائية

China Statistical Yearbook, Bureau national des statistiques, Pékin.
China' s Customs Statistics, édité par la Générale Administration of Customs of the PRC, publié par l' Economic information & Agency, Hong Kong.
ONU, World Population Prospects. Banque Mondiale, World Development Indicators.

رابعاً– مجلات متخصصة

Prospectives Chinoises, Revue du Centre d études français sur la Chine contemporaine, Hong Kong.
*The China Quarterly***,** édité par la School of Oriental and African Studies, Londres.
China Economic Quarterly, publié par Dragonomics Asia, ltd.
China and the World Economy, Revue de l' Institut d' économie mondiale, Pékin.
China Economic Review, North-Holand, Elsevier.

خامساً– مواقع على الشبكة

Bureau National des Statistiques: http://www.stats.gov.cn./englishlindex.htm.
Banque centrale: http://www.pbc.gov.cn/english/.
Ministère du Commerce: http:/english.mofcom.gov.cn/.

(مصور الصين ومنغوليا)

الفهـــــرس

- مدخـــل

الفصل الأول:

الطريق الصيني ما بين ١٩٤٩- ١٩٧٨

أولاً – غياب النمو الاقتصادي قبل عام ١٩٤٩

ثانياً – النموذج السوفيتي

١ -تأسيس الاقتصاد الموجه (١٩٥٣- ١٩٥٧)

٢ -الخطة الخمسية الأولى

٣ -القطيعة مع الاتحاد السوفيتي

ثالثاً – عدم استقرار السياسة الاقتصادية بدءاً من عام ١٩٥٨

١ -القفزة الكبرى إلى الأمام والسنوات السوداء

٢ -الثورة الثقافية ١٩٦٦- ١٩٧٠

رابعاً – إستراتيجية التنمية

١ -تعبئة الموارد من أجل الصناعة

٢ -الاكتفاء الذاتي

خامسا – الحصيلة: الصين في أواخر السبعينيات

الفصل الثاني:

نحو اقتصاد السوق

أولاً – مسيرة طويلة

١ -مرحلة انطلاق الإصلاحات (١٩٧٨- ١٩٨٤)

٢ -نظام اقتصادي ثنائي (١٩٨٤- ١٩٨٩)

٣ تجميد الإصلاحات (١٩٨٩- ١٩٩١)

٤ نحو "اقتصاد السوق الاجتماعي"

ثانياً – التغيرات في الاقتصاد الزراعي

١ العودة إلى المستغلات العائلية

٢ صعوبات استقرار السياسة الزراعية

٣ أزمة العالم الزراعي

ثالثاً – المنشآت: تحرر الدولة من الالتزام

١ الإصلاح الصعب لمنشآت القطاع العام

٢ نحو الخصخصة

٣ صعود القطاع الخاص

رابعاً – تأسيس نظام مصرفي

١ الحاجة إلى وساطة

٢ قوة المصارف وهشاشتها

٣ المستثمرون الأجانب من أجل إنقاذ المصارف الصينية

٤ أسواق مالية فتية

خامساً – نظام ضريبي ومالية عامة

١ عودة الدولة المركزية

٢ علاقات المركز بالمقاطعات

سادساً – الانفتاح على العالم الخارجي

١ استثمارات أجنبية مباشرة

٢ السياسة التجارية

أ –حماية السوق المحلية وتشجيع الصادرات

ب الدخول إلى منظمة التجارة العالمية

٣ قابلية الصرف

الفصل الثالث:

بنيان الاقتصاد

أولاً – سكان الصين

١ مرحلة سكانية انتقالية ناجزة

أ – انخفاض مبكر لمعدل الوفيات

ب- انخفاض معدل الولادات

ج – حصة ذكورة مرتفعة

د – مستوى التعليم

٢ تحضر وهجرة

أ- تحضر متأخر

ب- ازدهار الهجرة

ثانياً – الاستخدام: وفرة اليد العاملة

١ انفجار عدد العاملين

٢ اضطرابات الاستخدام

أ- الاستخدام القطاعي ما بين ١٩٧٨- ٢٠٠٤

ب- نمو هزيل في الاستخدام

٣ بطالة ووظائف مؤقتة في المدن

أ- بطالة كثيفة

ب- قطاع غير رسمي منجماً رئيساً للوظائف

٤ سوء استخدام كثيف في المناطق الزراعية

٥ تشوء سوق عمل

ثالثاً – تغير بنى الإنتاج

رابعاً – الزارعة والعالم الزراعي

١-"عدد كبير من الرجال وشح في الأرض"

٢-نمو المحاصيل وتنوعها

أ- قفزة المحاصيل منذ ١٩٧٨

ب- تنوع المحاصيل

٣ نشاطات غير زراعية

خامساً – موارد حرارية ومعدنية

١- توازن طاقة

سادساً – القفزة الكبرى في الصناعة

١- قطاعات جديدة

٢- لاعبون جدد

أ- دور المنشآت أجنبية رأس المال

٤ استثمارات أجنبية واستدراك تقاني

أ- سياسة تقانية

ب- صناعة السيارات

الفصل الرابع:

نمو اقتصادي وتنمية

أولاً- صعود دولة اقتصادية كبرى

١ مسائل قياس

٢ دولة اقتصادية كبرى

٣ مسار استدراك

ثانياً- نوابض النمو

١ رأسمال، عمل وإنتاجية

٢ من نمو سريع إلى تنمية

ثالثاً- مستوى معيشة

١ مؤشرات تنمية بشرية

٢ استهلاك غذائي

٣ سكن وأدوات معمرة

٤ صعود طبقة ميسورة

رابعاً – المكتسبات الاجتماعية في خطر

١ تعليم: تقدم متفاوت القيمة

٢ صحة: عودة عدم الثبات

أ- تصدع نظام الضمان الاجتماعي

ب- تأسيس متعثر لحماية اجتماعية

ج- أزمة نظام التقاعد

خامساً – خطوط انكسارات

١ تفاوت بين المدن والأرياف

٢ الفقر المدقع

أ- ظاهرة ريفية في المقام الأول

ب- الفقراء الحضريون الجدد

٣ التفاوت بين الأقاليم

أ- تقدم الأقاليم الساحلية

ب- تباينات شديدة في الدخول

ج- مناطق ساحلية شديدة الاندماج في الاقتصاد العالمي

الفصل الخامس:

الصين في الاقتصاد العالمي

أولاً – مصنع العالم

١ ـ وصيف تصديري

٢ ـ قطب تقسيم العمل في آسيا

٣ ـ تأثير على اختلال التوازنات في العالم

ثانياً – دولة تجارية كبرى

١ ـ الازدهار القهار للصادرات: من النسيجي إلى الإلكتروني

٢ ـ فُرجة في الأسواق العالمية

أ- قطاع التقانات الجديدة

٣ ـ انفتاح السوق المحلي

٤ ـ التأثير المتنامي للطلب الصيني على الأسواق العالمي

رابعاً – حدود المنافسة (سعر)

١ ـ تدهور أسعار المبادلات

خامساً- ميزان المدفوعات

١ ـ تراكم احتياطي العملات الصعبة

٢ ـ سياسة الصرف

سادساً – كبار الشركاء

١ ـ دمج هونغ كونغ في الاقتصاد القاري

٢ ـ تايوان: اعتماد اقتصادي متبادل ونزاع سياسي

٣ ـ اليابان

٤ ـ آسيان والتعاون الإقليمي

٥ ـ الولايات المتحدة: تجارة جد غير متوازنة

٦ ـ الاتحاد الأوروبي

٧ ـ أفريقيا وأمريكا اللاتينية: مبادلات متنامية

الفصل السادس:

الصين دولة عظمى القرن الواحد والعشرين

أولاً– نحو مجتمع متناغم؟

١ ـ التوجهات ما بين ٢٠٠٠– ٢٠٠١٠

٢ ـ التركيز من جديد على الاستهلاك المحلي

ثانياً– أهداف جسام

ثالثاً– متطلب الطاقة

١ ـ منظور الطلب الصيني على الطاقة

٢ ـ توازن طاقة وتأثيره على السوق العالمية

رابعاً – تدهور البيئة

١ ـ هشهشة البيئة الطبيعية

٢ ـ تلوث الهواء والماء

٣ ـ الصين والغازات السامة

خامساً – التطورات في المدى البعيد

١ ـ منظورات سكانية

٢ ـ تباطؤ النمو المنتظر بعد عام ٢٠١٠

٣ ـ الصاعدون في الاقتصاد العالمي

– الخاتمة

– المصادر والمراجع

– خارطة الصين ومنغوليا

– الفهرس

آفاق ثقافية

بعد أن كانت الصين والهند تسيطران على الاقتصاد العالمي حتى بداية القرن التاسع عشر، وفوتتا فرصة الثورة الصناعية بسبب الظروف التاريخية لكل منهما... قررت الصين، في سبعينيات القرن العشرين، وضع تحديث اقتصادها في المركز الأول من أولوياتها. وعملت ما بوسعها من أجل تحقيق هذا الهدف... واستغلت علانية العولمة لتصبح مصنع العالم... وفي أقل من ثلاثة عقود أضحت قوة اقتصادية كبرى، وظهرت على المسرح العالمي، وفي بداية القرن الحادي والعشرين، تبوأت المركز الرابع دولةً اقتصادية في العالم في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت ثالث دولة تجارية... فهل سيكون هذا القرن قرن الصين ؟

بأسلوب سهل ومبسط، استطاعت فرانسواز لوموان تعريفنا التجربة الصينية، وما حققته من انجازات في المستويين الاقتصادي والاجتماعي خلال هذه الفترة القصيرة من الزمن، وضعتها على طريق مقارعة الدول الاقتصادية العظمى العالمية.

Design by: Khalid yazbik

مطبعة الهيئة العامة السورية للكتاب

٢٠١٠

السعر (٥٠) ل.س